وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Te' :ssa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم : علم الاجتماع

تخصص : تنظيم وعمل

مذكرة ماستر تحت عنوان

دور الرأسمال الاجتماعي للطالب الجامعي في التوجه للممارسة المقاولاتية

دراسة ميدانية للطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة لمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من اعداد الطالبة

سعيدي نهاد

إشراف الاستاذ

د. بوعزة عبد الرؤوف

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مطلاوي ربيع	أستاذ محاضر أ	رئيسا
بوعزة عبد الرؤوف	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
براي توفيق	أستاذ مساعد ب	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية 2023 / 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدينا محمد ﷺ انطلاقا من قول المصطفى : " لا يشكر الله من لا يشكر الناس " ، واعترافا بفضل جميع من ساعدني في إتمام هذه المذكرة، فجزيل الشكر الى الدكتور الفاضل بوعزة عبد الرؤوف الذي تفضل بقبول والاشراف على هذه المذكرة بكل صدر رحب، وكان لي السند والعون والموجه في كل الخطوات اعداد هذه المذكرة نسال الله ان يبارك له في جهده وعمله ومزي من النجاحات وكذلك الشكر موصل للجميع الأساتذة الافاضل في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العربي تبسي.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى الأساتذة المحكمين للاستبانة لما قدموه من إضافات قيمة، ساعدت على اخرجها بكل صحيح.

والشكر موصل الى جميع افراد عائلتنا وكل أصدقائنا والى كل من قدم لنا النصح والمشورة.

جزاكم الله خيرا

الله ولي التوفيق

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام، آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين بعد تعب ومشقة دامت خمسة سنوات في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها أمنيات الليالي، وأصبح عنائي اليوم للعين قرة، وأنا اليوم أقف على عتبة تخرجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبعتي بكل فخر، فاللهم لك الحمد قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، لأنك وفقتني على إتمام هذا النجاح وتحقيق حلمي...وبكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي

الى والدي رحمه الله الذي دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل الى من علمني أن الدنيا كفاح وسلاحها العلم والمعرفة، داعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله فخري وإعتزازي.

الى من جعل الله الجنة تحت أقدامها والدتي الحبيبة، واحتضنني قلبها قبل يديها وسهلت لي الشدائد بدعائها، الى القلب الحنون والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قوتي ونجاحي.

الى إخوتي الذين ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عن طريقي المتاعب ممهدين لي الطريق وزرعوا الثقة والإصرار بداخلي الى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين.

والى جميع من أمدوني بالقوة والتوجيه وآمن بي ودعمني في الأوقات الصعبة لأصل الى ما أنا عليه الان أساتذتي الأفاضل وزملائي وزميلاتي وفقهم الله.

وأخيرا من قال أنا لها نالها وأنا لها إن أبت رغما عنها

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	أ
فهرس محتويات	ب
فهرس الجداول	ج
مقدمة	د
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي	
إشكالية الدراسة	02
فرضيات الدراسة	05
أسباب اختيار الموضوع	07
اهداف الدراسة	08
أهمية الدراسة	08
تحديد مفاهيم الدراسة	09
الدراسات السابقة	16
لفصل الثاني: ماهية رأس المال الاجتماعي	
تمهيد	38
نشأة و تطور مفهوم الرأسمال الإجتماعي.	39
أشكال الرأسمال الإجتماعي .	43
خصائص الرأسمال الإجتماعي .	44
مصادر بناء الرأسمال الإجتماعي .	45
أنواع الراسمال الاجتماعي	51
أهمية الرأسمال الإجتماعي	52
أبعاد و مؤشرات قياس الرأسمال الإجتماعي .	53
خلاصة الفصل	56

الفصل الثالث: ماهية المقاول والمقاولة	
تمهيد	**58**
الإتجاهات المفسرة للمقاولة و المقاول.	**59**
خصائص المقاول الناجح	**62**
أنماط المقاولين	**64**
التطور التاريخي لممارسة المقاولة.	**67**
مراحل ممارسة المقاولاتي.	**69**
معوقات النشاط المقاولاتي	**70**
خلاصة الفصل	**72**
الفصل الرابع : المقاولة في الجزائر	
تمهيد	**74**
بروز المقاولة كقطاع تنموي في الجزائر.	**75**
جهود الجزائر في دعم و مرافقة النشاط المقاولاتي.	**80**
الصعوبات التي تواجه المقاول الجزائري.	**89**
أهم الدراسات السوسيوتنظيمية حول المقاولة في الجزائر	**91**
خلاصة الفصل	**97**
الفصل الخامس الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
تمهيد	**99**
الدراسة الاستطلاعية	**100**
مجالات الدراسة	**101**
منهج الدراسة	**103**
مجتمع الدراسة	**104**
أدوات جمع البيانات	**105**
عملية التحكيم	**108**
أساليب التحليل الاحصائي	**114**
خصائص مجتمع الدراسة	**115**

خلاصة الفصل	**116**
الفصل السادس: عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة	
عرض وتحليل بيانات الفرضية الاولى	**126**
عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية	**138**
عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة	**148**
مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة	**157**
عرض نتائج العامة للدراسة	**159**
خاتمة	**162**
قائمة المصادر والمراجع	**163**
الملاحق	**170**
ملخص الدراسة	**182**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	ابعاد القياس رأسمال الاجتماعي للمقاول	55
02	اهم أنماط المقاولين	66
03	عدد الاستبانات	105
04	مجال توزيع متوسط الإجابات	106
05	قائمة الأساتذة المحكمين	109
06	حساب صدق حسب المحكمين	110
07	تعديل عبارات استبيان	112
08	توزيع افرد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	115
09	توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن	116
10	توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة العائلية	118
11	توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير مستوى التعليمي	119
12	توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الجامعي	120
13	توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير المنطقة الجغرافية	122
14	توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير نوع النشاط المقاولاتي	123
15	تحليل الاحصائي لإجابات افراد مجتمع الدراسة حول فرضية 1	126
16	تحليل الاحصائي لإجابات افراد مجتمع الدراسة حول فرضية 2	138
17	تحليل الاحصائي لإجابات افراد مجتمع الدراسة حول فرضية 2	148

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	اهم اشكال الرأسمال الاجتماعي	44
02	مصادر بناء رأسمال الاجتماعي	50
03	أنواع الرأسمال الاجتماعي	51
04	العلاقة بين الفرد وخلق القيمة	62
05	صعوبات التي يواجهها المقاول الجزائري	90
06	دائرة نسبية تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس	115
07	منحى بياني تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن	116
08	أعمدة بيانية تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة العائلية	118
09	أعمدة بيانية تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير مستوى التعليمي	119
10	دائرة نسبية تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الجامعي	120
11	أعمدة بيانية تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير المنطقة الجغرافية	122
12	أعمدة بيانية تمثل توزيع افراد مجتمع الدراسة حسب متغير النشاط المقاولاتي	123

مُقَدِّمَة

تعتبر المشاريع المقاولاتية أحد أهم مصادر الدخل والتنمية في الوقت الراهن فقد إعتمدتها جل الدول المتقدمة كوسيلة لتنمية الاقتصادية والإجتماعية معتمدين في ذلك على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كونها أداة ناجعة في العديد من الدول المتقدمة، وعلى غرار ذلك فقد حاولت الجزائر أن تحذوا حذوها في ظل تغيير نظامها وإنفتاحها على إقتصاد السوق وبعث النشاط المقاولاتي داخل المجتمع كبديل تنموي قادر على إثراء الناتج القومي للبلاد ودفع عجلة التنمية فيها، حيث أصبح مجال المقاولة ضرورة لا إختيار لاجل إستحداث تنمية شاملة ومستدامة على الصعيد الاقتصادي والإجتماعي، الا أن المقاولاتية كمسار إقتصادي لم تجد طريقا معبدة في مجتمعنا، كونها تواجه العديد من التحديات في ظل نقص ثقافة تحمل مضامينها، حيث تخضع الممارسة المقاولاتية لمجموعة من المؤثرات الاجتماعية التي ترتبط بالخلفيات العائلية والفكرية والدينية لافراد المجتمع بصفة عامة، فالبرغم من الجهود المبذولة التني قدمتها الجزائر من خلال تهيئة البيئة الإستثمارية بما يحفز افراد المجتمع على ممارسة الفعل المقاولاتي، اين قامت بإصدار مراسيم وتشريعات قانونية شكلت أرضية مناسبة لتفعيل القطاع الخاص وتشجيع التوجه نحو ممارسة الفعل المقاولاتي وتسخير هيئات استشارية لمرافقة المقاولين وتاسيس برامج داعمة لمختلف الاستثمارات، ورغم كل هذه الجهود المبذولة لكن لم تحقق الأهداف المرجوة منها بعد وذلك نتيجة تركيز هده السياسات على المتغيرات المادية وإغفالها لجملة من الرساميل الثقافية والاجتماعية التي يقوم عليها البناء المجتمعي الجزائري ومقدار الثقة التي تمنحه مختلف العلاقات الاجتماعية التي يحوزها المقاول الجزائري خصوصا في جانب تذليل الصعوبات وتوفير المعلومات اللازمة.

وعليه في هذه الدراسة سنحاول في هذه الدراسة الكشف عن مصادر الراسمال الاجتماعي ودوره في ممارسة المقاولاتية والتوجه لها عنداحدى اهم شرائح المجتمع الجزائري

وهي شريحة الطلبة الجامعيين والتي تعد الفئة الأكثر حيوية وطاقة وطموح والرغبة في تحقيق الذات.

ولقد اشتمل الجانب النظري على أربعة فصول، حيث خصصنا الأول الى تحديد الاطار المنهجي ومفاهيمي للدراسة، تم فيه ابراز دوافع واهمية تناول هذا الموضوع ومن ثما طرح الإشكالية ومختلف التساؤلات التي تندرج ضمنها، وبعد ذلك تم تحديد ماهية اهم المفاهيم التي يبنى عليها هذا الموضوع اما الفصل الثاني فقد ركزنا فيه على البحث في ماهية الراسمال الاجتماعي واشكاله وخصائصه ومصادره بعدها الفصل الثالث الذي ركزنا فيه على ماهية المقاولة والمقاول من خلال اظهار التوجهات المفسر لها وانماط وخصائص المقاول الناحج وكذا التطور التاريخي للممارسة المقاولاتية واهم مراحل ممارسة الفعل المقاولاتي واهم المعوقات التي قد يواجهها المقاول ثم فصل الرابع الذي خصصناه للمقاولة في الجزائر كقطاع تنموي وإبراز مختلف الجهود المبذولة في دعم ومرافقة نشاط المقاولاتي لنعرض في اخر هذا الفصل اهم الدراسات السوسيوتنظيمية.

اما الجانب الميداني فقد احتوى على فصلين تتطرقنا في الفصل الأول الى التعريف بمجالات الدراسة الميدانية ثم انتقلنا الى عرض المنهج وكذلك مجتمع الدراسة ثم تطرق لاهم الأدوات المعتمدة في جمع البيانات والمتمثلة في الاستبيان والمقابلة، وبعدها عملية التحكيم التي تم فيها حساب الصدق والثبات وتم كذلك ابراز الأساليب الإحصائية وأخيرا عرض خصائص المجتمع الدراسي وفي الفصل الثاني تترقنا الى عرض البيانات المتحصل عليها وتفسريها وتحليلها واستخلاص النتائج منها ليتم مناقشتها في ظل درسات سابقة.

الفصل الاول

الاطار التصوري والمفاهيمي للدراسة

1. إشكالية الدراسة
2. فرضيات الدراسة
3. أسباب اختيار الموضوع
4. اهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. مفاهيم الدراسة
7. دراسات سابقة

1. إشكالية الدراسة:

تشكل المنظمة أحد أهم الأنساق الفرعية التي يقوم عليها النسق الإجتماعي ككل لما لها من دور بارز في تنمية وضمان التطور المستمر، حيث يشهد محيط المنظمات تطورات مستمرة مما جعلها مهددة بصعوبات وتحديات مختلفة، لذا فعلى المنظمات أن تمتلك القدرات المناسبة للتكيف مع المتغيرات التي تحدثها البيئة المحيطة بها وهذا ما يجعلها أكثر حرصا على تطوير ممارساتها التنظيمية وكذا الآليات المختلفة التي تضمن المرونة والتكيف مع هذه المتغيرات، ولعل أهم المنظمات الحديثة التي تستجيب لضروريات المرونة والتفاعل والمخاطرة هي المقاولة.

إذ تعد المقاولاتية عملية إنشاء منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة وهي من أهم مجالات الأعمال التي يهتم بها العالم، حيث أصبحت أبرز منبع للتنمية الإقتصادية والاجتماعية الأمر الذي جعلها من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي التي تتبعها الدول المتقدمة نظرا لقدرتها على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرتها على الإبتكار والإبداع والتجديد، وقد أصبحت المقاولة السمة البارزة للإقتصاد العالمي الجديد وبروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل وظيفي عن المؤسسات الكبيرة حيث أصبحت تشكل 95% من التعداد الإجمالي للمؤسسات على المستوى العالمي كما أن دورها وأهميتها أخذت هي الأخرى في التعاظم أين أصبحت تساهم بنسبة 50% من القيمة المضافة وتوفر ما بين 60% و70% من مناصب العمل أي ما بين 420 مليون و510 مليون منصب عمل، أما على الصعيد الإقليمي والدولي فقد مثلت هذه المؤسسات في دول الإتحاد الأوروبي حوالي 99.8% من مجموع المؤسسات وتوفر حوالي 66.9 % من مناصب الشغل ما يعادل 88.8% مليون منصب وتساهم ب58.1% من القيمة المضافة ما يمثل 3.6 ترليون جنيه إسترليني وتساهم بنسبة 34% من الصادرات الأوروبية ما يعادل 54.1 ترليون جنيه إسترليني، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فهي تمثل 99% من إجمالي المؤسسات وتبلغ مساهمة المؤسسات الخاصة منها في عمليات التوظيف

بحوالي 50% من مجموع الوظائف وتساهم ب34% من الصادرات [1]... وغيرها من الدول المتقدمة، لذا كان لزاما على الدول النامية وبالأخص الدول الريعية العمل على زيادة فعالية النشاط المقاولاتي والإهتمام به وتسهيل كافة الصعوبات التي تواجهه.

هذا ولقد برزت المقاولة كبديل وظيفي لتحقيق التنمية في المجتمع الجزائري مع مطلع سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وذلك كنتيجة لإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر بعد فشل سياساتها الصناعية التي برزت في النظام الإشتراكي، التي كانت تعتمد على الصناعات الثقيلة وإنشاء المؤسسات الكبيرة التي إهتمت آنذاك بالإنتاج وتوفير الحاجيات الوطنية لكن هذا الوضع لم يدم كثيرا وسرعان ما أخذت هذه المؤسسات تتدهور شيئا فشيئا وأصبحت تعاني من صعوبات مالية كبيرة، مما أدت الى تدخل الدولة لتقديم مساعدات مالية لإنقاذها من الإفلاس إضافة الى العديد من البرامج والمخططات التنموية التي كان هدفها إصلاح هذه المؤسسات والحفاظ على إستمراريتها لكن رغم ذلك عجزت هذه المؤسسات على الإستمرار وبلوغ الفعالية وبدل أن تكون ذات جودة وفائدة إقتصادية أصحبت تحتاج الى إعانات من الدولة حتى تحافظ على ديمومتها وتضمن مناصب العمل التي كانت توفرها، وهذا ما أدى بدوره الى تفاقم نسبة البطالة وتأزم الأوضاع المعيشية وبالتالي وقوع خلل وظيفي في مسار التنمية بالمجتمع ككل، حيث إتجهت الجزائر في هذا الشأن الى تبني سياسة إصلاحية قائمة على تحرير الإقتصاد وفتح مجالات الإستثمار أمام القطاع الخاص والإنتقال الى نظام اقتصاد السوق الحر، وذلك من خلال سن مجموعة من التشريعات القانونية والتنظيمية المدعمة والمنظمة لهاذا الإنتقال، بالإضافة الى تقديم الدعم المالي عبر منح قروض وتسهيلات بنكية للقطاع الخاص وذلك من خلال هيئات متخصصة ومن بين هذه الهيئات AAPI, CNAC, ANSEJ, ANJEM ...وغيرها، وهذا ما يساهم في تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وممارسة الفعل المقاولاتي وخلق الثروة وتذليل الصعوبات والتحديات التي قد تواجههم، بالإضافة الى تركيز على تطوير المناهج

[1] Small and medium Manufacturing Entreprise Trarde Participation in Developing Economies, MSME Research note#2, World Trade Organisation,2022,p5,6

التعليمية والتدريبية وإنشاء هيئات الدعم والمرافقة داخل الجامعات مثل مركز تطوير المقاولاتية وحاضنات الأعمال لتطوير النشاط المقاولاتي بالإضافة الى القيام بندوات وملتقيات توضيحية حول المؤسسات الناشئة Start-up والمشاريع المقاولاتية، كون الجامعات فضاء إجتماعي هام يعمل على غرس روح المقاولاتية في الطلبة الجامعيين بإعتبارهم مستقبل ومصدر طاقة المجتمع.

هذا وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها الجزائر ولازالت تبذلها في سياساتها الموجهة نحو تشجيع وترقية ممارسة الفعل المقاولاتي لدى أفراد المجتمع بإعتباره خيار تنموي إستراتيجي، فقد أثبت الواقع والكثير من الدراسات الأكاديمية أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها المرجوة وأن قطاع المقاولة في الجزائر لازال متأخرا ولم يستطع فرض نفسه كقطاع تنموي أساسي يستند إليه الإقتصاد الوطني، وهذا قد يكون نتيجة تركيز هذه السياسة على المتغيرات المادية وإغفالها لجملة من المتغيرات السوسيوثقافية التي يقوم عليها البناء المجتمعي الجزائري، فالمقاولة كظاهرة سوسيواقتصادية هي نتاج تفاعل بين مختلف عناصرها المادية والبشرية، ويعد العنصر البشري من أبرز مكونات هذه الظاهرة لكونه الفاعل والمحرك الأساسي للفعل المقاولاتي وترتبط نجاعة وفاعلية هذا الأخير بمدى إمتلاك العنصر البشري لمجموعة من الرسمايل السوسيوثقافية التي يطرحها البناء الاجتماعي ومن بينها الرأسمال الاجتماعي الذي يحمله المقاول إذ يمثل أحد أهم الدعامات التي تسهم في نجاح ممارسته للفعل المقاولاتي في بيئة الإستثمار الحديثة؛ حيث أن ما يحمله الفرد المقاول من شبكة علاقات إجتماعية يساهم في تحقيق التكيف والإنسجام والتماسك ويحقق له عامل الثقة في بيئة عمل تتسم بالمخاطرة.

إذ ترتبط قيمة ودور الرأسمال الاجتماعي الذي يحوزه الفرد المقاول بقيمة وأهمية الروابط التي تنشأ من الأوساط الإجتماعية المحيطة به وفق نظام قيمي ينطلق مساره من الوسط العائلي الذي يغرس فيه قيما وسلوكات معينة تساهم في بناء شخصيته ثم الوسط الجامعي الذي يعمل على غرس روح المقاولاتية في الطلبة الجامعيين وتهيئتهم لخلق مؤسسات ناجحة وإعداد جيل ذو ثقافة مقاولاتية ثم الوسط الإعلامي كأحد أهم قنوات بناء الرأسمال الإجتماعي للمقاولين ودوره في

ترقية ممارستهم للنشاط المقاولاتي بحيث كلما كانت هذه الروابط في خدمة مشروعهم المقاولاتي كلما منحتهم ثقة أكبر في الإستثمار والمخاطرة في ممارستهم للمقاولة.

وبناء على ما تم ذكره وبغيت معرفة دور الرأسمال الاجتماعي للطالب الجامعي في التوجه للممارسة المقاولاتية يمكن طرح التساؤل المركزي الآتي:

- **ما دور الرأسمال الإجتماعي للطالب الجامعي في التوجه للممارسة المقاولاتية؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي ثلاث تساؤلات فرعية كالتالي:

1. ما هو دور الوسط العائلي في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية؟
2. ما هو دور الوسط الجامعي في تنشئة الطالب على المهارات المقاولاتية؟
3. ما هو دور الوسط الإعلامي في تذليل الصعوبات التي تواجه الطالب المقاول؟

2. فرضيات الدراسة:

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بإقتراح الفرضيات التالية:

1. للوسط العائلي دورا قويا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية.

مؤشرات البعد الأول " **الوسط العائلي**" هي:

- ✓ الدعم المعنوي.
- ✓ الدعم المادي.
- ✓ الدعم المعرفي.
- ✓ الدعم الإجتماعي.

أما مؤشرات البعد الثاني "**ممارسة المقاولاتية**" فهي:

- ✓ تحقيق الأهداف.
- ✓ الربح والمنافسة.

- ✓ التطوير وتجديد.
- ✓ الإستمرارية.

2. للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية.

مؤشرات البعد الأول "**الوسط الجامعي**" هي:

- ✓ البرامج التعليمية.
- ✓ الدعم المؤسسي.
- ✓ الموارد المتاحة.

أما مؤشرات البعد الثاني " **المهارات المقاولاتية**" فهي:

- ✓ التخطيط والتنظيم.
- ✓ إدارة المخاطر.
- ✓ إتخاذ القرارات.
- ✓ الإبداع والإبتكار.

3. للوسط الإعلامي دورا قويا في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول.

مؤشرات البعد الأول "**الوسط الإعلامي**" هي:

- ✓ توفير المعلومات.
- ✓ ترويج وتسويق.
- ✓ الدعم والتوجيه.

أما مؤشرات البعد الثاني "**الصعوبات والمعوقات**" فهي:

- ✓ حجم الصعوبات.
- ✓ مصادر المعوقات.

✓ طرق مواجهة هذه المعوقات.

3. أسباب إختيار الموضوع:

تتنوع أسباب إختيار الموضوع بين ماهو ذاتي وما هو موضوعي:

❖ **الأسباب الذاتية:**

– إنجاز مذكرة ماستر

– الرغبة في فهم النسق القيمي الثقافي بإعتباره مصدر الفعل الإجتماعي والعامل الرئيسي في عملية التنمية في المجتمع.

– الرغبة في معرفة النشاط المقاولاتي الذي يستند الى إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعد بديلا تنمويا، ومعرفة متطلبات ممارسته.

– إهتمام الجزائر في السنوات الأخيرة بمجال المقاولة لتعزيز التنمية، وبذل جهود كبيرة لتشجيع وترقية ممارسة الفعل المقاولاتي وتشجيع الشباب من خلال تبني سياسات معينة.

– الفضول العلمي والشخصي لمعرفة دور العلاقات الإجتماعية والدعائم الثقافية والإجتماعية لدى الشباب ومدى تماثلها مع متطلبات ممارسة الفعل المقاولاتي.

❖ **الأسباب الموضوعية:**

– التركيز على المتغيرات السوسيوثقافية التي يقوم عليها المجتمع والدور الذي تلعبه في تشكيل وبناء الرأسمال الإجتماعي للفرد المقاول.

– إبراز دور الأوساط الإجتماعية في بناء الرأسمال الاجتماعي لطالب المقاول وذلك من خلال البحث في دور الوسط العائلي ومدى دعمه وتشجيعه لطلاب على ممارسة المقاولاتية، وكذا البحث في دور الوسط الجامعي في إكساب الطلاب مجموعة من القيم والمعارف والمهارات المقاولاتية وكذا الوسط الإعلامي ودوره في تقديم المعلومات اللازمة في مجال المقاولة.

– تسليط الضوء على التحديات والصعوبات السوسيوثقافية التي يمكن أن يواجهها الطالب المقاول مثل المعتقدات والرواسب الثقافية ... وغيرها في ظل التغيرات التي تشهدها البيئة المحيطة به.

– إبراز دور المقاولات الشبانية داخل المجتمع الجزائري كأداة فعالة لإحداث التنمية.

4. أهداف الدراسة:

ترتكز دراستنا على تحقيق الأهداف الآتية:

– فهم النسق القيمي الثقافي بإعتباره مصدر للفعل الاجتماعي والعامل الرئيسي في عملية التنمية.

– التعرف على النشاط المقاولاتي ومتطلبات ممارسته وإبراز دور المقاولات الشبانية داخل المجتمع الجزائري بإعتبارها أداة فعالة لإحداث التنمية في المجتمع.

– التعرف على العلاقات الإجتماعية والدعائم الثقافية والإجتماعية الكامنة في البناء الإجتماعي التي يكتسبها الطالب المقاول ودورها في توجهه نحو ممارسة المقاولاتية.

– إبراز دور الأوساط الإجتماعية " الوسط العائلي، الوسط الجامعي، الوسط الإعلامي" في بناء الرأسمال الإجتماعي للطالب الجامعي ودعمه وتنشئته على المهارات المقاولاتية وتذليل الصعاب التي قد تواجهه.

– التعرف على مختلف التحديات والصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول سواء معوقات إقتصادية أو سوسيوثقافية.

5. أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية موضوع الدراسة من خلال إبراز الدور الذي يلعبه الرأسمال الإجتماعي في

توجه الطالب لممارسة النشاط المقاولاتي، بحيث أن قدرة هؤلاء الطلاب في إنشاء مشاريعهم الإستثمارية يرتبط بمدى إكتسابهم للرأسمال الإجتماعي الخاص بالفرد المقاول والقائم على إكتساب

شبكة من العلاقات الإجتماعية والإستعدادات والدعائم الثقافية والإجتماعية الكامنة في البناء الإجتماعي الذي ينتمون إليه، وعليه فهذه الدراسة تهتم بتسليط الضوء على واقع البيئة السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري بإعتبارها الوعاء الذي يبني فيه الطالب المقاول سلوكاته وأفعاله ويكتسب روح المقاولاتية وذلك في ظل التحولات التي يشهدها المجتمع.

ولقد شهد المجتمع الجزائري تغيرات على مستوى النظم الإجتماعية والثقافية والسياسية جراء التحولات التي مست مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، حيث نجد أن التوجه نحو إقتصاد السوق وتبني نظام الخوصصة وتشجيع الإستثمار وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة وتحول العلاقات الإجتماعية بالإضافة الى التطور التكنولوجي وهيمنة نظام العولمة ...الخ كلها عوامل قد تؤثر على النمط القيمي لدى الأفراد وكذا على الرأسمال الإجتماعي الذي يمتلكونه الذي يعد أحد الأبعاد الأساسية التي يقوم عليها النشاط المقاولاتي الذي يساهم في خلق مؤسسات لها ثقافة تنافسية تعتمد على الإبداع والإبتكار وتتميز بالمرونة والفاعلية والنجاح.

6.مفاهيم الدراسة:

تعتبر عملية تحديد المفاهيم ضرورة معرفية لا تتم بطريقة عشوائية، بل يجب الإعتماد على منطلق عملي ملائم لها لخدمة البحث الميداني، فالمفهوم "هو الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن المعنى ... وأفكار معينة يراد إيصالها الى المعنيين بالموضوع الذي يراد فهمه"[1] وعلى هذا الأساس نتطرق فيما يلي الى مجموعة من المفاهيم الأساسية للبحث.

1.6 الرأسمال الإجتماعي:

يعد الباحث الأمريكي أنيفن أول من أطلق مصطلح الرأسمال الإجتماعي سنة 1920 وحاول تقديم تعريف له من خلال إهتمامه بعلاقات الصداقة، التعاون، التضامن التي تميز كل

[1] حسن السعاتي، **تصميم البحوث الإجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص9

مجتمع، فحسبه " تمثل العلاقات الإجتماعية ثروة في حد ذاتها يمكن الإستفادة منها من طرف أعضاء الجماعة"[1]؛ يتضح مما سبق أن أنيفن يعرف الرأسمال الإجتماعي بأنه الأصول اللامادية التي تحسب في الحياة اليومية للناس كالزمالة، التعاطف، التواصل بين الأفراد.

أما بيار بورديو يعرفه على أنه "مجموعة الموارد الحالية والكامنة المرتبطة بما نملك من شبكة دائمة من العلاقات أكثر أو أقل بناء بالمعارف أو المصالح بين الأفراد، أو بمعنى آخر يتعاون في مجموعة كمجموعة من الأعوان الذين ليسوا فقط تجمعهم مصالح ملكية مشتركة ولكن متحدين بروابط مؤقتة وناجحة"[2]، يتضح مما سبق أن الرأسمال الإجتماعي يتألف من شبكة من العلاقات الإجتماعية المتاحة للأفراد لأجل الوصول الى الموارد وتلبية الحاجيات وتبادل المصالح فيما بينهم.

ويعرف كولمان الرأسمال الإجتماعي بأنه "سلسلة من الوحدات المختلفة التي تشترك في عاملين، بحيث تمثل جزء من البناء الإجتماعي وتسهل أفعال الأفراد الذين ينتمون الى هذا البناء"[3]، حيث يركز كولمان حسب تعريفه على الجانب الوظيفي لرأسمال الإجتماعي والقيمة التي يضيفها على مختلف جوانب البناء الإجتماعي.

ويعرف بوتنام الرأسمال الإجتماعي بأنه "إمكانية إكساب الأفراد والجماعات للموارد نتيجة إيصال بعضهم بالأخر مع إمكانية إستخدام تلك الموارد لإنتاج سلع معينة وهو يدوم على المدى الطويل ويعيد تأكيد نفسه تحت الظروف المناسبة ويمكن أن يزداد مع الإستخدام ويتناقص مع قلة الإستخدام"[4].

أما فوكوياما يرى بأنه "قدرة تنشأ من انتشار الثقة في المجتمع أو في لأجزاء معينة منه

[1] محبوب رزيقة، **دور الرأسمال الإجتماعي في الإندماج المهني لخريجي التعليم العالي**، رسالة ماجستير، قسم علم إجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص11

[2] Bourdieu Pierre, **Le capital social-notes provisoires /Le capital social,** Edition la découverte, Paris, 2006, p31

[3] Coleman James, **Social Capital in the Creation of Human Capital,** American Journal official Sociology, vol94, Supplement, p96

[4] Putnam, Robert D, **Bowling Alone: America's Declining Social Capital,** journal of Democracy, January, p68

ويمكن أن تتجسد في أصغر مجموعة إجتماعية أساسية وهي الأسرة، كما تتجسد في أكبر المجموعات وهي الأمة وفي جميع المجموعات التي قد تقع بينهما"، وقارن فوكوياما بين عدد من الدول المتشابهة ثقافيا في محاولة شرح أسباب النجاح في التقدم الإقتصادي لبعض الدول، وأستخدم الولاء كمرادف لرأسمال الإجتماعي مما يرفع من درجة إستجابة الأفراد للعمل والعمالة المتعادلة تنشط الإقتصاد[1]، حسب بوتنام وفوكوياما أن الرأسمال الإجتماعي هو جملة من الموارد يكتسبها الأفراد من خلال الإتصال في ما بينهم و إكتساب خصائص أو سمات التي أكون رصيد داخل التنظيم الإجتماعي ومن هذه الخصائص الثقة البناءة، المعايير، الإيجابية والشبكات الإجتماعية.

ومن خلال ما تناولناه من التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف الرأسمال الإجتماعي كما يلي: **هو إكتساب الأفراد لشبكة العلاقات الإجتماعية المتاحة في مختلف الأوساط الإجتماعية المكونة للبناء الإجتماعي كالوسط العائلي والوسط الجامعي والوسط الإعلامي، والتي يستطيع من خلالها إستثمار بعض الموارد الإجتماعية كالدعم الإجتماعي والمادي أو المكانة الإجتماعية، لتحقيق منافع تؤدي بدورها لخلق قيم وخصائص مشتركة بين أعضاء المجتمع.**

2.6 المقاولة:

قبل التطرق الى تعريف بالمقاولاتية لابد من توضيح مفهوم المقاول بإعتباره الفاعل القائم بالفعل المقاولاتي، إذ تطور هذا المفهوم مع مرور الزمن ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة المقاول تعني الشخص الذي يشرف على المسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر إقتصادية، أما خلال القرنيين السادس عشر والسابع عشر فقد كان يعد الفرد الذي يتجه الى أنشطة المضاربة.[2]

[1] فوكوياما فرانسيس، **رأسمال الإجتماعي والإقتصادي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، د س، ص10

[2] بوزار صفية، **محاضرات في المقاولاتية**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021، ص7

ويعتبر Say J.B من أوائل المنظرين لهذا المفهوم إذ إعتبره المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة[1].

كما عرف شومبيتر المقاول بأنه " ذلك الشخص الذي لديه الإدارة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو إختراع جديد الى إبتكار وبالتالي فإنه بذلك يساعد ويقود التطور الصناعي والنمو الإقتصادي على المدى الطويل"[2].

ويعرف Cantillon المقاول على أنه "صاحب رأسمال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن لا يقين البيئة المحيطة"[3].

من خلال ما تناولناه من التعاريف السابقة يمكن إستخلاص تعريف للمقاول كما يلي: **هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة بشكل مستقل على الإبتكار والإبداع عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة لما سبق بالجرأة والثقة بالنفس، والقدرة على تسيير وتحمل المسؤولية.**

وبعد عرض مجموعة من التعاريف حول المقاول، سنتطرق الى مفهوم المقاولاتية، إذ تعد المقاولاتية كلمة مشتقة من كلمة المقاول فتشير الى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الإقتصادي.[4]

ويعرفها الين فايول Alain Fayolle على أنها "سيرورة يمكن أن نجدها في مختلف البيئات وبأشكال مختلفة، تقوم بإدخال تغييرات في النظام الإقتصادي عن طريق إبداعات قام بها أفراد أو منظمات، هذه الإبداعات تخلق مجموعة من الفرص الإقتصادية وتكون محصلة هذه السيرورة هي مجموعة الثروات الإقتصادية والإجتماعية للأفراد والمجتمع ككل"[5]، يتضح مما سبق أن المقاولة هي خلق فرص وتنفيذ التغير في الأنظمة الإقتصادية من خلال إدخال إبداعات على

[1] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها

[2] Abderrahmane Adou, Jamel boucher, **apportes algero-françaises,** édition l'harmattan, France,2004, p13

[3] حمزة لفقير، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008، ص22

[4] محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، 1995، ص232

[5] حمزة لفقير، **مرجع سابق**، ص25

المنتوجات أو تقديم خدمات جديدة وهذا بدوره يكون محصلة للمجموعة من الثروات الإقتصادية والإجتماعية.

ويعرفها أحد العلماء "بأنها الفعل الذي يقوم به المقاول والذي ينفذ في سياقات مختلفة وأشكال متنوعة، فيمكن أن يكون عبارة عن إنشاء مؤسسة جديدة بشكل قانوني، كما يمكن أن يكون عبارة عن تطوير مؤسسة قائمة بذاتها".[1]

أما روبرت هيسريه Robert Hisrih فيعرفها غلى أنها "السيرورة التي تهدف الى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (المالية، النفسية، الإجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي[2]، ونستقرئ من التعريف أن المقاولاتية تنطوي على بذل جهد يتضمن مفهوم المخاطرة بهدف الحصول على الربح.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف المقاولاتية بأنها: **هي كل نشاط يسعى فيه الأفراد لخلق قيمة من خلال إنشاء أو توسيع نشاط إقتصادي عن طريق تحديد وإستغلال الفرص المتاحة في البيئة السوسيوإقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المنجرة عن ذلك.**

3.6 الجامعة:

يشير مصطلح الجامعة في اللغة العربية أنه من فعل جمع يجمع جمعا، أي ضم بعضه الى بعض، وتعد الجامعة مجموعة من المعاهد العلمية تسمى كليات تدرس فيها العلوم والآداب.[3] ولقد تعددت المفاهيم المقدمة لمفهوم الجامعة حيث يمكن القول "بأنها مؤسسة علمية منظمة لها

[1] حسين بن طاهر، خذري توفيق، **المقاولة كخيار فعال للنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول: واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، 2013/05/06، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، ص3

[2] حياة مراح، **المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2004/2003، ص 36

[3] إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2003، ص135

مجموعة من الوظائف كالتدريس والبحث العلمي وإعداد الفرد علميا ومهنيا لخدمة أفراد المجتمع.[1]

ويعرفها أحد العلماء بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة معينة وتتمثل وظائفها في التعليم وخدمة المجتمع وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام، وهي مؤسسة إجتماعية أنشأها المجتمع لخدمته وتطوير مورده البشري من أجل النهوض به الى مستويات تقنية وإقتصادية وإجتماعية.[2]

تمثل مجتمعا علميا يهتم بالبحث والتعليم، ووظائفها الأساسية تتمثل في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع الذي يحيط بها.[3]

في حين يعرفها فضيل دليو وآخرون على أنها: "مؤسسة إنتاجية تعمل على إثراء المعارف وتطوير التقنيات وتهيئة الكفاءات مستفيدة من التراكم العلمي الإنساني في مختلف المجالات العلمية الإدارية والتقنية.[4]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول إن الجامعة **مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي تتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة المتخصصة، ومن بين وظائفها الأساسية تلقين المعارف والقيام بالبحوث العلمي في ظواهر المجتمع المحيط بها وخدمة هذا الأخير وتطويره.**

4.6 الطالب الجامعي:

يعد مصطلح الطالب لغتا كلمة مشتقة من الطلب أي السعي وراء شيء للحصول عليه.[5]

كما يشير مصطلح الطالب الجامعي بأنه "هو كل شخص ينتمي لمكان تعليمي معين مثل

---

[1] سامية بن رمضان، **دور الجامعة في تشجيع روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي (الرأسمال البشري)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، ال عدد26، الجزائر، مارس2018، ص201

[2] يوسف عواد، **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2010، ص30

[3] أحمد أبو ملحم، **أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز الأقطار**، الفكر العربي، معهد الإنتماء العربي، العدد 98، بيروت، 1999، ص21

[4] فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص79

[5] معجم المعاني الجامع، www.almaany.com ،الدخول يوم 2023/12/04، على الساعة 14:30

الجامعة، أو الكلية، أو المعهد، وينتمي لها من أجل الحصول على العلم وامتلاك شهادة معترف حتى يستطيع ممارسة حياته العملية فيما بعد تبعا للشهادة التي حصل عليها".[1]

ويعرفه مزيش مصطفى بكونه "هو الذي يتلقى دروسا ومحاضرات والتدريب على كيفية الحصول على المعلومات في مؤسسة التعليم العالي للحصول على شهادة جامعية".[2]

ويعرفه أحد العلماء بأنه "شخص يسمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية الى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول على شهادة جامعية من أجل الانتقال الى المسار المهني".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف الطالب الجامعي بأنه **هو كل فرد ينتمي لمؤسسة التعليم العالي بهدف الحصول على شهادة جامعية من خلال تلقي دروس نظرية وتطبيقية لتطوير مهاراته ومعارفه في مجال تخصصه، من أجل ممارسة حياته المهنية فيما بعد وفقا للشهادة المتحصل عليها.**

5.6 التوجه المقاولاتي:

يعرف بعض الباحثين التوجه المقاولاتي على أنه إرادة فردية وإستعداد فكري يتحول الى سلوك مقاولاتي يتجسد من خلال إنشاء مؤسسة، كما أنه يتضمن قرار الفرد بإحتمال الإنتقال نحو العمل المقاولاتي حيث يمكن أن يتجسد هذا القرار كسلوك إثر تفاعل بعض الظروف المحرضة للفعل المقاولاتي مع ما يتصف به الفرد من خصائص نفسية وقدرات مقاولاتية[4].

ويعرف كل من Lumpkin وDess التوجه المقاولاتي بأنه " مجموعة من العمليات

---

[1] فاطمة الزهرة بن قايد، **تعزيز قدرة الطالب الجامعي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني**، مخبر بحث دراسات الإقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، برج بوعريريج، د-سنة، د-صفحة

[2] مصطفى مزيش، **مصادر المعلومات ودورها في تكوين الطالب الجامعي وتنمية ميوله القرائية**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 24

[3] سامية بن رمضان، **مرجع سابق**، ص 202

[4] منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007/2006، ص48

والممارسات والأنشطة التي ترتبط بقناعة الفرد الشخصية والمتغيرات الظرفية، الظروف الإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي قد يكون لها دور إيجابي أو سلبي في تحويل التوجه الى سلوك مقاولاتي.[1]

من خلال ما تناولناه من تعاريف سابقة يمكن إستخلاص تعريف التوجه المقاولاتي بأنه **مرحلة معرفية إدراكية في ذهن الفرد تتضمن موقفا إتجاه السلوك المقاولاتي، حيث تتوقف إمكانية الإنتقال الى السلوك المقاولاتي بجملة من الظروف والمتغيرات المحيطة بالفرد.**

7. الدراسات السابقة:

تمثل الدراسات السابقة رافدا أساسيا من روافد المعرفة النظرية والمعرفة، وكذلك من خبرات وتجارب الباحثين السابقين، والإطلاع على أهم إنجازاتهم والنتائج التي خلصت لها دراستهم وبحوثهم والتي لها الأثر الكبير في إثراء معرفة ومعلومات الباحث، مما تساعده على تكوين خلفية عن موضوع دراسته وتجنب الأخطاء التي وقع فيها الباحثون السابقون، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع "الرأسمال الإجتماعي" و"ممارسة المقاولاتية"، وقد تنوعت هذه الدراسات بين المحلية والعربية والأجنبية، وسوف أستعرض في هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الإستفادة منها في الدراسة الراهنة.

❖ الدراسات المحلية:

1. دراسة عمور خيرة بعنوان: الثقافة المقاولاتية لدى الشباب في الجزائر.[2]

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشباب المقاولين بتيارت كنموذج عن باقي مدن الجزائر، وتندرج هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه LMD تخصص علم

[1] Naima Cherchem, Alian Fayolle, **Culture d'entreprise profil du dirigeant et orientation entrepreneuriale des PME: un model théorique,** université Montesquieu Bordeaux, iv10, 2010, p3

[2] خيرة عمور،**الثقافة المقاولاتية لدى الشباب في الجزائر**،أطروحة دكتوراه في علم اجتماع المؤسسة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022

إجتماع تخصص المؤسسة والثقافة الجزائرية، نوقشت بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لجامعة عبد الحميد ابن باديس–مستغانم 2023/2022.

- **مشكلة البحث وفروضها:**

إهتمت الباحثة بتشخيص واقع الثقافة الفعلي للمقاولات بتيارت في الجزائر لمعرفة مدى مساهمة الموروث الثقافي والإجتماعي في غرس الثقافة المقاولاتية لدى الشباب المقاول وتحديد أهم خصائص السوسيومهنية والتعرف على مدى مساهمة المحيط الذي ينتمي إليه المقاول ومدى تجسيد العمليات التنظيمية التي يمارسها المقاول الشاب لمعالم الثقافة المقاولاتية.

وإعتمادا على ماسبق حاولت الباحثة التوسع في الموضوع أكثر من خلال البحث في التساؤلات التالية:

– الى أي مدى يساهم الموروث الثقافي والإجتماعي في غرس الثقافة المقاولاتية عند الشباب المقاول بتيارت؟

– ما هي الخلفيات السوسيومهنية للمقاولين الشباب في منطقة تيارت؟

– ما مدى مساهمة المحيط الإجتماعي في غرس السمات المقاولاتية لدى المقاول الشاب؟

والى أي مدى تدل العمليات التنظيمية التي يمارسها المقاول الشاب على وجود ثقافة مقاولية في مشروعه؟

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

إعتمدت الباحثة على مجموعة من الإجراءات المنهجية حيث تبنت المنهج الكمي لأنه يساعده في قياس مدى تأثير الموروث الثقافي والاجتماعي في غرس الثقافة المقاولاتية عند الشباب، وهو المسعى يحققه إتباع المنهج الكمي الذي يتضح إستخدامه في هذا البحث من خلال عرض تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيع ها حسب النشاط في الجزائر، معتمدا في جمع الحقائق والبيانات حول ماسبق على تقنية الإستمارة كأداة أساسية، كما إستعانة الباحثة

أيضا بالمقابلة الحرة كأداة مساعدة على جمع وتفسير البيانات، وإعتمدت الباحثة على أسلوب كرة الثلج في المعاينة، وإستقر عدد أفراد العينة 114 مفردة.

- **نتائج الدراسة:**

– **نتائج الفرضية العامة:** أبرزت نتائج الدراسة الميدانية التي قامت بها الباحثة أن الموروث الثقافي والإجتماعي محفز على بروز الثقافة المقاولاتية عند الشباب المقاول بتيارت نظرا لقوة دور العائلة في غرس وتوريث سمات المقاولاتية لدى أبنائها إضافة لوجود تأثير إيجابي للمحيط الإجتماعي على المقاول الشاب الذي من خلاله تتحدد نية السلوك نحو المقاولة.

2. دراسة بوعزة عبد الرؤوف بعنوان: المقاولة عند الشباب الجزائري بين متطلبات إكتساب الهوية المهنية وثقافة المجتمع.[1]

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشباب المقاول المنتسب الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع ولاية برج بوعريريج، وتندرج هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه LMD تخصص علم إجتماع المنظمات والمناجمنت، نوقشت بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لجامعة أبو القاسم سعد الله–الجزائر 2019/2018.

- **مشكلة البحث وفروضها:**

اهتم الباحث بدراسة واقع ممارسة الفعل المقاولاتي عند أهم شرائح المجتمع الجزائري وهي الشباب في ظل التغيرات الإقتصادية والإجتماعية، والتي تشكل النسبة الغالبة فيه وتتميز بالطاقة والقدرة على الإبتكار والتجديد والطموح وتقديم القيمة المضافة في الوسط الذي تتفاعل فيه، ووصف طبيعة ومدى إكتساب الشباب الجزائري الهوية المهنية المناسبة لمتطلبات ممارسة الفعل المقاولاتي بفعالية ونجاعة، والتي تتحدد في الفرد الذي يحمل الإستعدادات الإجتماعية والثقافية والتنظيمية التي يكتسبها الفرد من خلال الخبرات والتجارب، ولاحظ الباحث أنه رغم كل الجهود

[1] عبد الرؤوف بوعزة، **المقاولة عند الشباب الجزائري بين متطلبات إكتساب الهوية المهنية وثقافة المجتمع**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع المنظمات والمناجمنت، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019/2018

المبذولة من طرف الدولة إلا أن الإحصائيات تشير الى فشل الآلاف من الشباب في ممارسة العمل المقاولاتي بنجاح وكفاءة، وإعتمادا على ما سبق حاول الباحث التوسع في الموضوع أكثر من خلال البحث في التساؤلات التالية:

– هل لشباب الجزائري المقاول رأسمال قيمي ثقافي يسهم في إكسابهم الأداء المناسب لممارسة المقاولاتية؟

– هل لشباب الجزائري المقاول رأسمال إجتماعي كاف لتجاوز معوقات ممارسة المقاولة؟

– هل لشباب الجزائري المقاول رصد معرفي وتنظيمي يؤهلهم للتسيير مقاولاتهم بفعالية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات اقترح الباحث الفروض التالية:

– يحمل الشباب الجزائري المقاولة رأسمال قيمي ثقافي يساهم في إكسابهم الأداء المناسب للممارسة المقاولة.

– للشباب الجزائري المقاول رأسمال إجتماعي كاف لتجاوز معوقات وصعوبات ممارسة المقاولة.

– يتمتع الشباب الجزائري المقاول برصيد معرفي وتنظيمي يؤهلهم لتسيير مقاولاتهم بفعالية.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

اعتمد الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية حيث تبنى المنهج الوصفي لأنه يساعده على وصف وتحليل الواقع الإجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري وأثره على إكتساب الهوية المهنية المناسبة للعمل المقاولاتي، معتمدا في جمع الحقائق والبيانات حول ما سبق على تقنية إستمارة الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات والتي شملت 79 سؤال بين مغلق ومفتوح، كما إستعان الباحث أيضا بالمقابلة الحرة كأداة مساعدة على جمع وتفسير البيانات وقام ببناء دليل للمقابلة إشتمل على 15 سؤالا مفتوحا قام بتوجيههم لمدير الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب فرع ولاية برج بوعريريج، بالإضافة الى الإطلاع على السجلات والوثائق من أجل إثراء معلوماته وتعميق معارفه وإعطاء دلالات للمعلومات الرقمية المتحصل عليها، وإعتمد الباحث على العينة

العرضية ثم إعتمد على العينة القصدية بغيت توسيع حجم العينة معتمدين في هذا على أسلوب كرة الثلج في المعاينة، وإستقر عدد أفراد عينة مجتمع الدراسة الى 124 مفردة.

- **نتائج الدراسة:**

– **نتائج الفرضية الأولى:** أبرزت نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أن أغلبية الشباب الجزائري المقاول يحمل رأسمال قيمي ثقافي يسهم في إكسابهم الأداء المناسب لممارسة المقاولة حيث ما يحمل الشباب الجزائري المقاول من روح مقاولاتية ومن تماثلات ومواقف وإتجاهات تشكل له رأسمال ثقافي ورمزي يسهم في جعل أدائه منتسبا للممارسة النشاط المقاولاتي.

– **نتائج الفرضية الثانية:** أبرزت هذه الدراسة أن الرأسمال الإجتماعي للشباب الجزائري المقاول يبقى غير كافي لتجاوز مختلف الصعوبات والمعوقات التي يطرحها البناء المجتمعي الجزائري، وأنه لمن الضروري أن تهتم السياسة الجزائرية في مجال الدعم وتشجيع النشاط المقاولاتي بتوجيه جملة من الأنساق الإجتماعية التي يتكون منها الرأسمال الإجتماعي للفرد المقاول نحو التكامل والتنسيق من أجل توفير بيئة خصبة للممارسة المقاولاتية، إنطلاقا من دور الوسط العائلي في غرس روح المبادرة والإبداع وكذا وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية النشاط المقاولاتي وإقتناص الفرص وخلق الثروة، الى دور النظام التعليمي في ترقية نماذج الممارسة المقاولاتية ومواكبة التطور الحاصل في المجال.

– **نتائج الفرضية الثالثة:** أبرزت هذه الدراسة أن للشباب الجزائري المقاول رأسمال تدبيري قائم على رصيد معرفي وتنظيمي يؤهلهم للتسيير مقاولاتهم، كون الشاب الجزائري المقاول يملك الكفاءة التدريبية لتسيير مقاولاتهم بفاعلية.

3. دراسة بدراوي سفيان بعنوان: ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول.[1]

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشباب المقاول المنتسب الى الوكالة الوطنية

[1] بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2015/2014

لدعم تشغيل الشباب بولاية تلمسان، وتندرج هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه علم إجتماع LMD تخصص التنمية البشرية، نوقشت بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لجامعة أبي بكر بلقايد–تلمسان 2015/2014.

- **مشكلة البحث وفروضها:**

اهتم الباحث بمعالجة الديناميكية التي عرفتها الجزائر في مجال إنشاء المؤسسات من قبل الشباب إنطلاقا من الفكرة الى التجسيد أي بداية بروز المسار المقاولاتي في الجزائر، بحيث بذلت الجزائر جهود كبيرة لمتابعة ومساعدة الشباب على خلق مؤسسات ضمان إستمرارها، ورغم كل هذه الجهود لاحظ الباحث واقع مغاير للمنطق المقاولاتي يتمثل في تغيير النشاط، مؤسسات وهمية، فشل مشروع كليا، هيمنة المعاملات الغير رسمية...الخ، وبالتالي رغم كل الجهود المبذولة إلا أن الجزائر لازالت الأضعف بين جيرانها في مجال المقاولة، واتجه الباحث الى طرح التساؤل الجوهري الأتي ما هي عناصر التفاعل ثقافة المقاولة والثقافة المجتمعية لدى الشباب الجزائري المقاول؟ وبأي منطق يسير المقاول الشاب مقاولته الصغيرة؟

وللإجابة على هذا التساؤل اقترح الباحث الفروض الآتية:

– دورا مهما في مختلف القرارات بداية من قرار إنشاء المؤسسة، وبالتالي هذا الأخير هو إستجابة للعائلة ويقع تلعب الشبكات الإجتماعية خاصة العائلة تحت تبعيتها.

– يهيمن الاتجاه الذكوري في الأعمال، حيث أن تصورات الشباب للممارسة المرأة للأعمال مرتبط بالتقسيم المجتمعي للأدوار الإجتماعية على أساس الجنس.

– تؤثر مختلف التصورات الدينية التي يحملها المقاول الشاب على ممارساته التسييرية، كما أن النجاح الإجتماعي مرتبط لها بدرجة كبيرة.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

اعتمد الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية حيث تبنى المنهج الوصفي لأنه اهتم بالمزج بين المقاربة الكيفية والكمية وذلك من لحسب طبيعة الدراسة التي إعتبرها استكشافية ووصفية، ويساعده هذا المنهج لمعرفة الخصائص الموجهة للسلوك المقاولاتي عند الشباب وإكتشاف المحددات السوسيوثقافية وفهم الأفعال الإجتماعية المكونة لواقعهم السوسيومهني، معتمدا على تقنية الإستمارة بالمقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات والتي شملت 93 سؤال، كما إستعان الباحث أيضا بالمقابلة الحرة كأداة مساعدة على جمع وتفسير البيانات، وإختيار الباحث عينة كرة الثلج تتكون من 172 مفردة.

- **نتائج الدراسة:**

– **نتائج الفرضية الأولى:** أبرزت نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث أن شبكات الإجتماعية تلعب دورا مهما وداعما للمقاول سواء في المجال المادي أو المعنوي وكذلك الحصول على المعلومات والتقليل من الغموض، ويؤكد الباحث أنه رغم أن الشبكات الإجتماعية العائلية تلعب دورا وظيفيا هاما من خلال توفير الموارد المادية والبشرية للمقاول إلا أنها تشكل معوقا في الوقت ذاته حيث لا تساهم في تقليص المخاطر وكذلك هيمنتها على مجالات التسيير أين تنعدم قيم الإستقلالية والإبداع والمخاطرة وبالتالي غياب روح المقاولاتية ويصبح المقاول يعتمد على شبكة العلاقات الشخصية.

– **نتائج الفرضية الثانية:** أبرزت نتائج هذه الدراسة أن 93% من النساء المقاولات المتزوجات لا يوافقن على ممارسة المرأة للمقاولة وذلك نتيجة مسؤولية العائلة وأن الضغوطات الإقتصادية والإجتماعية هي دافعهن الأساسي للممارسة المقاولاتية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة مجموعة من الفروقات بين المقاول الأنثى والمقاول الذكر في مؤشرات مثل الوقت حيث تميل المرأة الى إختيار مشاريع تمكنها من الموازنة بيم متطلبات المنزل والعمل، وسجلت الدراسة أيضا أن النساء أقل

سعيا لتحقيق الربح الكبير مقارنة مع الرجل، حيث بينت نتائج الدراسة وجود فروق بين الجنسيين فالمرأة أكثر إعتماد على شبكات الإجتماعية وأقل إستعداد للمغامرة عكس الرجل.

– **نتائج الفرضية الثالثة:** جاءت نتائج هذه الدراسة في ما يتعلق بتأثير التصورات الدينية على الممارسات لدى الشباب الجزائري المقاول، حيث يظهر تأثير التصورات الدينية على تجنب الشباب للقروض البنكية التربوية، كما يرون أن النجاح على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي مظهرا من مظاهر البركة التي ترتبط بالأعمال أكثر من الأشخاص، لاحظ الباحث أن للشباب اتجاهات قوية نحو الإعتقاد بالقدرية وكما لاحظ أن هناك إرتباط بين درجة القدرية وطبيعة الدافعية وأنه كلما زاد الإعتقاد بالقدرية كلما كانت الدوافع مصدرها الثقافة المجتمعية؛ وعليه لقد عكست نتائج الدراسة أن الشباب لديهم الميل الى الإرتباط بالقيم المجتمعية وكذلك الإهتمام بمجال المقاولة.

4. دراسة لونيسي ريم بعنوان: المعوقات الاجتماعية في ممارسة المقاولة في الجزائر[1].

أجريت هذه الدراسة على حالة بإحدى المقاولات بولاية باتنة المختصة في صناعة الآلات، وهذا في إطار إنجاز رسالة الماجستير في علم الاجتماع والتي نوقشت بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية لجامعة سطيف2–2015/2014.

- **مشكلة البحث وفروضها :**

إهتمت الباحثة بدراسة الجهود التي بذلتها الجزائر فبالرغم من الأهمية التي أولتها الجزائر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد اصلاحات 1989 إلا أنها ما زالت تعاني من جملة من التحديات الداخلية والخارجية، وتبرز هذه الأخيرة في ظاهرة العولمة وما أفرزته من انفتاح للأسواق وتزايد شراسة المنافسة، الأمر الذي يستدعي من المقاولات الجزائرية تطوير نفستها وترقية نشاطها لضمان البقاء والاستمرارية في السوق المحلية والإقليمية والعالمية، أما عن تحديات الداخلة فتحمل العديد من المعوقات الاجتماعية التي تحد من ممارسة المقاولاتية في الجزائر؛

[1] ريم لونيسي، **المعوقات الإجتماعية في ممارسة المقاولة في الجزائر**، ماجستير في علم الإجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة سطيف الجزائر،2015/2014

ولعل أبرزها نقص الخبرة سواء من المسيرين أو العمال والمرتبطة بالقدرات التنظيمية والتدبيرية أو تلك المرتبطة بمحيط المقاولة مثل: التشريعات والقوانين، الثقافة الاستهلاكية، انعدام توفر التمويل وسيولته، السوق الموازية ...الخ وكلها تعتبر معوقات تؤدي بالضرورة الى كبح طموح المقاولة وفشلها، وعليه اتجهت الباحثة الى البحث والتعرف أكثر على هذه المعوقات الاجتماعية بطرح التساؤل التالي: ما هي أهم المعوقات الاجتماعية للممارسة المقاولاتية في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل قامت بطرح الفرضيات التالي:

- هناك معوقات بشرية لممارسة المقاولاتية في الجزائر.
- هناك معوقات تنظيمية لممارسة المقاولاتية في الجزائر.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

تعتبر الباحثة أن دراستها وصفية تحليلية لمختلف المعوقات الاجتماعية لممارسة المقاولة في الجزائر وعليه اتجهت الى اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن أن يزودها بجملة من المعلومات المفصلة عن ماهية الظاهرة المدروسة، أما عن الأدوات اللازمة لجمع البيانات والمعلومات من ميدان الدراسة فقد اعتمدت على مجموعة من الأدوات المباشرة؛ بداية بالمقابلة والتي استعملتها مع صاحب المؤسسة ونائبه وبعض المسؤولين في مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أداة الاستمارة والتي استخدمت مع العمال أعضاء عينة البحث، كما اعتمدت الباحثة أيضا على أداة الملاحظة منذ المرحلة الاستكشافية الى غاية جمع وتحليل البيانات، وفي الأخير قامت الباحثة أيضا بالاطلاع على مختلف السجلات والوثائق الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تشريعات وقوانين تنظيمية، أما فيما يخص نوع العينة التي اعتمدتها الباحثة؛ فكانت العينة القصدية للعمال القادرين على الكتابة والقراءة وبلغ حجمها 94عاملا من أصل مجتمع بحث قدر بـ125 عاملا.

- **نتائج الدراسة:**

– **نتائج الفرضية الأولى:** قامت الباحثة بالتحقق من صدق هذه الفرضية عبر تناول ثلاثة مؤشرات جوهرية هي: غياب تدريب العمال، العجز على استخدام التكنولوجيا، التوظيف على أساس القرابة العائلية؛ حيث توصلت الباحثة الى تحقق مؤشر الأول المتعلق عدم تدريب العمال بالمؤسسة حيث وجدت أن اغلبهم تلقى تدريبا خارج المؤسسة، أما فيما يخص مؤشر العجز عن استخدام التكنولوجيا فقد توصلت الباحثة عدم تحققه، حيث بينت نتائج الدراسة أن اغلب المبحوثين أكدوا قدرتهم على الاستعمال الجيد لمختلف الآلات في نشاطهم وذلك نتيجة لأن اغلبهم تدربوا على استعمالها قبل العمل في المؤسسة، في حين لم يتحقق أيضا مؤشر التوظيف يكون على أساس القرابة العائلية؛ حيث بينت نتائج الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين قد تم توظيفهم على أساس شهاداتهم بالدرجة الأولى ثم على أساس الخبرة والتأهيل المهني في الدرجة الثانية، كما عبر اغلب المبحوثين على ملائمة وظيفتهم لمستواهم التعليمي وخبراتهم المهنية، وعليه انطلاقا مما يبق اتجهت الباحثة الى نفي صدق الفرضية المطروحة وان ليس هناك معوقات بشرية في ممارسة المقاولة.

– **نتائج الفرضية الثانية:** في هذه الفرضية حاولت الباحثة التحقق من صدقها عبر تناول ثلاث مؤشرات أساسية هي: عجز في طريقة تسيير اليد العاملة، غياب روح الانتماء، عدم رضا العمال، نقص تكوين العمال؛ حيث نجد أن الباحث توصلت الى تحقق المؤشر الأول وان يسودها نمط المدير المالك الغير محترف الذي لم يتدرب على مهنة الإدارة والتنظيم رغم ارتفاع مستواه التعليمي، حيث يظهر ذلك في أنهم لا يحرصون على تحفيز عمالهم ولا إشراكهم عملية اتخاذ القرار ويمارسون الإشراف التسلطي والرقابة الدقيقة والذي يعود بالسلب على العمال وأدائهم، كما بينت نتائج الدراسة أيضا أن مؤشر غياب روح الانتماء محقق حيث أكد أغلبية المبحوثين أنهم اختاروا العمل في المؤسسة مجبرين للخروج من البطالة فقط وأنهم لا يفضلون العمل في القطاع الخاص، أما فيما يخص مؤشر عدم الرضا فقد تحقق هو الأخر؛ حيث أكد اغلب المبحوثين أنهم

غير راضون على الأجر الذي يتلقونه، أما فيما يخص مؤشر نقص فعالية التكوين بالمؤسسة؛ فقد أكد اغلب المبحوثين أنهم تلقوا تكوينا حول عملهم خارج المؤسسة وان هذه الأخيرة لم تبادر الى تكوينهم و الرفع من مهاراتهم في العمل وهو ما يؤكد تحقق هذا المؤشر وبالتالي اتجهت الباحثة للحكم على هذه الفرضية بأنها صادقة وأن هناك معوقات تنظيمية في ممارسة المقاولة بالجزائر

5. دراسة دباح نادية بعنوان: واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(200-2009).[1]

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من المقاولين الجزائريين الذين نجحوا في إنشاء مقاولاتهم في إطار مختلف الصيغ والوكالات التي أنشأتها الدولة لتشجيع ممارسة المقاولة، وتندرج هذه الدراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال، والتي نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية لجامعة الجزائر3 2012/2011.

- **مشكلة البحث وفروضها:** حاولت الباحثة في هذه الدراسة تسليط الضوء حول واقع ممارسة المقاولة في الجزائر حيث وبالرغم من المجهودات المبذولة في سبيل تشجيع عملية أنشاء المؤسسات صغيرة ومتوسطة جديدة، تبقى النتائج المتحصل عليها متواضعة، فالمقاولاتية في الجزائر تعرف تأخرا بالمقارنة مع البلدان المجاورة، خصوصا في ظل الظروف السوسيواقتصادية وسياسية التي مرت بها البلاد، إلا أنها في نفس الوقت لا ترقى الى مستوى التطلعات المنتظرة منها خصوصا في ظل الإمكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بها الجزائر، وبالتالي من الضروري البحث عن المفاتيح التي يمكن من خلالها تنشيط وترقية إنشاء وممارسة المقاولة في الجزائر، وذلك عبر طرح التساؤلات التالية :

– لماذا الاهتمام بالمقاولاتية؟ وما هو إطارها النظري؟

– هل يمكن اعتبار روح المقاولاتية من بين العوامل الكفيلة بتحفيز المقاولين على إنشاء مؤسساتهم

[1] نادية دباح،**واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2000-2009)**، شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير،جامعة الجزائر3، 2012/2011

المستقلة؟ وهل يمكن المساهمة في تنشيط إنشاء المؤسسات في الجزائر من خلال نشرها وتطويرها؟

– هل تلعب الخبرات السابقة للمقاولين دورا مهما في تشجيعهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة؟

– ما هي أهم الإصلاحات و إجراءات الدعم التي طبقتها الدولة في مجال ترقية المقاولة؟ وما هو الدور الذي لعبته جهود الدولة المبذولة في هذا المجال في تحفيز المقاولين على إنشاء المزيد من المؤسسات في الجزائر؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، اقترحت الباحثة الفروض التالية:

– تعتبر الروح المقاولاتية من بين العوامل التي تدفع المقاول لإنشاء مؤسسته المستقلة.

– تلعب الخبرة المكتسبة من التجارب المهنية السابقة للمقاول دورا كبيرا في تحفيزه على إنشاء مؤسسة خاصة به.

– إن الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال ترقية المقاولاتية تشجع على عملية إنشاء مؤسسات جديدة في الجزائر.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

للتحقق من صحة هذه الفرضيات على ارض الواقع، اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدها على وصف واقع ظاهرة إنشاء المؤسسات والمقاولات في الجزائر في الفترة الممتدة بين سنوات2000 و2009 وتحليل مختلف العوامل والمؤثرة فيها، وقد استخدمت الباحثة في جمعها لمختلف البيانات والحقائق الميدانية أداة الاستبيان وذلك على عينة غير احتمالية من نوع القصدية بلغ عدد أفرادها 30مقاولا.

- **نتائج الدراسة:**

– **نتائج الفرضية الأولى:** جاءت نتائج الفرضية الأولى منافية لها، بحيث لم تتوصل الباحثة الى نتائج تؤكدها وجاءت أهم النتائج لتشير الى أن المقاول لم يقم بإنشاء مؤسسته المستقلة بناء

على رغبته في تجريب أشياء جديدة، كما نجد انه أيضا لم يقم بإنشاء مؤسسته لرغبته في اختبار أفكار جديدة، كما أظهرت النتائج أيضا أن الرغبة في انجاز أعمال جديدة ولكن بالاعتماد على أفكار جديدة لم تكن من بين العوامل التي دفعت بالمقاول لإنشاء مؤسسته الخاصة، وعليه توصلت الباحثة الى الحكم بأن الروح المقاولاتية لا تعتبر من العوامل التي تدفع المقاول الجزائري لإنشاء مؤسسته الخاصة، وإنما يرتبط بعوامل أخرى.

- **نتائج الفرضية الثانية:** جاءت نتائج الفرضية الثانية مؤكدة لها، بحيث تشير مختلف النتائج المحصل عليها على انه فعلا للخبرة المكتسبة من التجارب السابقة للمقاول دور كبير في تحفيزه على إنشاء مؤسسة خاصة به.
- **نتائج الفرضية الثالثة:** بينت نتائج الفرضية الثالثة بأنها غير مقبولة، حيث توصلت الباحثة الى انه بالرغم من اطلاع أغلبية المبحوثين على مختلف صيغ الدعم التي سخرتها الدولة لهم ومع ذلك يتجه معظم المقاولين الى الاعتماد على مواردهم الخاصة في ذلك، ولعل أهم الأسباب حسب الباحثة في عدم الاستعانة بإحدى أجهزة دعم المقاولاتية عند بعض المقاولين هو صعوبة الحصول على دعمها وطول مدة الانتظار اللازمة لذلك، أما فيما يخص مدى توفر المعلومات المتعلقة كيفية إنشاء مؤسسة خاصة في الجزائر، اتفق معظمهم على أن الإجراءات الضرورية لإنشاء مؤسسات خاصة في الجزائر ليست بالبسيطة والواضحة، كما لمست الباحثة أن هناك إجماع من طرف المبحوثين أن التمويل والامتيازات الجبائية تعد من أهم العقبات التي تواجه المقاول في الجزائر.

6. دراسة كريم شويمات بعنوان: دوافع إنشاء مؤسسات مصغرة لدى الشباب البطال.[1]

أجريت هذه الدراسة على مجموعة من الشباب الجزائري الذي أنشأ مؤسسات مصغرة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمختلف فروعها بالجزائر العاصمة (فرع حسني داي، فرع الجزائر وسط، فرع بئر توتة، فرع الشراقة)، وهذا في إطار إنجاز رسالة دكتوراه في علم

[1] كريم شويمات، **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة الصغيرة لدى الشباب البطال**، أطروحة الدكتوراه في علم إجتماع تنظيم والعمل، جامعة الجزائر2، 2011/2010

الإجتماع تخصص تنظيم وعمل، والتي نوقشت بكلية العلوم الإجتماعية والإنسانية جامعة الجزائر2-2011/2010.

- **مشكلة البحث وفروضها:**

تتلخص إشكالية البحث التي تناولها الباحث في الأزمة التي عاشها الاقتصاد الوطني خصوصا في سنوات الثمانينيات في ظل الانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، أين عجزت المؤسسات الاقتصادية الوطنية على تجديد مشاريعها وتأخر استثماراتها الأمر الذي تمخض عنه جملة من الآثار والمشكلات السوسيوإقتصادية التي أثرت بالسلب على مسار التنمية بالمجتمع، ولعل أهم هذه الآثار هي البطالة، والتي عرفت تفاقما مستمرا بشكل مكثف في الحياة اليومية للجزائريين، وأمام هذا الوضع اتجهت الدولة الى اعتماد مسار تنموي حديد قامت فيه بالتخلي عن دور الدولة المقاول وفتح مجال المبادرة وتشجيع أفراد المجتمع على الاعتماد على أنفسهم في خلق مناصب العمل عبر إنشاء مؤسسات خاصة مصغرة، ولتحقيق هذا الانتقال أو التحول سخرت الدولة أمام أفراد المجتمع خصوصا الشباب منهم الكثير من التسهيلات والإجراءات والهيئات الداعمة والمرافقة لهم، والتي من أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة داعمة ومرافقة موجهة خصوصا لفئة الشباب العاطل أو الفئات الشبانية المسرحة قصد تشجيعهم على تجسيد مشاريعهم الخاصة وتحويلهم من طالبي العمل الى عارضي العمل.

واعتمادا على ما سبق حاول الباحث التوسع في الموضوع أكثر من خلال البحث في التساؤلات التالية:

- ما هي خصائص وسمات هؤلاء المقاولين الشباب، وما هي دوافع فعل المقاولة لديهم؟
- هل فعل المقاولة هو ترجمة لمواقف سلبية أو ايجابية تعرض لها الشباب البطال؟
- هل للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء الشباب دور في بلورة وتجسيد المشروع؟

– هل يعتبر الرأسمال البشري الذي يمتلكه الشباب المقاول وحده كافيا لأجل إنشاء وتسيير وتنظيم المؤسسة المصغرة، أم يلجأ الى عناصر أخرى تعطي لفعل المقاولة أكثر فرص للتجسيد والاستمرارية؟

– هل مفهوم المخاطرة نجده حاضرا في هذا الشكل من المؤسسات؟

وقد حاول الباحث الإجابة على هذه الأسئلة باقتراحه للفروض التالية:

– عدم جدوى طرق التوظيف (عدم الرد على طلبات العمل، تعقد شروط عارضي العمل، ضعف العلاقات الشخصية، صعوبة الاتصال بالمستخدمين) دفع بالشباب البطال الى تبني مشروع المؤسسة المصغرة.

– فكرة إنشاء المؤسسة المصغرة تعّد نتيجة توفيق بين التبني الفردي للمشروع من طرف الشباب والدعم الفعال والضمني من طرف العائلة.

– يعتمد الشباب المقاول في تسيير مؤسسته على رأسماله الاجتماعي، بحيث تعمل الشبكات العلائقية للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها، كعوامل إنتاجية لموارد تسمح بتخطي وتجاوز الصعوبات التي تواجه تجسيد واستمرارية المشروع.

- **الإطار المنهجي للدراسة:** لتعمق في هذا الموضوع والتحقق من مختلف فرضياته، اتجه الباحث لإعتماد على المنهج الكمي الذي يسمح للباحث بالإلمام بمختلف البيانات والمعلومات و مقارنتها وقياسها واستنتاج الحقائق وهو ما يطلق عليه بالتحليل الكمي، كما استعان الباحث أيضا بالمنهج الكيفي وذلك لترجمة وتفسير مختلف المعطيات الإحصائية، أما عن طريقة واداوت جمع هذه البيانات والمعطيات فقد استخدم الباحث تقنية الاستبيان كأداة رئيسية في جمع لبيانات، لعينة بحثية فضل الباحث أن تكون غير احتمالية على الطريقة التراكمية أو ما يعرف بكرة الثلج وذلك نتيجة لظروف وخصائص مجتمع البحث الغير معروف، حيث توزعت العينة على أربعة قطاعات استثمارية هي: قطاع الخدمات، قطاع الصناعة، قطاع الحرف، وباقي القطاعات الأخرى، ليبلغ حجم 138 مفردة.

- **نتائج الدراسة:**

– **نتائج الفرضية الأولى:** توصل الباحث الى نتائج أثبتت صحة افتراضه حول وجود علاقة سببية وطيدة بين وضعية البطالة وتبني الشباب لمشروع المؤسسة المصغرة، حيث وبالرغم من توظيف الشباب البطال لجملة من الطرق للحصول على منصب عمل مناسب له، سواء بالاعتماد على تطوير رأسماله البشري وترقية مؤهلاته وملاكاته المعرفية والمهنية أو عن طريق استغلال رأسماله الاجتماعي وتوظيف العلاقات الشخصية في الظفر بمنصب عمل مناسب، إلا انه لم يتمكن من الحصول على ذلك، ليتحول اهتمامه الى إنشاء مشاريع مصغرة فاللجوء الشباب لفعل المقاولة جاء كنتيجة لوضعية البطالة التي يعيشونها.

—**نتائج الفرضية الثانية:** وجاءت نتائج الفرضية الثانية مؤكدة لها؛ حيث توصل الباحث الى أن فكرة إنشاء المؤسسة المصغرة هو نتيجة التوفيق بين التبني الفردي للمشروع من طرف الشباب و الدعم الفعال و الضمني من طرف العائلة ، إذ أن فعل المقاولة لدى الشاب البطال لا يتوقف فقط على عامل الرغبة أو تفضيل المسار المقاولاتي وإنما يرجع لتشجيع ودور مختلف الأقطاب الاجتماعية (العائلة، الأصدقاء، علاقات العمل)... التي تتدخل في بلورة فكرة المشروع، و بالتالي فإن هذه الأخيرة هي نتاج استثمار الشاب في رأسماله البشري من جهة وفي استغلال الرأسمال الاجتماعي الذي يحوزه من جهة أخرى.

— **نتائج الفرضية الثالثة:** أكد الباحث في عرض نتائج هذه الفرضية على أن الشباب المقاول يوظف ويستعين في تسيير مؤسسته المصغرة برأسماله الاجتماعي، حيث أشارت هذه النتائج الى دور مختلف الروابط الاجتماعية في توجيه الشباب المقاول في إنشاء هذه المؤسسات –اغلب المؤسسات هي عائلية ولو بشكل ضمني– ومساهمتها الفعلية في مرحلة ما بعد الإنشاء حيث نجد أن المكونات البشرية للكثير من هذه المقاولات هي مستمدة من هذه الروابط، إذ يسعى المقاول لاستغلال علاقاته وعلاقات روابطه الاجتماعية ويوظفها في خدمة نشاط مؤسسته، خصوصا فيما يتعلق بتخطي وتجاوز الصعوبات التي تواجهه، وهو ما يثبت صحة الفرضية التي

صاغها الباحث المتعلقة بإستعانة الشباب المقاول برأسماله الاجتماعي ليجعل منه احد المحددات الفاعلة داخل وخارج المؤسسة.

❖ **الدراسات العربية:**

1. **دراسة ميسرة محمود الكفارنة بعنوان: دور الجمعيات الأهلية في بناء رأسمال الإجتماعي في دولة فلسطين(2001-2014)**[1]

أجريت هذه الدراسة على لجان العمل الزراعي في قطاع غزة، وتندرج هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في إقتصاديات التنمية من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة-فلسطين2015.

- **مشكلة البحث وفروضها:**

تتلخص إشكالية البحث التي تناولها الباحث في أن وجود المجتمع المدني والذي تعتبر الجمعيات الأهلية جزء مهم وفعال يعمل على بناء رأسمال الاجتماعي كونه يعتبر أمرا هاما لدى الحكومات لأنه يساهم في تكوين كادر بشري هاما لعملية التنمية الاقتصادية والبشرية، وإتجه الباحث وبناءا على ما تقدم من خلال صياغة مشكلة الدارسة حول الدور الذي تلعبه الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في قطاع غزة، يمكن صياغة فرضية الدراسة الرئيسة على النحو التالي: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 في دور جمعية اتحاد لجان العمل الزراعي ممثلاُ بالمتغيرات المستقلة التالية،(حجم التمويل الموجه للتمكين الاقتصادي، حجم التمويل الموجه لتطوير أرس المال البشري، عدد مشاريع للتمكين الاقتصادي، عدد مشاريع تطوير أرس المال البشري، أعداد المستفيدين من مشاريع للتمكين الاقتصادي، أعداد

[1] ميسرة محمود الكفارنة، **دور الجمعيات الأهلية في بناء رأسمال الإجتماعي في دولة فلسطين(2001-2014)**، رسالة ماجستير في أاقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، غير منشورة، فلسطين، 2015

المستفيدين من مشاريع رأسمال البشري التنمية المبنية على النوع الاجتماعي) في بناء أرس المال الاجتماعي في دولة فلسطين.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

إعتمد الباحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية حيث تبنى المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتبر من أفضل المناهج للتعامل مع هذه الحالات، بالإضافة إلى بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سلسلة زمنية لدراسة بناء رأس المال الاجتماعي في الجمعيات الأهلية، وإيجاد العلاقة بين المتغيرات المختلفة في الحصول على أفضل النتائج والتحليلات المنطقية، معتمدا على مصادر البيانات في جمع البيانات، حيث ستقوم الدراسة بالتركيز على جمعية أهلية داخل قطاع عزة كدراسة حالة وهي اتحاد لجان العمل الزراعي بقطاع غزة.

- **نتائج الدراسة:**

– تأثر رأس المال الاجتماعي بأداء المؤسسة المتعلق بالبنية الإدارية وآليات العمل والمتابعة فيها.

– يتأثر رأس المال الاجتماعي بميل الناس للقيم والعادات المشتركة والتعاون فيما بينهم لتعزيز المشاركة المدنية وبالتالي تعزيز العدالة المجتمعية وتقليل مظاهر الفساد

– يسهم رأس المال الاجتماعي بشكل كبير في الاهتمام بالبعد المجتمعي التعاوني وإشراك الفئات.

– المجتمعية في تحديد أولويات ومتابعة تنفيذها لتشكل عاملا حاسما في نجاح البرامج للمؤسسة وتعظيم منجزاتها.

– يتأثر رأس المال الاجتماعي بكثير من القضايا ذات الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي لها مدلولات هامة على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

– يشجع رأس المال الاجتماعي على الاستثمار والأنشطة الإنتاجية التي تنشأ عادة بين الناس نتيجة تكوين جماعات أهلية غير رسمية.

– التحولات في القيم المجتمعية تضع عراقيل وعقبات أمام فرص التفاعل المجتمعي والتكافل الاجتماعي وتطبيق قيم العدالة والنزاهة.

–تنوع الجمعيات التي يشارك فيها الشباب بعضويتها وأنشطتها المتنوعة وإدراك الشباب لبرامج تنمية المجتمع تساهم في تعزيز مفاهيم وقيم رأس المال الاجتماعي.

–يساهم رأس المال الاجتماعي في زيادة الوعي بالمشاركة المجتمعية والسياسية وتعلم أساليب الديمقراطية.

–يتيح رأس المال الاجتماعي الوصول للموارد من خلال التواصل المجتمعي الفعال والعلاقات توازيا مع أرس المال البشري.

– الروابط الاجتماعية غير الرسمية هي أكثر مصادر أرس المال الاجتماعي تأثيرا

– ارتفاع مستوى التماسك والتضامن الاجتماعي، ومستوى القيم الاجتماعية، ومستوى المشاركة السياسية نتيجة لوجود ثقة في مؤسسات المجتمع.

– يعد رأسمال الإجتماعي وسيلة للحماية الاجتماعية وله مردود اقتصادي خاص في مشروعات التنمية.

❖ **الدراسات الأجنبية:**

1. دراسة فرانسيس شيغونتا Francis Chigunta بعنوان: المقاولة والشباب[1]

إهتمت هذه الدراسة بوضعية الشباب المقاول حيث أن الباحث قام بتحليل خصائص خلق المؤسسات لدى الشباب البالغ ما بين 15و 35سنة في البلدان المتطورة والبلدان السائرة في طريق النمو وذلك انطلاقا من مختلف الدراسات المنجزة في انجلترا لنسبة للفئة الأولى وزامبيا بالنسبة للفئة الثانية، لقد أشار الباحث إلى أن آليات إنشاء المؤسسات لدى الشباب ليست لصعبة ولا تأتي بمحض الصدفة، حيث اقترح مجموعة من التوصيات لتحسين المقاولة كما يضيف إلى أن

[1] Chiguntq (F) : « l'entrepreneuriat chez les jeunes : relever les grands défis stratégiques », **l'Actualité des services aux entrepreneures**, n°07, décembre 2003

إنشاء المؤسسة لدى الشباب هو نتاج تأثير اجتماعي، يتمظهر ذلك من خلال بعض المؤشرات فالشاب الذي ينشئ مشروعه أو مؤسسته الخاصة له توجه لتوظيف شركائه الأوائل من محيطه الجغرافي القريب والمنتمين لنفس شريحة العمر الأكثر شبا منه، لكن المصلحة هي أيضا اقتصادية يقول **شيغونتا**، حيث أن الشباب المقاول هم أكثر إشراكا في السوق المحلي، حيث أن خلق أي نشاط جديد هو بمثابة نفس جديد في ديناميكية الاقتصاد المحلي، والتالي وحسب رأيه، هناك خصائص مشتركة بين الدول القوية والضعيفة اقتصاديا لكن مع ذلك هناك اختلافات رئيسية موجودة لخصوص ما تعلق بخيارات وطموحات الشباب المقاول تبعا لمكان انتمائهم.

❖ التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين للباحثة أن الأدبيات والدراسات السابقة تشابهت مع الدراسة الحالية في العديد من النقاط واختلفت كذلك في بعض النقاط الأخرى وهي:

- **من حيث الموضوع:** من خلال استعراض الدراسات السابقة وجدت الباحثة أن منها ما يتناول الرأسمال الإجتماعي كالدراسة العربية مثل دراسة (ميسرة محمود الكفارنة 2015)، ومنها ما

تناول المقاولة كدراسات المحلية كدراسة كل من ودراسة (لونيسي ريم2015/2014)، ودراسة (دباح نادية 2012/2011)، و الأجنبية كدراسة (Francis Chigunta , 2003)، وهناك دراسات شملتهم كالدراسات المحلية التالية: (بدراوي سفيان 2015/2014)، ودراسة(كريم شويمات2011/2010)،ودراسة (دراسة بوعزة عبدالرؤوف2019/2018)ودراسة (خبزة عمور2023/2022).

- **من حيث الزمان:** جميع الدراسات السابقة حديثة نسبيا، فقد تم إجراؤها في الفترة مابين 2003حتى ،2023 مما يدل على حداثة وأهمية الدراسة وأنها جديرة بالدراسة والبحث.

- **من حيث المكان:** تنوعت أماكن تطبيق الدراسات السابقة فمنها الدراسات المحلية التي طبقت في الجزائر (الجزائر العاصمة، سطيف، برج بوعريريج، مستغانم)، ومنها الدراسات العربية (فلسطين)، ومنها ما أجري في الدول الأجنبية كدراسة (إنجلترا، زمبيا).
- **من حيث المنهج:** اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها المنهج الوصفي ما عدا دراسة كريم شويمات استخدم المنهج الكيفي.
- **من حيث العينة:** اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أسلوب العينة حيث إعتمدت دراستنا على أسلوب المسح الشامل.
- **من حيث الأدوات:** اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في استخدامها الاستبانة كأداة رئيسية للدراسة والاستعانة بالمقابلة، وإختلفت مع دراسة (ميسرة محمود الكفارنة 2015) حيث إعتمد على مصادر البيانات.
- **من حيث أوجه الإستفادة:** استفدت من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة من خلال ما أتاحته هذه الدراسات من أدبيات حول الموضوع واختيار المنهج الملائم للدراسة ألا وهو المنهج الوصفي، كما ساعدتني الدراسات السابقة في الاطلاع على الأدوات المستخدمة وبالتالي انتقاء ما يتناسب منها مع موضوع الدراسة الحالية تمهيدا لبناء أدواتها والمتمثلة في الإستبيان كأداة رئيسية، بالإضافة الى التعرف على نوع المعالجة الإحصائية المناسبة للدراسة، كما استفدت من الدراسات السابقة في التحليل الكيفي لنتائج الدراسة.

الفصل الثاني

ماهية الراسمال الاجتماعي

- تمهيد
1. نشأة وتطور مفهوم الراسمال الاجتماعي
2. اشكال الراسمال الاجتماعي
3. خصائص الراسمال الاجتماعي
4. مصادر الراسمال الاجتماعي
5. أنواع الراسمال الاجتماعي
6. أهمية الراسمال الاجتماعي
7. ابعاد ومؤشرات قياس الراسمال الاجتماعي

- خلاصة الفصل

❖ تمهيد:

بات مفهوم الرأسمال الإجتماعي خلال السنوات الأخيرة واحدا من أكثر المفاهيم تداولا، حيث أولى العديد من الباحثين بتعدد مشاربهم الفكرية اهتمامهم بمحاولة إبراز ماهية الرأسمال الإجتماعي، باعتباره الحل الأنسب لجميع المشكلات الإقتصادية والإجتماعية التي ظهرت نتيجة فشل العمليات التنموية التي كانت مبنية على أن إرتقاء الإقتصاد ونموه مرهون فقط بالأمور المادية، فلا يمكن أن نتصور وجود تنمية حقيقية في مجتمع يفتقر إلى التماسك والترابط والثقة بين أفراده، وعليه سنحاول في هذا الفصل البحث في موضوع الرأسمال الإجتماعي من خلال إبراز نشأة وتطور مفهوم الرأسمال الإجتماعي والتعرف على مختلف أشكاله وما نتج عنه من خصائص، ومن ثم الإشارة إلى أهم مصادر الرأسمال الإجتماعي، لنقوم بعد ذلك بعرض أهمية الرأسمال الإجتماعي في مجال الإقتصادي والاجتماعي، وفي الأخير نقوم بتسليط الضوء على أبعاد ومؤشرات قياس الرأسمال الإجتماعي.

1. نشأة وتطور مفهوم الرأسمال الاجتماعي:

إن رأسمال عامة يشير الى الأصول والموارد الكلية، بعض هذه الأصول تكون ملموسة بمعنى أنها مرئية إجتماعيا، وبعضها يكون علائقي أي متوقفة على العلاقات الشخصية، وتوجد أنواع عديدة من رأسمال منها رأسمال الثقافي ورأسمال البشري، رأسمال الإقتصادي، رأسمال الديني والرأسمال الإجتماعي ونتناول بالتوضيح الرأسمال الإجتماعي لإرتباطه بموضوع البحث.[1]

حيث إختلف العديد من الباحثين المهتمين بدراسة الرأسمال الاجتماعي حول الفترة الزمنية التي ظهر فيها هذا المفهوم، حيث يشير بعض الباحثين الى أن الجذور الأولى للمصطلح تعود الى كتابات " أليكسيس دي توكفيل " A. De Tocquveill خاصة في كتابه "الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية " في القرن التاسع عشر، ففي هذا الكتاب ربط توكفيل تطور الديمقراطية في الولايات المتحدة بالترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين للمشاركة في الحياة العامة وتعتبر هذه الأخيرة من قيم الرأسمال الاجتماعي، واعتمد العديد من العلماء وبالأخص علماء العلوم السياسية على أفكار توكفيل عند دراسة الرأسمال الاجتماعي.[2]

ويشير البعض الى أن البداية الحقيقية لظهور مصطلح رأسمال الاجتماعي كان سنة 1916من خلال كتابات المشرف الحكومي التربوي للمدارس الريفية Hanifan، في كتابه The Center Community حيث ربط بين الممارسات الاجتماعية وبين الرأسمال الاجتماعي حيث يعرفه على أنه الأصول المعنوية التي تحسب في الحياة اليومية للناس: مثل النية الحسنة، الزمالة، التعاطف والإتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات الذين يشكلون وحدة. [3]

ويرى الكثير من الباحثين من بينهم Schullerأن بروز مفهوم الرأسمال الاجتماعي في

[1] خديجة بن حرز الله، **الرأسمال الإجتماعي و أثره في توجبه المسار المهني، رسالة** ماجستير في علم الإجتماع تخصص التنظيمات و المناجمنت ، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ، جامعة الجزائر 02 ، 2014/2013 ،ص 30

[2] إنجي محمد،عبد الحميد، **دور منظمات المجتمع المدني في تكوين الرأسمال الاجتماعي :** دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر ، المركز المصري للحقوق الإقتصادية و الاجتماعية ، العدد 1 ، مصر ، 2010 ، ص 56

[3] نادية أبو زاهر ، **محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي** ، مجلة علوم إنسانية ، العدد 46 ، فلسطين ، 2010، ص 3

ميدان الدراسات الأكاديمية وتطوره جاء من خلال ثلاث علماء هم بيار بورديو Pierre Bourdieu، جيمس كولمان James Coleman، روبرت بوتنام Robert Putnam، ويعد ما طرحه هؤلاء العلماء تيارا مهيمناً في نظرية الرأسمال الاجتماعي ويعكس نمطين حول هذا المفهوم نمط نقدي يركز على كشف عدم المساواة الاجتماعية والصراع داخل البنى الاجتماعية ويمثله بورديو من خلال أطروحته، والنمط الوظيفي التكاملي الذي يركز على أهمية الترابط والإنسجام الاجتماعي والإلتزام بالمعايير وتمثله دراسات كل من كولمان وبوتنام.[1]

لقد تطرق بورديو لمفهوم الرأسمال الاجتماعي وعرفه على أنه مجموعة الموارد المحققة أو المحتملة التي يتم الحصول عليها من خلال إمتلاك شبكة دائمة من العلاقات المرتكزة على الفهم والوعي المتبادل وذلك في إطار الإنضمام تحت لواء جماعة معينة مما يتكون لكل عضو سندا من الثقة والأمان.[2]

حيث تجاوز الفكر الماركسي الذي يربط بين مكانة الأفراد وبين الثروات المادية التي يملكها وأكد أنه من الممكن أن تتحقق مكانة الأفراد من خلال إمتلاكهم لمختلف الرساميل، وحدد أنواع أخر بالإضافة الى الرأسمال المادي وتتمثل في:

- **الرأسمال الثقافي:** يتشكل مما يمنحه التعليم والتدريب من مهارات ومعرفة وإمتيازات وتوقعات ومكانة الإجتماعية، ويوجد في صور متعددة فقد يكون مجموعة من الخصائص والقدرات الدائمة المتمثلة داخل الفرد كالمعرفة والمهارات المختلفة، وقد يتمثل في السلع الثقافية كالكتب واللوحات الفنية ويتمثل كذلك في الألقاب والشهادات العلمية.[3]
- **الرأسمال الرمزي:** ويقصد به الموارد المتاحة للفرد نتيجة إمتلاكه لسمات معينة كالشرف والهيبة والسمعة الحسنة...الخ والتي يتم إدراكها وتقيمها من طرف أفراد المجتمع، إذ يعد مصدرا

[1] بن ختو يوسف، صوار يوسف، **رأسمال الاجتماعي و النمو الاقتصادي: دراسة قياسية باستخدام طريقة بيانات البانل الديناميكية على مجموعة من الدول العربية**، مجلة دفاتر إقتصادية ، مجلد 13 ، العدد 01 ، 2022 ، ص ص31،32

[2] Bourdieu Pierre , **The forms of capital in JG Richardson Hand book of theory and research for the sociology of education** , New York , Green wood press ,1986 , P247

[3] ميسرة محمود الكفارنة، **مرجع سابق**، ص21

للسلطة، حيث يمنح لصاحبه مكانة إجتماعية في الجماعة التي ينتمي إليها، ويتوزع رأسمال الرمزي على رؤوس الأموال الأخرى.[1]

- **الرأسمال الاجتماعي:** وهو موضوع إهتمامنا في هذا السياق، ويتمثل في العلاقات الإجتماعية التي يمتلكها الفرد ويسخرها من أجل الحصول على روابط دائمة ونافعة.[2]

ويرى بورديو أنه يعد شكلا مهما يمتلكه أعضاء الشبكة الإجتماعية أو الجماعة، ويعد كذلك دعما جمعيا يمنح الأعضاء شكلا ائتمانيا ويتم المحافظة عليه وتعزيزه لفائدته عندما يستمر الأفراد في الاستثمار في العلاقات الإجتماعية.[3]

ومن خلال التعريف السابق يظهر جليا أن بورديو حدد عنصرين أساسين يقوم عليهم هما:[4]

– **الشبكة:** تعني مجموعة من الأفراد يرتبطون ببعضهم البعض بواسطة واحدة أو أكثر من العلاقات الإجتماعية كعلاقات القرابة والصداقة، الإتصال، السلطة...الخ عندئذ يصبح يطلق عليها شبكة إجتماعية، إذ يعد الرأسمال الإجتماعي عامل كسب مهم على إعتبار أن الكثير من العلاقات الإجتماعية تتحول الى مصدر لتبادل المعلومات، ويعتبر وجود الشبكة أساس وجود الرأسمال الاجتماعي فمن خلالها يقوم الأفراد بقضاء مصالحهم وتحقيق أرباح نتيجة تفاعلهم مع أعضاء الجماعة.

– **التبادل:** يعني ذلك التبادل الذي يحدث بين الأفراد ويعد من العناصر الأساسية لتكوين الرأسمال الاجتماعي، حيث يقوم الأفراد بمساعدة الآخرين وقضاء حوائجهم مقابل المساعدة منهم وتلبية حاجياته، وتعد الثقافة الإجتماعية السائدة التي تختلف معاييرها وأسسها من مجتمع لاخر أساس التبادل.

---

[1] بن ختو يوسف، صوار يوسف، **مرجع نفسه**، ص 32

[2] مسيرة محمود الكفارنة، **مرجع نفسه**، ص ص22،21

[3] **مرجع نفسه**، الصفحة نفسها

[4] بوعزة عبد الرؤوف، بوعزة صالح، **الرأسمال الإجتماعي ومسألة تجاوز صعوبات ممارسة المقاولة عند الشباب الجزائري**، برج بوعريريج، مخبر الدراسات الإجتماعية والنفسية ولأنثروبولوجية، 2019، ص 34،35

بالنسبة لعالم الإجتماع كولمان والذي كان له دور كبير على تطور إستخدام مفهوم رأسمال الإجتماعي، وإنطلق من فكرة أن الفاعل العقلاني يجب أن يستفيد من الموارد التي يتضمنها رأسماله الإجتماعي، وهذا بالإعتماد على العلاقات العائلية والجمعيات التي يضمنها المجتمع الحضري، وحسب كولمان فإن الرأسمال الإجتماعي ناتج عن التفاعلات الإجتماعية وهذه التفاعلات لا يمكن أن يكون لها إلا نتائج إيجابية، ومما سبق فكولمان أخذ بالجانب الوظيفي لرأسمال الإجتماعي وتكمن أهميته في القيمة التي يضيفها على مختلف جوانب البناء الإجتماعي، بطريقة تبين إرتباط الفاعلين ببعضهم البعض.[1]

أما بوتنام فكان له التأثير الكبير في تطوير إستخدامات هذا المفهوم، حيث نقله من دائرة العلوم الإجتماعية الى دائرة العلوم السياسية، فجذبت أعماله إنتباه الكثير من الباحثين وظهر المفهوم بسرعة كبيرة الى السطح[2]، حيث كانت بداية إستخدامه لمفهوم رأسمال الإجتماعي كان في كتابه "جعل الديمقراطية تنجح" وفيه عرف رأسمال الإجتماعي على أنه "معالم التنظيم الإجتماعي مثل الثقة والتعاون والشبكات التي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع وتحسن من كفاءته"[3]؛ أما في كتابه " لعب البولنج المنفرد" فإن بوتنام ينظر الى الرأسمال الإجتماعي من خلال تحديد الخصائص أو السمات التي تكون رصيد داخل التنظيم الإجتماعي، ومن بين هذه الخصائص الثقة، الشبكات الإجتماعية، التواصل، المعايير الإيجابية، التعاون، ...إلخ، التي تمكن المجتمع من أن يؤدي مختلف وظائفه على نحو أكفأ وأفضل[4]؛ وقد حدد روبرت بوتنام ثلاث مكونات لرأسمال الإجتماعي وهي:[5] الإلتزامات الأخلاقية والمعايير والقيم الإجتماعية وبشكل خاص الثقة والشبكات الإجتماعية.

[1] Colman James, **Social Capital in the Creation of Human Capital,** American Journal of sociology, vol94, 1988, pp 95-98

[2] بن ختو يوسف، صوار يوسف، **مرجع سابق**، ص 33

[3] نادية أبو زاهر، **محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي**، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، فلسطين، 2010، ص 7

[4] Putnam Robert , **Bowling Alone : America's Declining Social Capital ,** Journal of Democracy , 1995 , P70

[5] بن ختو يوسف، صوار يوسف، **مرجع نفسه**، صفحة نفسها

2. أشكال الرأسمال الإجتماعي:

وتنحصر هذه الأشكال في ثلاث أشكال وهي:[1]

- **الإلتزامات والتوقعات:** حيث يشير هذان العنصران الى المعايير المتبادلة التي يتوقعها الأفراد من بعضهم البعض داخل الشبكة الإجتماعية وتتضمن هذه المعايير ماهو متوقع من كل فرد من حيث المساهمة والتعاون والتماسك، إذ تساعد الإلتزامات والتوقعات على ضمان إستقرار وتماسك الشبكة الإجتماعية، فإذا فعل الشخص [أ] شيئا ما للشخص [ب] ويثق أنه سيرد بمثله في المستقبل، فهذا يمثل توقعا من [أ] وإلتزاما من [ب].
- **إمكانية الحصول على المعلومات:** أحد أهم أشكال الرأسمال الإجتماعي هو القدرة على الوصول للمعلومات المرتبطة بالعلاقات الإجتماعية، لأن المعلومات مهمة في وضع أساس الفعل الاجتماعي، وتتضمن هذه المعلومات الموارد المتاحة وفرص العمل والدعم الإجتماعي والمعرفة المتخصصة.
- **المعايير والجزاءات الفعالة:** يشير هذان العنصران الى وجود أنظمة واضحة لتقييم السلوك داخل الشبكة الإجتماعية، حيث تتضمن هذه الأنظمة المعايير التي تحكم السلوك وتضمن الإلتزام بالقواعد وتطبيقها والجزاءات التي تفرض على المخالفين والمكافآت التي تمنح للملتزمين، فالمعايير من هذا النوع التي يتم ترسيخها هي رأسمال الإجتماعي الذي يبني الأمم ويقوي الأسر حيث تجعل الفرد يتخلى عن مصالحه الخاصة لحساب مصلحة المجتمع.

[1] ميسرة محمود لكفارنة، **مرجع سابق**،ص 22-23

الشكل (01): يبين أهم أشكال الرأسمال الاجتماعي.

المصدر: الطالبة

3. خصائص الرأسمال الاجتماعي:

يتميز الرأسمال الإجتماعي بمجموعة من الخصائص أهمها: [1]

– يعد الرأسمال الإجتماعي مصدرا من مصادر تحقيق الأهداف المجتمعية، مثله مثل رؤوس الأموال المختلفة، هذا الى جانب التأكد على أن أرصدة الرأسمال الإجتماعي ليست ملكية خاصة لفرد أو جماعة أو مؤسسة، فعلى سبيل المثال أن سمعة شخص ما بأنه جدير بالثقة ويتحلى بمنظومة قيمية إيجابية تفيد الأخر مثلما تفيده، لأنها تمكنهما من المشاركة معا تعاون متبادل يعود بالنفع عليهما.

– يعتمد الرأسمال الإجتماعي على العلاقات الإجتماعية التي توجد بين أفراد المجتمع

[1] ميسرة محمود الكفارنة، **مرجع سابق**، ص 25

والتي تقوم على التعاون، التساند، الثقة المتبادلة بينهم في إطار من منظومة قيمية ايجابية.

– يعد الرأسمال الإجتماعي مكملا للصور الأخرى، وليس بديلا لها.

– يعد الرأسمال الإجتماعي علامة بارزة من علامات التقدم، أو التخلف في أي امة، حيث من المستحيل أن تتم التنمية المستدامة بدون وجود رأسمال إجتماعي منتج ومبدع.

– يهدف الرأسمال الإجتماعي الى تفعيل المشاركة الإجتماعية والسياسية في المجتمع، من خلال إرساء بناء إجتماعي ديمقراطي متماسك تبرز فيه قيم الإنتماء وثقافة المجتمع المدني وثقافة التطوع في المجتمع.

– يعد الرأسمال الإجتماعي معيارا من معايير قياس السعادة لدى الأفراد في المجتمع، وشعورهم بالتوافق النفسي والاجتماعي، ويدعم إحساسهم بالرفاهية لما في ممارسات القيم الإيجابية، والثقة والتعاون الإنساني من وقع نفسي يسبب حال السعادة.

4. مصادر بناء الرأسمال الاجتماعي:

إن بناء الفرد لرأسماله الإجتماعي وإمتلاك شبكة من العلاقات الإجتماعية يتطلب منه المرور عبر مجموعة من المحطات والفضاءات الإجتماعية التي تضمن له شبكة من العلاقات الإجتماعية التي تحدد مكانته داخل الوسط الإجتماعي الذي ينشأ ويتفاعل فيه مما تسهل عليه عملية تبادل المعلومات وتسمح له بتوجيه شبكة علاقاته لتحقيق أهدافه ومصالحه، فإن نجاح أي بناء إجتماعي في تكوين رصيد من الرأسمال الإجتماعي يرتبط بقدرته على الإستفادة من شبكات الروابط والعلاقات الإجتماعية والقيم المتوفرة بين أعضائه والعمل على تنميتها، وسنحاول في ما يلي عرض أهم الأوساط الإجتماعية التي تشكل مصدرا هاما للفرد في بناء رأسماله الإجتماعي:

1.4. الوسط الأسري: تمثل الأسرة البيئة الأولية التي يتشكل فيها وعي الفرد، وتعد المساهم الأول والرئيسي في تكوين قيم الفرد وعلاقاته بالمجتمع ومدى ثقته في الآخرين فهي تمثل

محور العلاقات التفاعلية في المجتمع، إذ تعتبر حلقة وصل بين الفرد والمجتمع المحيط به وذلك من خلال ما يربط أفراد الأسرة من علاقات في إطار عادات وتقاليد وقيم المجتمع.[1]

وعليه فالأسرة لها دور كبير في تنشئة رأسمال الإجتماعي وتطويره وذلك عن طريق تنمية الروابط والعلاقات التي يبنيها الفرد مع مختلف البناءات الإجتماعية، ولقد أشار العديد من المنظرين في مجال الرأسمال الاجتماعي على دور الفضاء الأسري، حيث يرى " بورديو " أن الأسرة هي الموقع الرئيسي لتراكم رأسمال الإجتماعي وتحويله، في حين أن " كولمان " شدد في مقالته " رأس المال الإجتماعي في خلق رأس المال البشري" على أهمية الأسرة والمدرسة في تنمية الرأسمال الإجتماعي، كما نجد أن " بوتنام " بعد تجاهله لأهمية دور الأسرة في تكوين الرأسمال الإجتماعي في دراسته "جعل الديمقراطية تعمل"، إلا أنه قد تراجع عن موقفه في دراسته اللاحقة سنة 1995 حيث قال "العائلة هي أكثر شكل أساسي لرأسمال الإجتماعي"، ومما سبق يتضح أن أغلب المنظرين في مجال الرأسمال الإجتماعي أجمعوا على الربط بين رأسمال الإجتماعي والأسرة، ولاحقا تبعهم الباحثون في الإشارة الى أهمية الأسرة لرأسمال الإجتماعي وإختلفت رؤيتهم لهذه الأهمية، منهم من إعتبرها الحجر الأساسي لرأسمال الإجتماعي ومنهم من اعتبر أن الرأسمال الإجتماعي يعتمد عليها، أو أنها أحد أهم الأسباب المؤدية إليه أو من حيث إعتبارها المكون الوحيد والرئيسي له أو رؤيتها مصدرا مهما له.[2]

وعموما نجد أن ما تحمله الأسرة من رأسمال إجتماعي وشبكة علاقات اجتماعية، سيرثها الفرد ويستغلها في تكوين قيمه وتنمية روابطه وعلاقاته الإجتماعية وغيرها، وعليه فالأسرة تلعب دورا هاما في إكساب الفرد رأسمال إجتماعي.

2.4. الوسط التعليمي: تشكل الأوساط التعليمية كالمدرسة، المسجد، الجامعة، مراكز

---

[1] حصة عبد الرحمن السند، **تصور تخطيطي لاستثمار رأس المال الإجتماعي كمتغير في تطوير الأنشطة الطلابية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان**، مركز بحوث كلية الخدمة الإجتماعية – عمادة البحث العلمي، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2016، ص 26

[2] نادية أبو زاهر،**العائلة والدين وعلاقتهما برأسمال الإجتماعي**،مجلة عود الند، متوفرة على الموقع الإلكتروني : http://www.oudnad.net/ الدخول يوم 2023/12/12 على الساعة 11:21

التكوين...الخ، فضاءات إجتماعية تعمل على خلق حياة إجتماعية لأفرادها أو للأعضاء المنتمين إليها من خلال شبكة من العلاقات التفاعلية الإجتماعية الهادفة، بحيث تعمل هذه الأوساط على تعليم وغرس مقومات الرأسمال الإجتماعي والتي تتمثل في تعزيز الثقة، الإندماج الإجتماعي، القابلية الإجتماعية، القيم، المشاركة، التعاون، التسامح، التبادلية، الإلتزام...الخ[1]؛ وتبرز أهم عمليات التعليم وبناء مقومات الرأسمال الإجتماعي فيما يلي:[2]

- **الثقة:** فهي تعد أساس بناء العلاقات والتفاعلات اليومية، وتعتبر أساسية لعلاقات التبادل، وتساعد على الإرتباط بين الأعضاء، فالعلاقات التي تتميز بثقة عالية تجعل الأفراد أكثر رغبة في الإشتراك في التبادلات الإجتماعية بشكل عام والتفاعل التعاوني بشكل خاص، فالثقة بالآخر تتطلب الإعتقاد بالنية الحسنة، والإعتقاد بكفاءة الآخر ومقدرته ومصداقيته، فالثقة تعد عامل من عوامل إزالة مخاوف الأفراد من إقامة شركات مع الآخرين، كما أن تدفق المعلومات يسهل التواصل بين الأفراد مما يعزز من عملية التفاعل الاجتماعي؛ وتعمل هذه الفضاءات التعليمية على غرس الثقة بين منتسبيها وجعلهم مؤمنين بوجود مصالح مشتركة بينهم وبين مختلف أنساق المجتمع، عند ذلك يهتم كل طرف داخل المجتمع بأداء أعماله بكل كفاءة وفاعلية، ويبرز التفاهم المتبادل، والخلفية المشتركة من المعلومات فيما بينهم، وهو ما يعزز عنصر الثقة ويساهم في تكوين قدر كبير من الرأسمال الإجتماعي فيما بينهم، الذي يظهر من خلال العلاقات التبادلية والمصالح المشتركة وزيادة التفاعل والإتصال والتعاون المتبادل والمتمثل في الأنشطة التي يخدم بها كل منهم الآخر.
- **الإندماج الاجتماعي:** إن رصيد الرأسمال الاجتماعي للفرد يتحدد من خلال قدرته على التموقع داخل البناء الإجتماعي وبناء شبكة من العلاقات الإجتماعية التي تخدم أهدافه، حيث تساهم الفضاءات التعليمية على زيادة قدرة الأفراد على تنظيم وتنسيق أفعالهم من أجل تحقيق

[1] سهير محمد حواله، هند سيد أحمد الشوربجي، **رأسمال الاجتماعي بالتعليم: مقوماته ومعوقاته**، معهد الدراسات و البحوث التربوية، جامعة القاهرة، العدد الثالث، 2014، ص524،527

[2] **مرجع نفسه**، ص 528-531

أهداف مشتركة، فكلما إندمج أفراد المجتمع في بوتقة واحدة يتبلور لديهم الشعور بوجود المجتمع، وترتب على ذلك قدرتهم على تعبئة مواردهم وأن يحققوا أقصى درجات الفائدة من أفعالهم وعلاقاتهم.

- **القابلية الإجتماعية:** هي رغبة الأفراد في المنظمة على إخضاع الأهداف الفردية وما يصاحبها من أفعال الى أهداف وأفعال جماعية، يقرونها بشكل جماعي، حيث تعمل الفضاءات التعليمية على غرس المشاعر الجماعية وتنسيق النشاطات وتعزيز رغبة الفرد في المشاركة في العمل الجماعي في ظل الإعتقاد القائم بأن جهود الفرد ستفيد الجماعة بشكل مباشر ويستفيد الفرد بشكل غير مباشر، فالقابلية الإجتماعية أو **القبول الإجتماعي** يمثل مقوما رئيسيا في إقامة العلاقات الإجتماعية التي تعتبر أساس رأسمال الإجتماعي؛ وهذا ما يحفز الأفراد على توسيع علاقاتهم وتفاعلاتهم ويزيد من ثقتهم في بعضهم البعض وتحقيق أهدافهم المشتركة.
- **بناء القيم:** يعتمد رأسمال الإجتماعي على القدرات الإنسانية وبنائه يرتبط ببناء هذه القدرات، والذي يتم عن طريق غرس وترويج قيم كالمشاركة والتعاون والمبادرة والاعتماد على الذات والعمل الإجتماعي، ويتم ذلك عن طريق برامج التعليم الرسمية والغير رسمية ومؤسسات التنشئة الإجتماعية الرسمية والغير رسمية التي تسهم في بناء الشخصية التنموية بقيمها الإيجابية وقدراتها الفاعلة، فهذه القيم هي التي ساعدت على إنشاء روابط إجتماعية قوية فيما بين الأفراد.

وعليه فإن الوسط التعليمي يساعد على إنتاج وتعزيز رأسمال الإجتماعي للفرد من خلال المقومات التي تعززه وتساعد على إتساعه وتقويته وزيادة الثقة بين مختلف الفاعلين داخل المجتمع مما يسهم في بناء علاقات إيجابية تخدم أهدافهم ومصالحهم المشتركة.

3.4. الوسط الإعلامي: لقد إكتسب الإعلام ووسائل الإتصال أهمية بارزة لما لهما من دور فعال في تنمية المجتمعات الحديثة التي أصبحت فيها المعلومات عنصر أساسي في عملية التفاعل الاجتماعي، بحيث تلعب الوسائط الإعلامية ووسائل الإتصال الجماهيرية دورا كبيرا في نشر المعلومات ومشاركة الحقائق بين مختلف أطراف المجتمع، مما تجعلهم على إطلاع دائم

بكل ما يحدث داخل المجتمع وما يتم طرحه من الآراء والمشكلات التي تتطلب البحث والمناقشة وإتخاذ مواقف اتجاهها، وكذا مختلف الأفكار والبرامج التي تعرضها الهيئات الإجتماعية والمنظمات الإقتصادية.

هذا وتقوم مختلف الوسائط الإعلامية ووسائل الإتصال بتفعيل جوانب متعددة منها الجانب التنموي الإقتصادي بما في ذلك جانب الإستثمار وخلق الثروة، كما تعمل على غرس قيم الإبداع لدى أفراد المجتمع وتشجيع على تبني الأفكار الإبداعية والمبتكرة، كما تعزز الدافع للإنجاز والإنفتاح على العالم الخارجي والتعرف على الفرص المتاحة داخل الوسط الإجتماعي، كما تساهم في التعرف على هذا الوسط وعلى المخاطر التي يتضمنها[1]، ومن أهم الأدوار التي تقدمها الوسائط الإعلامية ووسائل الاتصال للفرد هي تعزيز الرأسمال الإجتماعي ويتجسد هذا الدور في ما يلي:[2]

– تعد الوسائط الإعلامية منصة تعريفية تعزز قدرة الفرد على بناء شبكة علاقاته السوسيومهنية وتوسيعها أي تمنحه موقعا تفاعليا، هذا ما يجعله معروفا لدى مختلف أطراف المجتمع الذي ينتمي إليه.

– أحدثت وسائل الإتصال الجماهيرية كمواقع التواصل الاجتماعي: فايسبوك، إنستغرام، تويتر، يوتيوب...الخ نقلة هامة في عملية التفاعل الإجتماعي بحيث إستطاعت تجاوز مختلف الحدود الزمنية والمكانية، فأصبح بإمكان الفرد بناء علاقات تفاعلية بغض النظر عن الحدود التي قد تواجهه مما سهل عليه التعرف على الفرص المتاحة والوسائل المساعدة.

– تتيح الوسائط الإعلامية ووسائل الإتصال للأفراد فرصة لتعرف على مختلف الأفراد والمنظمات والهيئات المهنية والإنخراط فيها، مما يفتح لهم المجال لتبادل المعارف والخبرات، وهو ما يتيح لهم ويعزز فرصة تحقيق أهدافهم ومصالحهم.

[1] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص129
[2] **مرجع نفسه**، ص ص129-130

– يساعد الوسط الإعلامي الأفراد على التعرف على مختلف الإتجاهات والآراء السائدة بالمجتمع مما يمنحه القدرة على بناء الإستجابة المناسبة لتطلعات الوسط الاجتماعي الذي ينشط فيه، وبالتالي تحقيق التكيف مع مختلف المتطلبات والتغيرات التي يشهدها هذا الوسط.

وبناءا على ما سبق يمكن القول إن الفضاء الإعلامي أصبح من أبرز المتغيرات التي يجب على الفرد مراعاته وذلك لجملة الفرص التي يتيحها له لتعزيز رأسماله الاجتماعي وكذا دوره البارز في بناء شبكة علاقاته وفتح المجال له لتبادل المعارف والخبرات كون أن وسائل الإتصال والإعلام تعد العنصر المحرك لعملية التفاعل الإجتماعي وهناك عدة مصادر أخرى لبناء الرأسمال الإجتماعي كالوسط المهني، الوسط الديني، المجتمع المدني...وغيرها ولكن تم تطرق الى أهم المصادر التي تخدم الدراسة، ويمكن أن نلخصها في الشكل الموالي:

الشكل (02): مصادر بناء الرأسمال الإجتماعي.

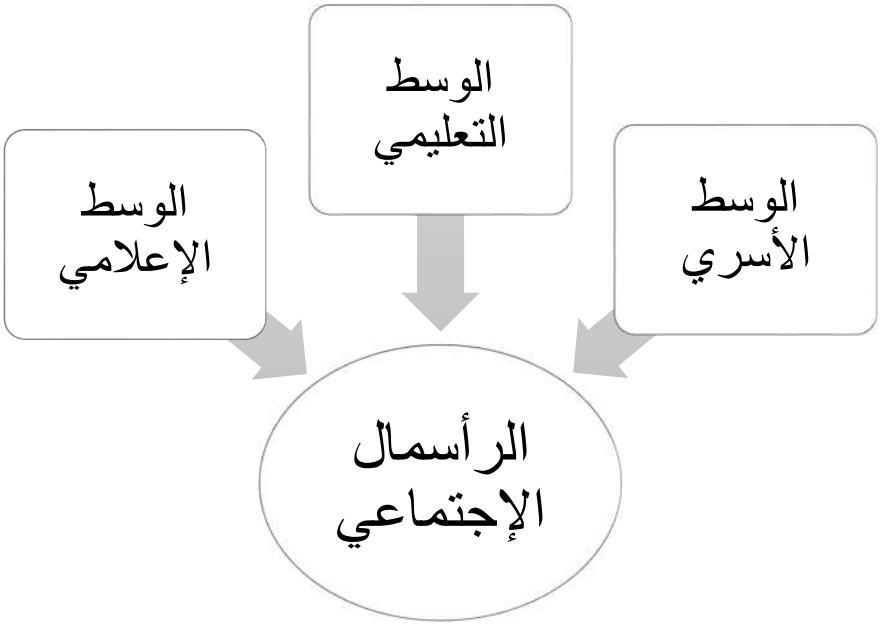

المصدر: الطالبة

5. أنواع الرأسمال الإجتماعي:

أشار "بوتنام" الى ثلاث أنواع رئيسية لرأسمال الاجتماعي كما يلي:[1]

- **الرأسمال الاجتماعي الترابطي:** يشير الى العلاقات بين المجاميع المتجانسة مثل أفراد العائلة والأصدقاء المقربين ويظهر كذلك في التنظيمات الدينية والأثنية، ويعمل على تأكيد الهوية وتدعيم التجانس داخل الجماعة.
- **الرأسمال الاجتماعي التجسيري:** يشير الى العلاقات بين زملاء العمل والأصدقاء البعيدين، أي يربط بين أفراد شديدين التباين من مختلف الطبقات الإجتماعية.

ويؤكد " بوتنام " أن الرأسمال الاجتماعي التجسيري هو الذي يكون رأسمال إجتماعي إيجابي يسهم في تحقيق الديمقراطية، إذ يكتسب الأفراد من خلال عضويتهم مجموعة من المهارات والمعارف والعلاقات الإجتماعية، بما يولد لديهم نوع من الثقة المجتمعية تدفعهم للمشاركة في الحياة العامة والتأثير في صنع القرار[2].

الشكل (03): يبين أنواع الرأسمال الاجتماعي

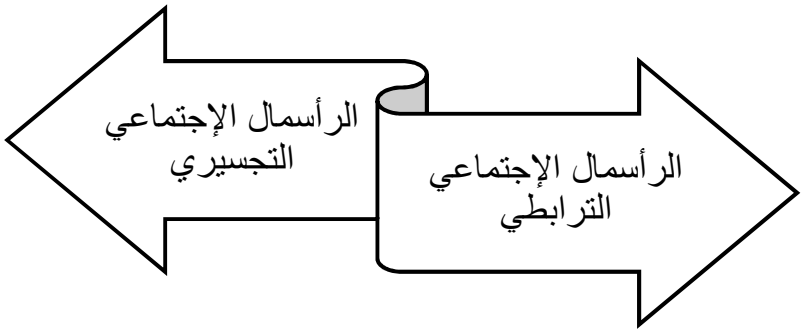

المصدر: الطالبة

[1] عبد الرحمان علي، عبد الرحمان الجيلاني، **دور رأس المال الإجتماعي في التنمية المستدامة -مقاربة سوسيوإقتصادية**، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، مجلد 13، عدد 01، جوان 2022، ص 205

[2] إنجي محمد،عبد الحميد، **مرجع سابق** ، ص 45

6.أهمية الرأسمال الاجتماعي:

تكمن أهمية الرأسمال الإجتماعي فيما يلي:[1]

– يساهم رأسمال الإجتماعي في بناء مجتمع متماسك ومترابط، من خلال تعزيز الثقة والاحترام المتبادل بين أفراده.

– يعد وسيلة مهمة للحد من التفكك الإجتماعي من خلال تنمية العلاقات الإجتماعية على التعاون والتضامن.

– يعد رأسمال الإجتماعي ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لقدرته على دمج الجهود وتنسيقها.

– يساعد رأسمال الإجتماعي على بناء الثقة والتعاون بين الأفراد والجماعات المختلفة وتدعيم أواصر الثقة المتبادلة وتماسك المجتمع.

– يوفر بيئة إجتماعية صحية يتم عبرها تبادل المعلومات والخبرات والمعرفة بين الأفراد.

– يساعد على تعزيز القيم التي تشجع على المشاركة في الأنشطة الإجتماعية البناءة.

– يساهم في تنمية وتطوير الرأسمال البشري.

– تفعيل المشاركة الإجتماعية والسياسية في المجتمع وذلك من خلال بناء إجتماعي ديمقراطي.

– يمكن الرأسمال الإجتماعي الأفراد من حل مشكلاتهم بسهولة، وذلك من خلال التعاون وتبادل معلومات فيما بينهم وأداء واجباتهم ومسؤولياتهم الإجتماعية.

– يمكن من تنمية مستوى الوعي الاجتماعي لدى الأفراد وذلك من خلال المعلومات التي يقوم بإتاحتها.

[1] بن عثمان أم الخير، **دور رأس المال الاجتماعي في التشغيل وإدارة المسار الوظيفي – دراسة ميدانية بمديرية الخدمات الجامعية لولاية أدرار**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص المنظمات والموارد البشرية والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة احمد دراية أدرار، 2022/2021، ص44

7.أبعاد ومؤشرات قياس الرأسمال الإجتماعي:

يعد الرأسمال الإجتماعي أحد أهم الأبعاد الأساسية التي تشكل التماسك الإجتماعي للمجتمع، من حيث أنه مصدر للتفاعلات وبناء شبكة العلاقات التبادلية القائمة على الإلتزام والصدق والثقة في ضوء قيم والمعايير المشتركة داخل الوسط الإجتماعي، وعليه فإن نجاح الفرد في ممارسة أنشطته سواء المهنية أو الإجتماعية...الخ واستمرارها، يرتبط بدرجة كبيرة برصيد الرأسمال الإجتماعي الذي يملكه، ولقد إجتهد الكثير من الباحثين لتحديد مؤشرات لقياس الرأسمال الإجتماعي للأفراد بشكل عام، ولعل أهم هذه المحاولات الفكرية نجد على سبيل المثال إسهامات "**كريستان جروتيرت**" وزملاؤها بعد مراجعتهم للتراث المتعلق بالرأسمال الإجتماعي حيث حددت ستة مؤشرات يستخدمها الباحثون لقياس الرأسمال الاجتماعي.[1]

والتي سنحاول إسقاطها على الفرد المقاول فيما يلي:[2]

1) العضوية في الجماعات والشبكات

يركز هذا المؤشر على درجة وطبيعة مشاركة الأفراد – بما في ذلك المقاولين – في مختلف أنواع المنظمات الإجتماعية والمهنية والشبكات غير رسمية ومدى الإسهام الذي يقدمه الفرد لها ومدى إستفادته منها، بالإضافة الى تنوع العضوية في الجماعات، وكيفية اختيار قياداتها، وكيف يتغير إرتباط الفرد بها عبر الزمن.

2) الثقة والتضامن

يقيس هذا المؤشر درجة الثقة بين المقاول ومختلف الأطراف التي يتفاعل معها ومدى التماسك والتضامن بينهم وكيف تتغير الثقة بينهم عبر الزمن.

[1] ميسرة محمود الكفارنة، **مرجع سابق**، ص26

[2] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص ص131-132

3) الفعل الجمعي والتعاون

يكشف هذا المؤشر عن مدى إنخراط المقاولين في الأعمال الجماعية مع الآخرين في المجتمع المحلي في مشروعات مشتركة، ومدى إستجابتهم عند وقوع أزمة ما، ويتناول كذلك النتائج المترتبة على انتهاك التوقعات الإجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة الإجتماعية.

4) المعلومات والتواصل

إن الوصول الى المعلومات يعد أمرا في غاية الأهمية بالنسبة للنشاط المقاولاتي، وبالتالي فإن المقاول الذي يمتلك القدرة على الوصول الى المعلومات يعد مؤشرا على إمتلاكه لرأسمال إجتماعي حقق له القدرة على التواصل والوصول الى المعلومة في الوقت المناسب.

5) التماسك الإجتماعي والاندماج

إن المجتمعات ليست كيانات منعزلة وساكنة، وإنما تتسم بالأحرى بالعديد من الإختلافات التي قد تؤدي للصراع، ويبرز في هذا المؤشر قدرة الفرد المقاول على إدراك هذه الإختلافات والتكيف معها وإدارتها من أجل تحقيق القبول وتفادي التهميش والإقصاء.

6) التمكين والسلوك السياسي

ويشير هذا المؤشر الى مدى توفر المناخ السياسي والإداري المشجع على المشاركة في صناعة القرارات والمساهمة في البناء الاجتماعي وتحقيق الثروة والرفاهية.

هذا وقد قام البنك الدولي في تصميم أداة تقييم الرأسمال الاجتماعي وتم تحديد أربعة أبعاد لقياسه، وسنحاول إبرازها في الجدول الموالي:

الجدول (01): أبعاد قياس الرأسمال الاجتماعي للمقاول

المشاركة الإجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	▪ عضوية الشبكات والمؤسسات الإجتماعية والمدنية والسياسية ▪ درجة الإنخراط في القضايا المحلية. ▪ العلاقات مع زملاء العمل أو المهنة. ▪ المشاركة السياسية (التصويت والمعارضة والأنشطة السياسية الأخرى)
الشبكات الإجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	▪ تكرار الإتصال مع الأقارب والأصدقاء. ▪ المشاركة في نشاط العشيرة. ▪ إمكانية الإعتماد على الآخرين في حالة الطوارئ. ▪ العلاقات مع الآخرين ودرجة التسامح عند الاختلاف.
الثقة	▪ الثقة بالآخرين (العشيرة، زملاء العمل، رجال الدين، رجال السياسة) ▪ الثقة بالمؤسسات (الحكومية، الدينية، السياسية، الصحافية، القضاء..الخ)
التوجهات والقيم المشتركة	▪ العمل التطوعي. ▪ الأعمال الخيرية. ▪ الأهداف والقيم المشتركة. ▪ النظرة المستقبلية.

المصدر: مسيرة محمود الكفارنة، مرجع سابق، ص 27

خلاصة الفصل:

إن مفهوم الرأسمال الإجتماعي يعد من المفاهيم المتشعبة فهو مفهوم عابر لتخصصات حيث اختلفت حوله وجهات نظر المفكرين من حيث التعاريف والنشأة، حيث تناوله علماء الإجتماع، الإقتصاد، السياسة...الخ، إذ يعبر رأسمال الاجتماعي عن شبكة العلاقات والقيم والروابط الإجتماعية التي يكونها الفرد من خلال مروره عبر مجموعة من المحطات والفضاءات الإجتماعية والتي تحدد مكانته داخل الوسط الإجتماعي الذي ينشأ ويتفاعل فيه، ويعتبر الرأسمال الإجتماعي من الرساميل السوسيوثقافية التي يطرحها البناء الاجتماعي ويعد عاملا مهما في بناء المجتمعات المتماسكة والمترابطة وذلك من خلال تعزيز مقوماته التي تتمثل في تعزيز الثقة والإحترام المتبادل بين أفراد المجتمع وتشجيع على المشاركة والتعاون والتضامن وتبادل المعلومات، والتي يمكن من خلالها الإسهام في تحقيق التطور والتقدم داخل المجتمع وكذا تحقيق أهدافه ومصالحه الخاصة.

الفصل الثالث

ماهية المقاول والمقاولة

- تمهيد
1. اتجاهات المفسرة للمقاولة
2. خصائص المقاول الناجح
3. أنماط المقاولين
4. تطور التاريخي للممارسة المقاولاتية
5. مراحل ممارسة المقاولاتية
6. معوقات نشاط المقاولاتي

- خلاصة الفصل

❖ تمهيد:

يعتبر مفهوم المقاولاتية من بين المفاهيم التي لاقت اهتماما واسعا بالدراسة والتحليل من طرف الباحثين، حيث اهتموا بماهية المقاولة كل حسب مشاربهم الفكرية لكونها تعد الأساس والداعمة في تنمية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للبلدان، وعليه سنحاول في هذا الفصل البحث في موضوع المقاولة والمقاول من خلال التطرق الى إبراز مفهوم المقاول والمقاولة في الفكر السوسيوتنظيمي، وما نتج عنه من خصائص مميزة للمقاول الناجح والمقاولة الناجحة، ومن ثم الإشارة الى أهم أنماط المقاولين، لنقوم بعد ذلك بعرض أهم المراحل التاريخية للممارسة الفعل المقاولاتي، وكذا أهم المراحل التي يمر بها المقاول في تجسيد مشروعه من الفكرة الى ارض الواقع، وفي الأخير نقوم بتسليط الضوء على أهم التحديات والمعوقات التي تشكل عقبة أمام المقاول.

1. الإتجاهات المفسرة للمقاولة والمقاول:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ونمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق أهدافهم وطموحاتهم ويصبحوا أكثر استقلالية ويحققوا مستوى معيشي أفضل نظرا لاستعمال مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة، فلا نجد تعريفا واحدا يشملها فهناك عدة مداخل لتعريفها، ونميز في هذا الشأن بين ثلاثة اتجاهات رئيسية هي كالتالي:

- **الإتجاه الأول: المقاولة هي إنشاء مؤسسات جديدة**

ويتزعم هذا الإتجاه المفكر غارتنر Gartner الذي يعتبر أن المقاولاتية هي عملية إنشاء منظمات جديدة، وحتى يتسنى لنا فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي إلى ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد بإنشاء مؤسسة جديدة، فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات، موارد مالية، موارد بشرية وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل وأن يكون قادراً على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة [1]، كما يرى هذا الاتجاه أيضا أن عملية إنشاء مؤسسة جديدة هي ظاهرة تنتج عن التأثير المتبادل للعديد من العوامل المختلفة مثل الأفكار، الخبرة، والتي يصبح لها معنى بواسطة تنظيم جديد، ويركز Gartner أساسا على مسألة ظهور هذه المنظمة وكيف تتمكن هذه الأخيرة من البروز والتحول إلى كيان موجود حقاً بعدما كانت مجرد فكرة، ويشيد أيضاً بقدرة المقاول الكبيرة على تحويل الأحلام أو الرؤية إلى حقيقة ملموسة مجسدة في شكل مشروع جديد غير أن هذا الاتجاه يشوبه بعض الغموض، فبالرجوع إلى طريقة الاستغلال المعتمدة لتثمين فرصة أو ابتكار

[1] E.M .Laviolette et C.loue**, Les compétences entrepreneuriales –définition et construction d'un référentiel**, Le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME , **l'internalisation des PME et ses conséquences sur Les stratégies entrepreneuriales**, Haute école de gestion Fribourg , Suisse,25-27 October , 2006, p 03

ما يمكننا الاعتماد على مؤسسة قائمة بدل اللجوء إلى إنشاء مؤسسة جديدة، فهل هذه الحالة تعتبر حالة مقاولاتية أم لا، ومن جهة أخرى ومثلما بينه Bruyat لا يمكن أن تؤدي جميع المؤسسات المقامة لإحداث حالات تكون فيها شدة التغيير بالنسبة للفرد بالإضافة إلى أهمية القيمة المقدمة ذات مستوى عال، حيث يمكن للمؤسسات أن تنشأ عن طريق التقليد أو إعادة الإنتاج.[1]

- **الاتجاه الثاني: المقاولة هي التعرف على الفرص واستغلالها**

حسب هذا الاتجاه يعرف المقاولة بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية. والفرصة حسب Casson تعني الحالات التي تسمح بتقديم منتجات، خدمات ومواد أولية جديدة، بالإضافة أيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم، وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها، ويتم ذلك عن طريق المقاول الذي يعتبر شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة والتي قوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين، وتفطن المقاول لمثل هذه الفرص يولد لديه رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها[2]، كما يوجد أيضا حسب Drucker مصادر أخرى للفرصة والتي تتمثل في:[3]

– لفرص المتواجدة في الأسواق كثمرة لعدم الكفاءة الناتجة عن تناظر المعلومة، أو عن عدم امتلاك التكنولوجيا اللازمة لتلبية الحاجات غير المشبعة.

– الفرص الناتجة عن التغيرات الخارجية في المجالات الاجتماعية، السياسية، الديموغرافية والاقتصادية.

– الفرص الناتجة عن الابتكارات والاكتشافات التي تولد أيضا معارف جديدة.

[1] الجودي محمد علي، **نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضرة، بسكرة، 2015/2014، ص11

[2] **مرجع نفسه**، ص 12

[3] K.Messeghem , **L'entrepreneuriat en qu'et de paradigme –apport de l'école autrichienne-** , Le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME , **l'internalisation des PME et ses conséquences sur Les stratégies entrepreneuriales**, Haute école de gestion Fribourg , Suisse,25-27 October , 2006, p 05

إذن يركز هذا الاتجاه على دراسة ظهور نشاط اقتصادي جديد وعلى دراسة طريقة استغلال أو تجسيد الفرصة التي تسمح بخلق منتج أو خدمة، في حين أنه يتوجب علينا دراسة ما يحدث فعلا في المقاولاتية من أجل فهم الظاهرة بصورة أفضل.

- **الاتجاه الثالث: المقاولة هي علاقة بن الفرد والقيمة**

ويتزعمه Bruyat فبالنسبة إليه يتمثل الموضوع العلمي المدروس في مجال المقاولة في الثنائية الفرد وخلق القيمة، والثنائية هنا عبارة عن مبدأ اقترح من طرف Murin وهو يندرج ضمن ديناميكية للتغيير ويعرف من منظورين، الأول ينطلق من الفرد ويعتبره الشرط الأساسي في خلق القيمة فهو العامل الرئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الإنتاج، سعته وكل التفاصيل المتعلقة بالقيمة المقدمة، وبالتالي المقاول هو ذلك الشخص أو المجموعة في صدد خلق قيمة كإنشاء مؤسسة جديدة مثلا، والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أن تقدم.

أما المنظور الثاني فهو يعتبر أن خلق القيمة من خلال المؤسسة التي أنشأها هذا الفرد، تؤدي إلى جعل هذا الأخير مرتبطا بالمشروع الذي أنشأه إلى درجة أنه يصبح معرفا به، وتحتل القيمة التي قدمها مكانة كبيرة في حياته، كما أن تؤثر بشكل كبير عليه، إذ تدفعه لتعلم أشياء جديدة، لتعديل شبكة علاقاته بما يتماشى مع متطلباته، وهي قادرة حتى على تغيير صفاته وقيمه، وعندما يقوم الفرد بإنشاء مؤسسة أو تقديم ابتكار ما فاته بالمقابل يصبح مقيدا بالمشروع الذي أقامه، أما عن القيمة المقدمة فهي تتمثل في مجموع النتائج التقنية، المالية والشخصية التي تقدمها المنظمة والتي تولد رضا المقاول والأطراف الفاعلة أو المهتمة[1].

[1] الجودي محمد علي، **مرجع سابق** ، ص 13

الشكل (04): يوضح العلاقة بين الفرد وخلق القيمة في المقاولاتية

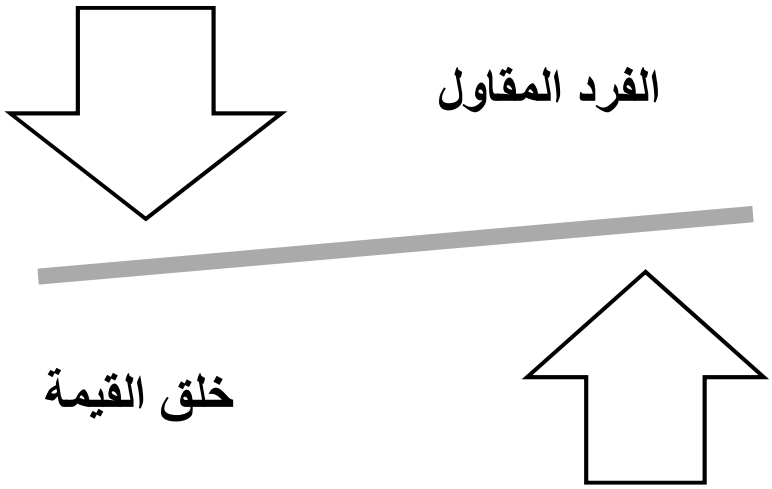

المصدر: الطالبة

2. خصائص المقاول الناجح:

حسب R. Papin هناك تعدد وتنوع كبير في الخصائص الواجب توفرها لدى المقاول بصفة عامة والمقاول الناجح بصفة خاصة، فليس بالإمكان اقتراح وصفة تسمح بالقول انه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات المكملة لبعضها البعض والتي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة[1]، وفي هذا الصدد يتفق الباحثين على تقسيمها الى ثلاث أنواع رئيسية منها ما تعكس سلوك المقاول، ومنها ما ترتبط بالجانب الإداري وأخرى ترتبط بشخصية المقاول، حيث يمكن تلخيصها في النقاط التالية:[2]

- **الحاجة الى الانجاز:** بمعنى الحاجة الى التفوق وتحقيق الهدف، فالمقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للانجاز، بحيث يبحث عن مواقف تسمح له برفع التحدي، والتي من خلالها يقوم بتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تواجهه، فالمقاول يسعى دوما

[1] Robert Papin, **Stratégie pour la création de l'entreprise,** 09 éme édition, Dunod , Paris , 2001, p13

[2] حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال، **السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصة المقاولاتية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، ال عدد01 ،2020، ص ص54-55

نحو تقديم أفضل أداء والعمل على الابتكار والتطوير المستمرين، لذلك فإن تقيمه لأدائه يبنى دائما على معايير قياسية وغير اعتيادية.

- **الإستعداد والميل نحو المخاطرة:** ينبغي على المقاول أن يتسم بروح المخاطرة ويضع تقديرا لمختلف المخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء على المدى المتوسط أو الطويل في إطار تطبيق رؤية مستقبلية، فكلما قل عدد الأشخاص زادت درجة المخاطرة.
- **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقاول المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء المشاريع المختلفة وذلك من خلال الإعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة وإتخاذ القرارات لحل المشاكل ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة بالنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.
- **التجديد والإبداع:** من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتوجاتها وهياكلها ومخططها الإجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على التجديد والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد لتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.
- **الرغبة في الاستقلالية والشعور بالمسؤولية:** ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف، والسعي باستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة لما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية؛ والمسؤولية هي إحساس وشعور، فالشعور بالمسؤولية هو إدراك الفرد المقاول بقيمة عمله وعزمه على الاضطلاع به، ويمكن أن نميز لهذا الشعور جانبان ، أولهما يتعلق بالماضي وهو شعور الفرد المقاول بالأخطاء التي ارتكبها أثناء قيامه ببعض المسؤوليات أو المشاريع ، أما الثاني منهما فهو يتعلق بالمستقبل وهو شعور الفرد المقاول بوجوب القيام بالمهام التي هي على عاتقه وحرصه على تحصيل النتائج المرجوة.
- **القدرة على التواصل و التفاعل:** أن قدرات الاتصال ونقل واستلام المعلومات، القراءة الصحيحة لردود الأفعال، مناقشة القرارات قبل إصدارها، القدرة على الإقناع وجذب الاهتمام

وغيرها، فهذه القدرات والمهارات الإنسانية تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه والعملاء الذين يتعامل معهم لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام حيث أن هذه العلاقات تبنى على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة والعملاء على حد سواء.

3. أنماط المقاولين:

اهتم العديد من الباحثين في مجال المقاولة والمقاول بالتعرف على أنماط المقاولين فمع تعدد الاتجاهات المفسرة للمقاولة والمقاول نتج عن ذلك العديد من التصنيفات التي تقسم المقاولين الى عدة أنماط، وسنحاول فيما يلي عرض أكثر الأنماط تداولا:

1.3 التصنيف الأول: حيث قام كل من " نورمان سميث Norman Smith" و"جون مينر John Miner " بدراسة سنة 1967 وتوصلا الى هذا التصنيف لأنماط المقاولين المتمثل فيما يلي:[1]

- **المقاول الحرفي:** هو المقاول الذي يملك قليل من التعليم لكن يتمتع بكفاءات تقنية ومركزة، فهذا النشاط نابع من قلبه إذ يتقبل إمكانية توارث الحرفة من الآباء كما له قابلية لتوريثها للأبناء، فهو يخشى السيطرة على مؤسسته وخروج المهنة من العائلة، ويرفض بصفة عامة نمو مؤسسته.
- **المقاول الانتهازي:** هو المقاول الذي يمتلك مستوى تعليمي مرتفع بالمقارنة مع الأول أما خبرته في الأعمال فهي متنوعة ومتعددة، هذا المقاول يعرف الإدارة والعمليات المتعلقة بها، يرفض أن يستمد نشاطه من الآباء فهو ليس نمطيا، يحب المخاطرة، ويمنح لنفسه مكان في النمو والتطور حتى وان كان ذلك على حساب الاستقلالية.

[1] Norman R.Smith , John B. Miner, **Type of Entrepreneur and Managerial Motivation** , Srategic Management Journal, Vol. 4 , No .4 (Oct..-Dec..1983) pp 325-340

2.3 التصنيف الثاني: قامت" جاكلين لوفر "سنة 1975 بدراسة امتدت من 1950 إلى 1970صنفت إثرها المقاول على أساس العلاقة بين نمو المؤسسة وشخصية المقاول إلى:[1]

- **المقاول المدير أو المبدع** :حيث تكون في مدرسة أو جامعة كبيرة وحقق مسار مهني لامع في مؤسسة كبيرة، هذا النوع من المقاولين تحركه حاجات الإنشاء والتحقيق، الانجاز، السلطة، هذه الأهداف تدور في المقام الأول حول التطوير والإبداع.
- **المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:** هدف النمو حاضر عند هذا النوع من المقاولين، لكنها ستطرح إشكالية الاستقلالية المالية من خلال إيجاد التوازن بين النمو والملكية، هذه الدوافع تقترب من التصنيف السابق مع وجود حاجة ملحوظة إلى السلطة.

3.3 التصنيف الثالث: لقد قام كل من ميلز **Miles**وسناو Snow بتقديم تصنيف لنمط المقاولين يتمثل في أربع مقولين: [2]

- **المقاول الباحث عن التجديد** : في هذا النمط يعتبر الفرد المقاول هو الباحث المجدد، بحيث يبحث عن التجديد الدائم في كل ما يتعلق بالمشروع المقاولاتي، سواء تعلق الأمر بالمنتوج أو وسائل الإنتاج أو إجراءات الإنتاج الخ، ولان الفرد المقاول في هذا النمط غالبا ما يكون المقاول غير متأكد من قدرته على تجسيد هذا المشروع في ارض الواقع، لذا يقوم بترتيب وتنظيم أفكاره التجديدية وطرحها على السوق بشكل يمكنه من خلق مؤسسة، وعادة ما يتلاءم هذا النمط من المقاولين مع المشاريع والنشاطات المعقدة ذات التكنولوجيا العالية أو الدقيقة، والتي تتجاوز القدرات الفردية للمقاول في إمكانية الاستثمار والتصنيع والتسويق إذ غالبا ما تشترى هذه الأفكار والمشاريع من قبل المجمعات الصناعية الكبرى التي ترغب في خلق فرع جديد.
- **المقاول المتتبع للتجديد** :ويرتبط هذا النمط من المقاولين بالنمط السابق، حيث يهتم الفرد المقاول في هذا النمط بمتابعة التجديد الذي يظهر على مستوى السوق بطريقة نظامية

[1] كريم شويمات، **مرجع سابق**، ص ص102-104
[2] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص ص76-77

واستباقية، حيث يقوم المقاولون الباحثون عن التجديد بفتح المجالات لأنشطة ومشاريع جديدة ومنتوجات مختلفة، ليقوم المقاولون المتتبعون للتجديد فيقومون بإدخال تحسينات على مستوي التجديد، الذي قد يمس التسيير وتخفيض التكلفة، وعادة ما نجد هذا النمط سائد لدى اليابانيين والمؤسسات اليابانية، وتعتبر هذه الإستراتيجية أصعب من التجديد في ذاته وذات تكلفة أكبر.

- **المقاول المجدد:** أن هذا النمط من المقاولين له ميل كبير للسيرورة المقاولاتية، بحيث يهتم بالبحث بشكل نظامي عن التجديد ويقوم باستغلاله بنفسه والاستثمار فيه وتحويله الى مؤسسة، وهذا نتيجة لما يمتلكه الفرد المقاول في هذا النمط من امتلاكه لميزانية عالية تجند في البحث والتطوير والتي تضمن تنمية عملية التجديد وعلى المقاول في هذا النمط بدرجة كبيرة من اليقظة التكنولوجية وقدرة عالية على المنافسة.
- **المقاول المتفاعل مع التجديد:** يعتمد المقاولون في هذا النمط على إستراتيجية التكيف مع الواقع، وبناء تنمية قائمة رد فعل مناسب للأحداث والوقائع التي تحدث، وأن تبني المقاولون لهذه الإستراتيجية الانتهازية للمواقف قد تحمل خطرا يرتبط بالتزعزعات التي يمكن أن تطرأ على البيئة الاجتماعية من حيث ضعف درجة استجابة الزبائن للتجديد ومقاومتهم له نتيجة لوفائهم لمنتوج معين أو مؤسسة معينة.

الجدول (02): أهم أنماط المقاولين في الفكر المقاولاتي

أنماط المقاولين	الباحث
المقاول الحرفي المقاول الانتهازي	سميثSmith مينر Miner
المقاول المبدع، المقاول المالك	لوفر Loufer
المقاول الباحث عن تجديد المقاول المتتبع لتجديد المقاول المجدد المقاول المتفاعل مع التجديد	ميلز Miles سناو Snow

المصدر: الطالبة

4. التطور التاريخي لممارسة المقاولة:

شهدت المقاولة منذ نشأتها العديد من المراحل التاريخية التي حملت العديد من المتغيرات والعوامل التي ساهمت في بلورت وتشكيل سمات النشاط المقاولاتي، وسنحاول فيما يلي عرض أهم المراحل التاريخية المؤثرة في ممارسة النشاط المقاولاتي التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:[1]

1.4 المقاولة كنشاط منزلي وتجاري:

الى غاية نهاية القرن 18 كانت معظم الأنشطة الإنتاجية خاصة تلك التي تتم في قطاع النسيج تتمركز في المنازل وبشكل متفرق عن بعضها البعض حيث كانت تهتم بشكل يدوي دون الاعتماد الكبير على آلة وتنتشر بشكل واسع في الأرياف وشيئا فشيء تطورت منظمات الإنتاج لتتخذ شكل وحدات حرفية تعتمد بشكل كبير على اليد العامل الريفية الغير المؤهلة التي تتكفل بانجاز المراحل الأولى من العملية الإنتاجية مقابل أجور زهيدة متفق عليها مسبقا أما المرحلة النهائية هي الإنتاج فكانت تتم في ورشات المدن من طرف اليد العاملة أكثر كفاءة ومن أهم ما يميز هذه الفترة هو سيطرة التجار بشكل واسع على الأنشطة الإنتاجية حيث كانوا يقومون بشراء المنتجات من طرف منتجيها الذين يقومون بنفسهم بتموينهم بالمواد الأولية الضرورية للإنتاج وكذلك يقومون بتسويق منتجات الورشات التي يشرفونهم بنفسهم عليها وساعدهم على ذلك انتشار شركات تجارية كبرى أنا ذاك التي ظهر نشاطها في ظل انتشار كبير للمستعمرات مما أدى الى ظهور طبقه من البرجوازيين الذين عملوا على تجميع الأموال وتكديسها بين أيدي الأفراد والخواص.

2.4 المقاولة نشاط ربحي في ظل الثورة الصناعية:

مع ظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر ما يعرف بالنظام الرأسمالي لينقل الاقتصاد العالمي نقلة نوعية وهو النظام الذي يقوم على مجموعة من المبادئ الأساسية من بينها مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والاعتماد على آلية الصناعية، مما أدى الى تطور الوحدات الإنتاجية

[1] نادية دباح ، **مرجع سابق** ، ص ص3-13

البسيطة للتتحول الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومن أهم ما يميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة إما بشكل مباشر أو بسبب انتمائه للعائلة المؤسسة لها، حيث اهتم "ادم سميث" الأب الروحي للاقتصاد بالمقاول الذي تمثلت مهمته الأساسية في تجميع الرأسمال والسهر على السير الحسن لمشروعه حيث فرق بين كل من الأجر والريع وبين الربح العائد الذي يكسبه المقاول والذي يسعى لتعظيمه بأي شكل من الأشكال الى درجة انه اخذ وصف المضارب الذي يسعى الى تحقيق مصلحته الخاصة حتى وان تعارضت مع المصلحة العامة، وعليه شكلت المقاولة في هذه المرحلة النواة الأساسية التي قام عليها النظام الرأسمالي القائم على تعظيم الربح والمنفعة الخاصة.

3.4 المقاولة كنشاط تساهمي ضمن المؤسسات الكبرى:

مع نهاية القرن 19 ونتيجة الثورة الصناعية الثانية وما صاحبها من تقدم تكنولوجي كبير دخلت المؤسسات في سباق من اجل امتلاك احدث التكنولوجيا الإنتاجية باعتبارها مفتاح النمو والشرط الأساسي الذي يضمن بقائها واستمرارها في النشاط والذي يمكنها من الصمود في وجه المنافسة الشرسة التي عرفتها تلك الفترة، حيث تعرض الكثير من المنتجين الصغار غير قادرين على التنافس مع القدرات الآلة الى الإفلاس كما أن الكثير من المؤسسات الثانوية التي لم يكن بإمكانها تحديث طرق إنتاجها ومواكبه هذا هذه التطورات تم شرائها وابتلائها من طرف مؤسسات الكبيرة منها الأمر الذي أدى الى ظهور نوع جد من مؤسسات وهي مؤسسه حجم الكبير حيث تتميز من الخصائص تأتي على رأسها توزيع ملكيه رأس مالها عدد كبير من المساهمين وذلك استجابة للمتطلبات التمويلية التي فاقت بكثير القدرات التمويلية للفرد أو العائلة المالكة للمؤسسة، كما تميز أيضا بدرجة عالية من التعاقد التقني وتنوع كبير في وظائفها ونشاطاتها وغير ذلك وفي سياق مختلف انفصلت تدريجيا ملكية رأسمال المؤسسة عن سلطة القرار فيها، مما مثل تحولت كبيرا نتج عنه انتقال مهمة إدارة المؤسسة الكبيرة والحديثة من الفرد المالك لرأسمال الى جهاز إداري مشترك مكون من أعضاء يمكنهم التأثير على القرارات المتخذة بدون أن يكونوا من ملاك المؤسسة.

4.4 عودة المقاولة كنشاط تنافسي وبروز المؤسسة الصغيرة من جديد:

بالرغم من استمرار المؤسسات والمجموعات الصناعية والمالية الكبرى في الازدهار إلا أن ذلك لم يتسبب في الاختفاء الكلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل على العكس استطاعت هذه الأخيرة البقاء والاستمرار الى جانب المؤسسات الكبيرة هذا الأمر الذي فسروه مؤيدون لفكرة أفضلية الحجم الكبير للمؤسسة برغبة المؤسسات الكبيرة التي من مصلحتها الاقتصادية استمرار المؤسسات الصغيرة المنافسة لها فعادة ما يتم القضاء عليها بحرب الأسعار كما أن تواجد مجموعة من المؤسسات الصغيرة يمكن أن يشكل حاجزا يحمي المؤسسات المهيمنة على الأسواق من احتمال دخول منافسين جدد الى السوق وفي منتصف الثمانينات ظهرت المؤسسات الصغيرة بظهور الأزمة الاقتصادية التي أدت الى ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح المؤسسات الكبيرة لإعداد هائلة من العمال وذلك راجع للخسائر الفادحة التي تكبدتها هذه المؤسسات ذات الهياكل التنظيمية المثقلة بسبب نقص مرونتها وعدم قدرتها على الاستجابة للتطورات المتسارعة للأسواق والناتجة عن تطورات التكنولوجية التي عرفتها هذه الفترة حيث تعرضت هذه المؤسسات الى انتقادات كثيرة وبدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايدت الدراسات التي عملت على توضيح خصائصها التي سمحا لها بالبقاء الى جانب المؤسسات الكبيرة بل ومكنتها من الصمود في وجه المنافسة الشرسة التي فرضتها عليها هذه المؤسسات وعليه أصبحت عملية إنشاء مؤسسات صغيرة أو مقاولات احد أهم البدائل التي اتجهت الكثير من الدول الى تبنيها وتشجيع على ممارسة العمل المقاولاتي كحل للخروج من الوضعية التي وصل إليها الاقتصاد العالمي نتيجة المشاكل التي طرحتها المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال دورها الفعال في تنمية الاقتصاد والحد من الأزمات.

5.أهم مراحل ممارسة الفعل المقاولاتي:

يتكون المسار المقاولاتي من مجموعة من المراحل المتسلسلة، حيث نهاية كل مرحلة هي

بداية لمرحلة أخرى وهي كالتالي:[1]

- **المرحلة الأولى:** وتتمثل في النزعة المقاولاتية أي الميل نحو المقاولة وهي توليفة من الخصائص النفسية والخبرات المهنية التي تزيد من احتمال اختيار بعض الأفراد للمقاولة كمسار مهني.
- **المرحلة الثانية:** وتعكس التوجه المقاولاتي، وهو قرار الفرد حول احتمال الانتقال في يوم من الأيام نحو العمل المقاولاتي، ويفرق بعض الباحثين بين المرحلتين الأولى والثانية بوجود فكرة أو مشروع أعمال والشروع الشخصي للفرد في مسار إنشاء مؤسسة.
- **المرحلة الثالثة:** وتتمثل في القرار ويكون الفرد قد تقابل مع توجهه المقاولاتي وأكمل تشكيل فكرة المشروع بتحديد أدق التفاصيل وتعبئة مختلف الموارد " المالية، التسويقية ".
- **المرحلة الرابعة:** وتمثل العمل المقاولاتي، فهي تدل على الانطلاق الفعلي للنشاط والذي يترتب عنه إنتاج فعلي للسلع والخدمات.
- **المرحلة الخامسة:** تختلف هذه المرحلة حسب منطق كل صاحب مشروع، فهناك من تبنى السلوك المقاولاتي لسبب أو لآخر، وتجدر الإشارة الى أن المسارات المقاولاتية مختلفة باختلاف الأفراد والجماعات، حيث يمكن أن يتولد العمل المقاولاتي نتيجة حدث مفاجئ كعدم الرضا في العمل الفردي أو الجماعي.

5. معوقات النشاط المقاولاتي:

يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي" **روبرت ميرتون** "من الرواد الأوائل الذين اهتموا بدراسة المعوقات التي تواجه المؤسسة أو التنظيم، حيث أطلق عليها مصطلح " المعوقات الوظيفية" والذي يقصد به تلك " النتيجة التي تترتب على وجود احد جوانب النسق الاجتماعي، وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لتكامله أو توافقه أو استقراره وعليه واستنادا الى هذا التعريف فإن المعوق هو كل كيان أو نتيجة تشكل تهديد أو عائق لاستقرار النسق وتوافقه وتكامله لتحقيق

[1] إسحاق خرشي، **المقاولاتية**، ألفا للوثائق، طبعة 1، 2021، ص ص15-16

أهدافه[1]، وتتعدد المعوقات التي تواجه المقاولة والمقاول فمنها ما يتعلق بتأسيسها ومنها ما يعترض بقاءها وإستمراريتها وسنحاول الإشارة الى أهم هذه المعوقات في النقاط التالية:[2]

- صعوبة التمويل في اغلب هذه المقاولات حيث يتم بتمويل حكومي عن طريق الإقراض البنكي، غير أن البنوك تشترط ضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المشاريع هم في الطور الأول لا يملكون ذلك كما أن انعدام الخبرة والتجربة لدى اغلبهم في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المشاريع أمر قائم.
- ارتفاع كلفة رأس المال المقترض من البنك غالبا ما تكون أسعار الفائدة أكبر من التي تمنح للمؤسسات الكبيرة (لوجود المخاطرة في مثل هذه المشاريع.)
- الإجراءات الحكومية التي تقيد من حرية هذه المقاولات مما يحول دون نموها وخاصة بالبلدان النامية.
- الضرائب المرتفعة غالبا ما تعرقل استمرارية بقاء هذه المقاولات لأنها لا تتمتع بحجم رأس مال كبير.
- عدم الاستقرار الاقتصادي "التضخم" ارتفاع أسعار مواد الأولية غالبا ما يهدد هذه المقاولات ويحول دون تحقيقها للأرباح.
- المنافسة وخاصة في ظل التفتح الاقتصادي، وإبرام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.
- صعوبة تسويق المنتجات وهذا يرجع لمحدودية رأس مالها.
- ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى المقاولين أصحاب المشاريع أنفسهم خصوصا الشباب منهم.
- إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته وضرورته.

[1] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص94
[2] **مرجع نفسه**، ص95

خلاصة الفصل:

تعد المقاولة من العمليات الإنتاجية التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي والاجتماعي إذ تعد الأساس في تنمية المجتمع وتنمية الدخل القومي ودفع عجلة النمو الاقتصادي وتساهم في الحد من الأزمات الاجتماعية وعلى رأسها البطالة، حيث أصبحت كخيار تنموي إستراتيجي تتبعه العديد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، اليابان...وغيرها من الدول التي لها بصمة في العالم، وتعمل على تطوير هذا النشاط وتوسيعه وتشجيع المقاولين من خلال العديد من التسهيلات سواء من الناحية القانونية أو المادية وغيرها وتشجيع روح المبادرة بين الفرد والمجتمع إذ يساهم ذلك في تنشيط النسيج الاجتماعي للمجتمع وتحسين المستوى المعيشي لأفراده وتنمية الاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

المقاولة في الجزائر

- تمهيد

1. بروز المقاولة كقطاع تنموي
2. جهود الجزائر في دعم ومرافقة النشاط المقاولاتي
3. الصعوبات التي تواجه المقاول الجزائري.
4. اهم الدراسات السوسيوتنظيمية حول المقاولة في الجزائر

- خلاصة الفصل

❖ تمهيد:

سارعت الجزائر الى تبني فكر المقاولاتية، من خلال دعمها وتشجيعها على ولوج هذا النوع من النشاط الذي شهد إنتشارا واسعا في العديد من دول العالم المتقدمة، حيث برزت المقاولة في المجتمع الجزائري كبديل وظيفي لتحقيق التنمية وإنعاش الإقتصاد الوطني وذلك كنتيجة للإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر لتجاوز مختلف الأزمات الإجتماعية والإقتصادية الناتجة عن فشل وعجز سياساتها السابقة على بلوغ الفعالية وتحقيق التنمية ، مما أدى الى وقوع خلل وظيفي في مسار التنمية بالمجتمع وتأزم الأوضاع المعيشية وتفاقم نسبة البطالة وركود الإقتصاد الوطني، حيث إتجهت الجزائر الى تبني هذه السياسة القائمة على تحرير الإقتصاد وفتح مجالات الإستثمار أمام القطاع الخاص لمسايرة التحولات التي يشهدها الإقتصاد العالمي والإستجابة لمتطلبات السوق وحل العديد من المشاكل المطروحة في مختلف القطاعات، وذلك من خلال سن مجموعة من التشريعات القانونية والتنظيمية المدعمة والمنظمة لنجاح هذا الإنتقال، وتشجيع أفراد المجتمع على إنشاء مقاولاتهم من خلال تقديم الدعم المالي عبر منح وقروض وتسهيلات بنكية للقطاع الخاص.

وعليه سنحاول في هذا الفصل عرض المراحل التي عرفها النشاط المقاولاتي في الجزائر وأنواع المقاولين الجزائريون وفقا لهذه المراحل ثم التطرق الى الجهود التي بذلتها الجزائر في دعم ومرافقة النشاط المقاولاتي، وكذا مختلف الصعوبات التي يواجهها المقاول الجزائري، وفي الأخير سنهتم بعرض أهم الدراسات الفكرية المتعلقة بالفعل المقاولاتي في الجزائر.

1. بروز المقاولة كقطاع تنموي في الجزائر:

لم تحتل المقاولاتية مكانة بارزا في الخيارات التنموية بالجزائر بعد الاستقلال، إلا مع مطلع سنوات الثمانينيات من القرن الماضي بعد تخلي الجزائر عن نظام الإقتصاد الموجه الذي تسيطر فيه الدولة على سياسة الإقتصاد الكلي والنشاط التجاري وإنتقالها الى نظام إقتصاد السوق وهو نظام السوق الحر أي المنافسة الكاملة ويكون تدخل الدولة من أجل التنظيم والمراقبة، حيث رأت فيها السلطات حلا يمكنها الإعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الإقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية، نتيجة ضعف مردودية هذه الأخيرة من جهة والإنخفاض الحاد في أسعار المحروقات من جهة أخرى.

ولأن المقاولاتية ليست بالظاهرة المنعزلة، إنما توفر مناخ الإستثمار يعتبر شرطا أساسيا لتطويرها لذا قامت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات على المستوى التشريعي من أجل تهيئة الأرضية القانونية الملائمة أنشطتهم المقاولاتية ومؤسساتهم الخاصة، كما قامت باستحداث مجموعة من الآليات التي تسعى من ورائها الى ترقية المقاولاتية كإنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعديد من الأجهزة التي تعمل على دعم المقاولاتية والمتمثلة في أجهزة المرافقة وأجهزة الدعم وصناديق ضمان القروض في سبيل توفير المناخ المناسب لتطوير القطاع الخاص بشكل عام، وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص[1]، وإضافة لما سبق سنحاول إبراز أهم المراحل التي مرت بها المقاولة في الجزائر:

1.1 مرحلة ما قبل سنة 1988:

تميزت الساحة السياسية والإقتصادية في هذه المرحلة بتبني النهج الإشتراكي والاعتماد على المؤسسات العمومية، ففي ظل محدودية رأسمال الخاص ووفرة الموارد المالية الناتجة عن قطاع المحروقات قامت الدولة بلعب دور المقاول المالك لهذه المؤسسات والمسؤول عن إنشائها وتسييرها، حيث عمدت الدولة لإنشاء المؤسسات كبيرة الحجم فكان يطلق عليها اسم (صونا

[1] بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، **منظومة المقاولاتية**، مجلة الميدان لدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان 2019، ص368

وأخواتها) مثل سوناطراك، سونلغاز، سونليك، سوناكوم ...الخ وأصبح يطلق على هذا النوع من الإقتصاد تسمية الإقتصاد الثقيل، وأعتبر القطاع الخاص ونظام المقاولاتية قطاع هامشي وفرص نجاحه قليلة[1]، وإستمرت هيمنة القطاع العام الى غاية سنة 1982 أين تم إصدار أول قانون متعلق بالإستثمار الإقتصادي الخاص وهو قانون 11/82 المؤرخ في 21 أوت 1982[2]، لكن هذا القانون احتوى على مجموعة شروط غير محفزة هي:[3]

- ضرورة الحصول على موافقة مبدئية على كل المشاريع الإستثمارية.
- صعوبة تمويل المشاريع لا يتعدى 30% من قيمة المشروع.
- لا ينبغي أن تتجاوز قيمة المشروع 30 مليون بالنسبة للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو ذات الأسهم، و10 ملايين للمؤسسة التضامن.
- منع إمتلاك عدة مشاريع في نفس الوقت.

ومن بين إيجابيات ومكتسبات هذا القانون نجد:[4]

- الحق في إكتساب تجهيزات وفي بعض الحالات مواد أولية.
- الحصول على تصريح العام للواردات وأيضا نظام الواردات دون دفع.

ولقد تم في جويلية 1993 إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكفل بإعداد الإستراتيجية على المدى المتوسط والطويل لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها وتنويعها وترقيتها، وسنة 1987 تم إنشاء الغرفة الوطنية لتجارة المتعلقة بالاستثمارات الخاصة، عموما إن الإطار القانوني للإستثمار الخاص في الجزائر السائد ساهم بشكل كبير من الحد من بروز نظام المقاولة وتطور القطاع الخاص، وذلك نتيجة لشروط الإستثمار التي وضعتها

[1] عدمان رقية، **المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي**، رسالة ماجستير، تخصص علم إجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2008/2007، ص88

[2] دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وأفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة جزائر3، 2012/2011، ص 52

[3] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها

[4] ميار نعيمة،**الخلفية المهنية و الإجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة**، رسالة ماجستير تخصص علم إجتماع تنظيم و عمل، قسم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص82

الدولة للمستثمرين والتي لم تحمل في طياتها تسهيلات وإعانات كافية لتنشيط هذا النوع من الاستثمارات.[1]

2.1 مرحلة من سنة 1988 الى سنة 1996:

في هذه المرحلة انهار النظام الإشتراكي وتم غلق الكثير من المؤسسات العامة، وبدأ القطاع الخاص في الظهور كبديل لها في التنمية، وذلك كنتيجة لمجموعة من الإصلاحات التي مهدت لهذا الإنتقال، ومن بين أهم الإصلاحات التي جاءت بها السياسة التنموية الجديدة نجد:

– إصدار قانون90/10 المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي جاء بهدف إصلاح القطاع المصرفي حتى يتماشى مع متطلبات نظام إقتصاد السوق من خلال توفير الشروط الملائمة لترقية المبادرة الخاصة في الإستثمار حيث تضمن هذا مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات العامة بالنسبة للحصول على قروض وأسعار الفائدة.

– إصدار المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، حيث حمل هذا المرسوم العديد من الإجراءات لتشجيع الإستثمار في القطاع الخاص سواء كان محلي أو أجنبي، ومن بين هذه الإجراءات نجد إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI التي تعمل على دعم المستثمرين ومساعدتهم على إنجاز مشاريعهم من خلال إستفاء الشكليات اللازمة لذلك وهو ما يمكنهم من الإستفادة من المزايا الممنوحة، كما ينص هذا على إلغاء إجبارية الحصول على الموافقة المبدئية على الاستثمارات والإكتفاء بالتصريح لوكالة الترقية ودعم الاستثمارات.[2]

– تبني الإطار المرجعي والقانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994، ثم يليها تبني قانون الخوصصة 1995.[3]

وعليه قامت هذه القوانين بتجهيز الأرضية المناسبة لبداية بروز قطاع المقاولة كقطاع إستراتيجي هام يساهم في تحقيق السياسة الإقتصادية الجديدة.

[1] دباح نادية، **مرجع سابق**،ص 53-54
[2] **مرجع نفسه**، ص 56
[3] عدمان رقية، **مرجع سابق**، ص 89

3.1 مرحلة ما بعد سنة 2001:

بغرض إعطاء دفع جديد للقطاع الخاص قامت الدولة الجزائرية في هذه المرحلة بإدخال تعديلات جديدة من خلال إصدار قانون تطوير الإستثمار جاء تحت رقم 03/01، والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاء تحت رقم 18/01، وسنلخص في مايلي أهم التعديلات التي جاء بها هذين القانونين:[1]

- **قانون تطوير الإستثمار**: في 20 أوت سنة 2001 تم إصدار الأمر رقم 01/03 المتعلق بتطوير الإستثمار، المعدل والمتمم بالأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، يحدد هذا القانون الإطار العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة لسلع والخدمات وكذا في مجال الامتياز أو الرخصة، ويتحدد بموجبه مايلي:

– تقديم مجموعة من المزايا الكفيلة بتشجيع الإستثمار مع وضع نظام إستثنائي يسهر على تقديم مزايا خاصة للاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تطلب تنميتها خاصة من الدولة.

– ضمان حق المعاملة بالمثل بين المستثمرين الأجانب والجزائريين سواء منهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.

– إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

– إنشاء المجلس الوطني للإستثمار المكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمارات، وبسياسة دعم الاستثمارات، والموافقة على الإتفاقيات المبرمة بين المستثمر والوكالة التي تتصرف بإسم الدولة.

– إنشاء صندوق لدعم الإستثمار والذي يوجه لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كلفة المزايا الممنوحة للاستثمارات وخاصة تلك المتعلقة بأشغال المنشات الضرورية للإنجاز.

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** في 12 ديسمبر 2001 تم إصدار الرقم18/01 لتحديد الإطار القانوني الذي يعرف ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، **مرجع سابق**، ص 370

وماهية سياسة الدولة الكفيلة بمساعدتها وتدعيمها، وتعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حسبه بأنها مؤسسة تستوفي معايير الاستقلالية موجهة لإنتاج السلع والخدمات التي تشغل من شخص واحد الى 250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ملياري دينار، أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار[1]، ويستند هذا القانون على المعايير التالية:[2]

- إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مشاتل صناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد ضمان ترقيتها.
- إنشاء مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه والدعم والمرافقة.
- إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال توسيع مجال منح الإمتيازات عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد حصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء بنك معطيات خاص بها يتم توظيفه في سبيل دعم هذه المؤسسات، بالإضافة الى توسيع نطاق الإعلام والتشاور من خلال تكوين هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة والمكونة من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

ولقد ساهمت هذه القوانين في إرساء الإطار التشريعي لترقية المبادرة الخاصة كخطوة أولى وأساسية لنهوض بالقطاع المقاولاتي في الجزائر.

[1] بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، **مرجع سابق**، ص 370
[2] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص 178
[3] **مرجع نفسه**، ص179

2.جهود الجزائر في دعم ومرافقة النشاط المقاولاتي:

إن ممارسة النشاط المقاولاتي بفعالية والإستثمار في المشاريع وإنشاء مؤسسات يتطلب توفر بيئة مساعدة ومشجعة، حيث أن ممارسة العمل المقاولاتي ليست فقط لعوامل شخصية لكن أيضا وبالأساس هو عمل ومنهج يمكن تعلم قواعده والعمل على تنظيم تطبيقاته، ولذا فإن دعم وتشجيع النشاط المقاولاتي في مجتمع معين يتطلب توفر جملة من العوامل ومن بين هذه العوامل هو توفر مناخ أعمال تتناسق فيه مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية التي تعد أساسية، هذا الأمر الذي أدى الى زيادة وعي الدولة بضرورة إنشاء أجهزة لدعم النشاط المقاولاتي وهيئات لمرافقتها وتمويلها من أجل تذليل الصعاب والعقبات التي قد يواجهها المقاول، وبالتالي إجتهدت الجزائر لتأسيس أجهزة وبرامج دعم مختلفة للعديد من الصيغ الإستثمارية المقاولاتية، وهيئات لمرافقة هذا النشاط المقاولاتي وكذا صناديق لتمويله، التي تسعى بالأساس الى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه ضريبية لخلق المؤسسات الجديدة [1]، والتي سنحاول عرضها في ما يلي:

1.2 أجهزة الدعم لممارسة المقاولة في الجزائر:

لقد بذلت الجزائر جهود حثيثة من أجل ترقية الممارسة المقاولاتية في الجزائر، وذلك بإنشاء العديد من الأجهزة التي تعمل على تقديم المساعدة للأفراد الراغبين في الدخول في مجال المقاولة وتأسيس مشاريعهم الخاصة، وسنحاول عرض أهم هذه الأجهزة فيما يلي:

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:** هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01/03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلا عن الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخص بالإضافة الى

[1] محمد قوجيل، يوسف قريشي، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مخبر تأهيل الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الإقتصادي العالمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دس، ص8

الحوافز الضريبية وغير الضريبية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام[1]، ومن بين أهم الخدمات التي تقدمها ما يلي:[2]

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- إستقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.
- تبسيط الإجراءات الحصول على مزايا وتخفيف ملفات طلبها.
- تخفيض أجال الرد على المستثمرين من 30 يوما الى 72 ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، والى 10 أيام فيما يتعلق بمزايا الإستغلال.

- **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:** أنشأت الوكالة بموجب المرسوم رقم 96/296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مقرها بمدينة الجزائر ولديها 53 فرعا على مستوى الوطني، حيث تستهدف الشباب العاطلين عن العمل بين 19 سنة و35 سنة الذين يرغبون بإنشاء مشاريعهم الصغيرة الخاصة، وهو جهاز مهم خاصة أن 70% من العاطلين عن العمل هم دون سن 30 عاما، بالنسبة لشرط السن لحاملي المشاريع يمكن تمديدها الى 40 سنة إذا كان المشروع المقترح يولد ما لا يقل عن ثلاثة ثلاث وظائف دائمة، حيث تقدم ANSEJ مساعدات مالية من خلال القروض الممنوحة من البنوك المحلية المعتمدة، التي يتم فيها وضع ملفات الشباب حاملي المشاريع المؤهلة، كما تم إنشاء صندوق ضمان القروض في عام 1998 لتقديم مزيد من التسهيلات للمؤسسات

[1] محمد قوجيل، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص9
[2] الجودي محمد علي،**مرجع سابق** ص 72

الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمويل[1]، ومن بين المهام والخدمات التي تقدمها هذه الوكالة ما يلي:[2]

– دعم وتقديم المساعدة والمرافقة لشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيقهم لمشاريعهم الإستثمارية.

– إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار تركيب المشاريع، تطبيقا لخطة التمويل.

– تطبيق كل التدابير التي من شأنها أن تسمح برصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحداث نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفق للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

– تسيير تراخيص الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلاف المالي الموضوع تحت تصرفها.

– تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالإمتيازات التي يحصلون عليها.

– تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.

– تنظيم دورات لتعليم الشباب وتكوينهم أو تجديد معارفهم في تقنيات مع الهيئات والمؤسسات التي يمكن أن تستفيد من خلالها في إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع.

– تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع، كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.

– تشجع كل الأعمال والتدابير الأخرى الرامية الى ترقية إحداث الأنشطة وتوسيعها.

- **الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM:** التي تأسست في عام 2004 تتمثل مهمتها في تعزيز إنشاء المشاريع المصغرة في المناطق الحضرية والريفية، وتشجيع بروز

[1] محمد قوجيل، يوسف قريشي، **مرجع نفسه**، ص10

[2] الجريدة الرسمية،**المرسوم التنفيذي رقم 03-296 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003 المعدل و المتمم لمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و تحديد قانونها الأساسي، 2003**، ص ص6-7

الأنشطة الاقتصادية والثقافية التي تولد الدخل في المناطق الريفية، هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يركز على أساسا على الاعتماد على النفس والمبادرة الذاتية وروح المقاولة لهذا الغرض فإن القرض المصغر توفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي[1].

وفيما يلي سنوضح أهم المهام التي تعنى بها والخدمات التي تقدمها الوكالة الى منتسبيها:[2]

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم وذلك من خلال تكوين إعلانات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع وتحصيل الديون الغير مسددة في آجالها.

2.2 أجهزة مرافقة النشاط المقاولاتي في الجزائر:

قد يواجه المقاول العديد من التحديات والصعوبات عند شروعه في إنشاء مؤسسته أو إعداد مشروعه الاستثماري، حيث يحتاج المقاول المبتدئ الى الإرشاد والتوجيه فيما يتعلق بخطوات ممارسة المقاولة فيما يتعلق بالتخطيط وتنظيم وأشكال التمويل ومعرفة الأسواق المستهدفة. الخ، وعليه فإن خدمة المرافقة المقدمة للمقاولين هي العملية التي تسمح له بالتغلب وتجاوز هذه الصعوبات، حيث تهدف الى مساعدة المقاول على إنشاء مؤسسته وضمان إستمراريتها.

[1] محمد قوجيل، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص10
[2] الجريدة الرسمية، **مرجع سابق**، ص10

إذ تعرف على أنها مجموعة الخدمات المقدمة للمقاول من طرف هيئة المرافقة، هذه الخدمات تشمل مجالات عدة: المادية، الإستشارية والتكوينية...الخ هذه من جهة، ومن جهة أخرى تتمثل مهمتها في متابعة المقاول ومساعدته خاصة خلال مرحلة نمو مشروعه وتطوره، التي بدورها تنقسم الى نوعين هيئات عامة تابعة لدولة، وهيئات تتمثل في الخبراء المرافقين الخواص كمكاتب الخبراء، محاسبين محافظي الحسابات...الخ، ومن بين الهيئات المختصة التي اعتمدتها الجزائر من اجل تشجيع العمل المقاولاتي[1]، والتي سنلخصها فيما يلي:

– **مشاتل المؤسسات:** تم إنشاء مشاتل المؤسسات كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وفقا للمرسوم 07/03 المؤرخ في25 فيفري 2003، وتعرف بأنها أحد هياكل الإستقبال تقوم بتقديم محلات، مساعدات مختلفة وخدمات مكيفة مع الاحتياجات الخاصة للمؤسسات المنشأة حديثا[2]، وتكون المشاتل في أحد الأشكال الآتية:[3]

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في القطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرافية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل الدعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين الى ميدان البحث.

وتتكفل المشاتل بالمهام التالية:

– إستقبال وإحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة.

– إحتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات بصيغة الإيجار تحت تصرفهم يستفيدون منها.

– تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات مكتبية ووسائل الإعلام الآلي، الى جانب توفير التكنولوجيا الحديثة وكذا توفير الغاز والكهرباء والماء.

– تقديم إرشادات حيث تسهر على مرافقة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها.

[1] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص190

[2] بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، **مرجع سابق**، ص371

[3] بوعزة عبد الرؤوف،**مرجع نفسه**، ص ص190-191

ومن بين المشاتل التي قامت الجزائر بإنشائها سنة 2003 ما يلي: محضنة الأغواط، محضنة باتنة، محضنة البليدة، محضنة تلمسان، محضنة سطيف، محضنة عنابة، محضنة قسنطينة، محضنة الوادي، محضنة وهران، محضنة تيزي وزو، ورشة ربط الجزائر، ورشة ربط سطيف، ورشة ربط قسنطينة، ورشة ربط وهران.[1]

– **مراكز التسهيل:** تعد مراكز التسهيل مؤسسات عمومية ذات طابع إداري، أنشئت بمقتضى المرسوم التنفيذي 79/03 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات وتهدف الى تطوير الممارسة المقاولاتية وأيضا بإعلام ومرافقة ودعم حاملي المشاريع، وذلك من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركات الاستشارة ومؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجية والمالية والصناعية.[2]

هذا وتسهر مراكز التسهيل على القيام بالمهام وتقديم الخدمات التالية:[3]

– دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف عليهم ومتابعتهم.
– مساعدة المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء مرحلة التأسيس.
– مرافقة المقاولين في ميدان التكوين والتسيير.
– إعداد مخطط الأعمال عند الاقتضاء.
– تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق واستهداف الأسواق وتسيير الموارد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– تشجيع نشر المعلومات بمختلف وسائل الإتصال المتعلقة بفرص الإستثمار والدراسات الإستراتيجية والدراسات الخاصة بالفرع.
– مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المقاول وإهتماماته.

[1] مغاري عبد الرحمان،بوكساني رشيد، **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، دس، ص14
[2] **مرجع نفسه**، ص 15
[3] بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، **مرجع سابق**، ص371

وعليه تم إنشاء 14 من مراكز التسهيل في الجزائر على مستوي 14 ولاية سطيف، سيدي بلعباس، الشلف، جيجل، العاصمة، البليدة، الاغواط، بجاية، وهران، بومرداس، تيبازة، الوادي، قسنطينة، غرداية.[1]

3.2 أجهزة توفير القروض والتمويل البنكي:

اتجهت الجزائر الى الاعتماد على مجموعة من الآليات والصناديق التمويلية من أجل مساعدة المقاولين وضمان القروض البنكية لهم لتسهيل عملية الإستثمار وإنشاء مشاريعهم الخاصة، إذ تعد مسألة التمويل بالنسبة للمقاولين من بين أكثر المسائل التي تشكل تحديا وعائقا أمام ولوجهم لمجال المقاولة، وسنحاول في مايلي عرض أهم الصناديق والآليات التي اعتمدت عليها الجزائر لتسهل على المقاولين عملية التمويل البنكي والضمانات التي يمكن أن يقدمها أصحاب المشاريع للبنوك والتي تتمثل فيما يلي:

- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 6 جويلية 1994 تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1/94 المؤرخ في 11 ماي 1994، ويعتبر الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المهددون بفقدان مناصب عملهم بطريقة غير إرادية لأغراض إقتصادية، يشمل الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ثلاثة مديريات جهوية لها عدد من الوكالات الولائية، حيث يعمل على أداء مجموعة من المهام وهي عبارة عن مساعدات مالية من اجل تقليص خطر البطالة حيث يوفر أيضا المساعدة في إنشاء المؤسسات وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30-50 سنة، وتعمل CNAC على ضمان وتوفير جميع الظروف للتمكن من إنجاز المشاريع وضمان القروض لتمويل البنوك[2]، وتستند الإستثمارات المراد إنجازها في هذا الإطار حصريا على صيغة التمويل الثلاثي التي تربط صاحب المشروع والبنك والصندوق، من خلال التركيبة التالية:[3]

[1] مغاري عبد الرحمان،بوكساني رشيد، **مرجع سابق**، ص15
[2] محمد قوجيل، يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص10
[3] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها

- المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- تمويل الصندوق: 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع (في شكل هبة).
- تمويل البنك: 70% من التكلفة الإجمالية للمشروع (بفوائد منخفضة).

ويعمل صندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالقيام بالمهام وتقديم الخدمات التالية:[1]

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال.
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل.
- يمثل القرض على شكل هبة من 28-29%من التكلفة الإجمالية للمشروع.
- التخفيض في الفوائد البنكية.
- تقديم المزايا الضريبية (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة والتخفيض في التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الاستغلال) .

- التدريب والتكوين في مجال تسيير المؤسسات، أثناء تركيب المشروع وبعد إنشاء المؤسسة

- التصديق على المكاسب المهنية، حيث وضع هذا الإجراء بشراكة مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وهو بهدف تقييم وتحسين الخبرة المهنية لأصحاب المشاريع في المستقبل الذين لا يملكون إثبات الكفاءة (شهادة التأهيل، ديبلوم أو شهادة عمل).

- **الصندوق الوطني لضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-CGCI PME:** أنشئ صندوق الوطني لضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 الصادر في 19 أفريل 2014، وذلك كمبادرة من الدولة لضمان تغطية مخاطر عدم تسديد قروض الإستثمار التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهتم هذا الصندوق بتقديم جملة من الضمانات للبنوك والمؤسسات المالية التي تتكفل بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولين، حيث لا تتجاوز القروض القابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري، ومن بين

[1] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص194

المخاطر التي يعنى هذا الصندوق بتغطيتها هي: أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، أخطار التسوية القضائية للمقترض، حيث تصل نسبة تغطية الدين الغير مدفوع الممنوح للمؤسسات قيد الإنشاء الى 80%، في حين تكون نسبة الدين الغير مدفوع الممنوح للمؤسسة بهدف تطوير وتوسيع نشاطها تقدر ب 60%، هذا ويلتزم المقاول بدفع علاوة بنسبة 0.5% من القرض المضمون المتبقي لصالح الصندوق وذلك مقابل الضمان الذي يمنحه إياه.[1]

- **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:** قامت الدولة بإنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وذلك بهدف تسهيل عملية الإقراض والوصول الى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، إذ يعد من أهم الأدوات المالية التي إعتمدتها الجزائر لتوفير بيئة ملائمة لتطوير النشاط المقاولاتي.[2]

ويتولى هذا الصندوق مجموعة من المهام أهمها ما يلي:[3]

– التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في إنشاء هذه المؤسسات وتوسيعها أو تجديد الأجهزة.

– إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة.

– التكفل بمتابعة عمليات تحصيل المستحقات المتنازع عليها.

– متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق.

– ضمان متابعة البرامج التي تضمنها الهيئات الدولية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– ضمان الإستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من القروض.

– ترقية الإتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها.

[1] بوعزة عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، ص195
[2] **المرجع نفسه**، الصفحة نفسها
[3] **المرجع نفسه**، ص ص195-196

– القيام بكل عمل يهدف الى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الإستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

3. الصعوبات التي تواجه المقاول الجزائري:

اعتمدت الجزائر على عدة استراتيجيات من أجل تخفيض من مشكلة البطالة وخلق مناصب شغل، فاتجهت نحو المقاولاتية وذلك من خلال هيئات الدعم وتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تطرقنا إليها، بهدف دعم الشباب الراغبين في ممارسة المقاولاتية وإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم وتطويرها، ورغم الدعم الذي تقدمه هذه الهيئات إلا انه لا يزال المقاول الجزائري يواجه عدة صعوبات في ممارسته للنشاط المقاولاتي.[1]

ومن خلال دراسات السابقة وبالأخص دراسة الباحثة " **لونيسي ريم** " ارتأينا الى تلخيص وتقسيم الصعوبات الى 5 محاور تتمثل في:[2]

1.3 الصعوبات التمويلية: تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وحداثتها لذا فإن المؤسسات التمويلية تتعرض لجملة من المخاطر في حال تمويلها لذا تتجنب تمويلها، كما أنه في حال أقرضتها فإنها تفرض عليهم ضمانات تعجيزية والتي في أغلب الأحيان تكون غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع كاشتراط نسبة كبيرة من رأسمال أو ضمانات عقارية وعينة وغيرها، كما أن البنوك تفرض سعر فائدة كبير على القرض الممنوح لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لما سبق فتتميز إجراءات الحصول على القرض بطول المدة والتعقيد هذا ما يرهق كاهل المقاولين مما يؤدي إلى تخوفهم للإقدام على إنشاء مؤسساتهم الخاصة بهم.

[1] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **المقاول الجزائري بين الصعوبات والتحديات-دراسة حالة ولاية برج بوعريريج**، مقدمة في فعاليات ملتقى المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف – مسيلة -، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14 جوان 2020، ص9

[2] **مرجع نفسه**، ص ص9-10

2.3 الصعوبات الإدارية: تنشأ هذه الصعوبات نتيجة طول مدة الإجراءات المتعلقة بقبول المشروع من قبل الإدارة المسئولة على ذلك، وكذلك طول مدة الحصول على التراخيص الرسمية للنشاط في حال قبوله، مع كثرة الوثائق المطلوبة، بالإضافة الى تفشي ظاهرة الفساد والرشوة ما يؤدي الى قبول ومنح المشاريع لغير مستحقيها.

3.3 الصعوبات التشريعية: ويقصد بها كثرة التدخل الحكومي وثقل الإجراءات الإدارية وذلك من خلال فرض ضريبة كبيرة، بالإضافة الى نقص القوانين التي تحمي المنتوج الوطني من نظيره المستورد، ونقص القوانين التي تسهل اقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده أو توسيع قدرات الإنتاج، كما هناك نقص كبير في الإمتيازات الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية لتشجيع النشاط المقاولاتي.

4.3 الصعوبات الإجتماعية: وهي التي تنشأ نتيجة لعدم تلقي المقاول المساندة المادية والمعنوية من طرف مجتمعه، وهذا ما يجعله متخوفا من ردة فعلهم في حالة فشل المؤسسة وهذا ما يؤثر عليه سلبا على أدائه.

5.3 الصعوبات التسويقية: وهي ناتجة عن نقص خبرة المقاول في مجال مشروعه، بالإضافة الى إفتقاره للمعلومات والإمكانيات نتيجة عدم قيامه بالبحوث التسويقية كون هذه الأخيرة جد مكلفة مقارنة برأسمال الذي يمتلكه المقاولين.

الشكل (01): الصعوبات التى تواجه المقاول الجزائري

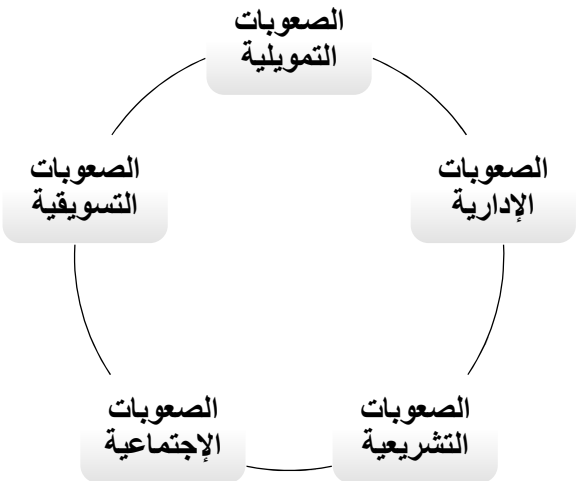

المصدر: الطالبة

4. أهم الدراسات السوسيوتنظيمية حول المقاولة في الجزائر:

عرفت ظاهرة المقاولة في الجزائر اهتمام العديد من الدارسين والباحثين في علم الإجتماع، حيث إهتموا بدراسة ظروف النشاط المقاولاتي في الجزائر والعوامل التي أثرت في بروزه، وكذا خصائص المقاولين، وسنحاول في مايلي عرض أهم الدراسات على النحو التالي:

1.4 دراسة جيلالي اليابس حول تكوين الطبقة البرجوازية الصناعية:

تعتبر دراسة جيلالي اليابس حول ظهور المقاولة البرجوازية الصناعية من الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بالمقاول الجزائري، وتشكل هذا النوع من المقاولة يرجع إلى التسهيلات التي قدمها القطاع العام (الدولة) إلى القطاع الخاص في كل المجالات بالإضافة الى كل أنواع الدعم[1]، ويعرف جيلالي المقاول على انه " ذلك الشخص الذي يجمع ثم يسير ويعيد إنتاج العوامل المكونة للعملية الإنتاجية "[2]، حيث أن هؤلاء المقاولين يسيرون مقاولاتهم عن طريق المزج بين الحديث والتقليدي، طبعا الحديث هو التكنولوجيا المستعملة في العمل المقاولاتي أما التقليدي فهو كل البناءات التقليدية وثقافية والدينية والقبلية، وهذا ما أشار إليه الباحث عند تميزه للمقاول البرجوازي الصناعي بأنه يستعمل " السياسة التوافقية لتسيير الموارد البشرية لمؤسسته " كما يعتبر المقاولة كيانا اجتماعيا قبل أن تكون كيان إقتصادي فهي تعد مجال متأثر بالأبعاد الإجتماعية والسياسية التي تكون الفكر المقاولاتي الخاص من أجل النهوض بالتنمية المجتمعية بشكل عام والمجتمعات المهنية بشكل خاص.[3]

كما يركز جيلالي اليابس على الرأسمال الاجتماعي ودوره في نجاح المقاولة، ولا يمكن أن ينجح المقاول إلاّ إذا حضر أرضية للمؤسسة، من تسيير أحسن للمصالح وللرأسمال وعلاقاته، وذلك بتزويج أولادهم من موظفين ساميين أو أبنائهم من إطارات في الدولة؛ إذ تعتمد هذه الفئة المقاولاتية البرجوازية على ثلاثة أسس يتضح هدفها من خلال:[4]

---

[1] إسحاق رحماني، **المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة ولاية البويرة**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة باتنة، 2017/2016، ص71

[2] Djilali Liabes, Entreprise Entrepreneurs Et Bourgeoisie Industrie "Sociologie de l'entreprendre" Tome1, 1988,p144

[3] إسحاق رحماني،**مرجع نفسه**،ص72

[4] Djilali Liabes, Capital Privé Et Patrons D'industrie En Algérie 1962-1982 (Alger, C R E A, 1984.pp549-553

- المشاركة الاقتصادية في بناء الدولة تحت لواء الوطنية والمواطنة .
- الأهمية الاجتماعية التي يحققها هذا الفعل في مساعدة الدولة على التقليل من مشكلة البطالة، وتحقيق الحاجات الاجتماعية.
- الاحتكار في كل القطاعات خاصة الاقتصادية منها، وهذا ما يجعل المقاول في لبس مابين حماية الفعل الاقتصادي والتجاري ومابين البعد السياسي والإيديولوجي في الممارسات الاقتصادية تحت مبدأ حرية المقاولة .

وفي الأخير نستنتج من دراسة جيلالي اليابس أن وجود المقاولة الصناعية البرجوازية مرتبط بالدولة والقطاع العام، وهذا من خلال العلاقة المتكاملة بين القطاع العام والخاص وهذا الأخير تطور في ظل الأول الذي ساعده على النهوض من خلال توفير كل أشكال الدعم التنموي، وتركيزه على شبكة العلاقات الاجتماعية التي دائما ما يبحث عنها المقاول البرجوازي.

2.4 دراسة جون بيناف المسار السوسيومهني لرؤساء المؤسسات الجزائريين:

كانت الجزائر بعد الاستقلال بلد بدون ثقافة مهنية وماضي صناعي وذلك راجع لقلة اليد العاملة المؤهلة للعمل الصناعي ولقد ركزت دراسة بيناف على معرفة الأصول الإجتماعية للمقاولين جزائريين، حيث قام الباحث ببحث ميداني حول 250 مقاول ومسير في منطقة العاصمة في سنوات 1970 بهدف معرفة الأصل الإجتماعي والمسار المهني للمقاول الجزائري في القطاع الخاص[1]، وذلك وفق مجموعة من المنطلقات السوسيولوجية والتي لخصها الباحث "كريم شويمات" في النقاط التالية:[2]

- معرفة الشروط الإجتماعية التي ساهمت في تكوين وتبلور طبقة من المقاولين الجزائريين.
- تحديد الأصول الإجتماعية لهؤلاء المقاولين.
- فهم التصرفات التي يتبناها هؤلاء المقاولون في سيرورة نشاط المؤسسة، معتمدا في ذلك على

[1] إسحاق رحماني، **مرجع سابق**، ص68
[2] كريم شويمات،**مرجع سابق**، ص109

مجموعة من المتغيرات المختلفة مثل: الأصل الجغرافي، المسار المهني، الإنخراط الحزبي...الخ.

واستنادا لما سبق توصل جون بيناف الى ثلاث نماذج من المقاولين الجزائريين هم:[1]

- **المقاولين التجار**: هذا النوع من المقاولين كانوا تجارا وآباؤهم تجار يتمركزن في الشرق الجزائري والجنوب الشرقي" قسنطينة بسكرة، واد سوف، مسيلة " ينحدرون من عائلات نبيلة، هذه الفئة بدأت بالعمل التجاري، وبعد ذلك توجهت للاستثمار في القطاع الصناعي بعد صدور قانون الإستثمارات سنة 1966 ومن خصائصهم أنهم يهتمون بإنشاء مقاولات ذات حجم صغير كمقاولات قطاع النسيج التي تتم بتكنولوجية بسيطة ولا تتطلب رؤوس أموال كثيرة، حيث يتراوح عدد عمالها من 50 إلى 100 عامل.

ونستنتج أن هؤلاء المقاولين ذوي الأصول التجارية هم غير متخصصين في العمل الذي يمارسونه، فهم أرباب عمل على شكل مقاول ممول فقط لممتلكاتهم، ودخولهم مجال الصناعة جاء بطريقة حتمية بسبب الظروف الاقتصادية للبلد بعد الاستقلال، فهم يمتلكون فكرا تجاريا.

- **المقاولون العمال**: من خصائص هذه الفئة أنهم كانوا موظفين في الإدارة إطارات وموظفين متوسطين، كما أنهم "تجار صغار من أصل ريفي ومن عائلات فقيرة، ينحدرون من منطقة القبائل والميزاب يمتلكون الخبرة في التجارة، يتبعون تقاليدهم ويشتركون مع أبائهم في فتح محلات تجارية وورشات حتى خارج مناطقهم كالتوجه مثلا للعاصمة، فهم يستغلون العديد من المناصب، أي هم موظفون اكتسبوا التجربة الكافية نتيجة خبرتهم في الصناعة الفرنسية، ورغم عدم امتلاكهم شهادات إلاّ أن هجرتهم مكنتهم من اكتساب العمل الصناعي.

وتخلت هذه الفئة عن العمل في القطاع العام متوجهين للعمل وإنشاء المقاولات وهذا لتحسين المستوى المعيشي وتقوية وطنيتهم أكثر بعد عودتهم من المهجر وفي هذا الصدد يقول بيناف" إن وجود مقاولين من أصل بسيط، ومن طبقات متوسطة وشعبية يعطي رأسمال الجزائري طابعا خاصا".

[1] Jean Penef , **Les chefs d'entreprise en Algérie** , In Acte du colleque : Entreprise et entrepreneurs en Afrique , Harmattan , Paris , 1983 , p573-578

- **المقاولون غير المسيرين:** تتمثل هذه الفئة في رؤساء الأعمال في ورشات أوربية هاجروا الجزائر ما بين 1962-1965، لكنهم لا يملكون خاصية التسيير لمؤسساتهم حيث يقومون بتفويض مهمة التسيير بالبحث عن مسيرين من عدة جنسيات، وحتى باختلاط رؤوس الأموال الأجنبية، حيث تمثل هذه الفئة 30 %من المقاولين، وقدم بيناف إحصائيات سنة 1976 بوجود 4000 مقاولا أغلبيتهم يملكون مقاولات توظف اقل من 50عاملا، كما توصل بيناف الى أن الهجرة هي سبب الأساسي وراء تكوين هذه الفئة المقاولة باحتكاكهم مع العمالة الفرنسة والأوربية وباكتساب تقنيات إنتاج جديدة، وأغلبهم من منطقة القبائل.

وما يمكن استنتاجه من دراسة جون بيناف انه قدم مسارا سوسيومهنيا للمقاول الجزائري من المرحلة الكولينيالية إلى غاية الثمانينات، فهناك مقاولون تجار قدامى وعمال تخصصوا في مهن معينة، تعلموا تقنيات الإنتاج ويقومون في نفس الوقت بتسيير مقاولاتهم ورؤوس أموالهم، وهناك مقاولين كونتهم الهجرة وتكونت لديهم رؤوس أموال في المهجر لا يملكون خاصية التسيير حيث يفوضون تقنيين لتسيير مؤسساتهم، ونلاحظ من دراسته أنه قدم أسباب منطقية لظهور المقاول الجزائري إلى القطاع الخاص الذي كان نتيجة حتمية الظروف الاقتصادية والسياسية منها صدور قانون الاستثمار الخاص لسنة 1966، كما أن المقاولة الجزائرية تتميز بذهنية المقاولة العائلية والاعتماد عليها كرأسمال اجتماعي ومادي للنهوض بالتنمية، فالمقاول يكون رب العائلة، وأفراد العائلة هم العمال إلاّ أ ّن المقاولة العائلية تفتقد إلى تكنولوجيات الإنتاج وتتخللها بعض الصراعات في علاقات العمل الاجتماعية، لكنها تقوي الروابط العائلية.[1]

3.4 دراسة أحمد بو يعقوب حول الإصلاحات الإقتصادية وبروز المقاولين الجدد:

من خلال دراسته للمقاولين الجدد يؤكد أحمد بأنه قبل الإصلاحات الاقتصادية كان من الصعب تحديد المعالم السوسيو-اقتصادية للمقاول الجزائري، ولكن مع الإصلاحات الاقتصادية

[1] إسحاق رحماني، **مرجع سابق**، ص71

ظهرت إلى الساحة الاقتصادية فئة مقاولين جدد تختلف عن المقاولين القدامى فتحرير الاقتصاد الجزائري بفضل الإصلاحات الاقتصادية وفتح الخوصصة سمح بظهور المقاولين الجدد وولوجهم عالم المقاولة وإنشاء المؤسسات بكل أنواعها الصغيرة والمتوسطة وتوصل الباحث إلى مجموعة من الخصائص تميزهم عن المقاولين القدامى[1]، متسائلاً إذ يمكن أن تصبح هذه الفئة قاعدة اقتصادية واجتماعية، وحاملة لمشروع اقتصادي في ظل الظروف الاقتصادية والبرامج السياسية وميكانيزمات التحول التي ظهرت فيها فئة المقاولين الجدد؛ ومن بين خصائص المقاولين ما يلي: [2]

– يختلف مستواهم التعليمي عن المقاولين القدامى، فمعظمهم مقاولين شباب حاملين لشهادات جامعية.

– أغلب المقاولون شبابا يحملون فكرا تجديديا وإبداعيا.

– أغلبهم ينتمون الى عائلات تمارس التجارة وحرفيين ونشاطهم الاقتصادي يتمركز في التجارة.

– يمتلكون مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومشاريع تعتمد على رأسمال اجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية عن طريق العائلة والشراكة، أما الذين ورثوا نشاطهم التجاري فتشكل مؤسستهم كمحل تجاري أو مشروع أو إعادة هيكلة.

– علاقة المقاول برأسمال هي علاقة بالمعنى الاقتصادي، أما اللغة الجديدة للمقاول هي أن الرأسمال لا بد أن ينتج رأسمال، واستهلاك الثروة والرفاهية لابد أن يؤجل لوقت لاحق.

– المقاولين كانوا إطارات سابقة في القطاع العام، يسيرون مؤسساتهم بشكل جيد وحتى عن طريق الشراكة في رؤوس الأموال، أما التجارة هي من نصيب المقاولين الذين ورثوا الأعمال التجارية.

– كذلك الخبرة التي يملكها المقاولون الإطارات السابقة، وحجم الأعمال الممارسة كلها عوامل التمييز ما بين المقاولين الجدد والقدامى.

[1] **مرجع نفسه**، ص74

[2] إسحاق رحماني، **مرجع سابق**، ص75

نستنتج من التحليل السوسيو–اقتصادي لأحمد بويعقوب أن أهم خصائص المقاولين الجدد المبدعين، الذين ارتبط ظهورهم بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الهدف منها فتح باب الاستثمار الخاص أكثر بوضع برامج إصلاحية سمحت للشباب بالولوج إلى عالم المقاولة، يتميزون بخصائص جعلتهم في قطيعة مع المقاولين القدامى من حيث المستوى التعليمي والأصل الاجتماعي وتنوع ممارسة النشاطات وتوسع فعلهم الاقتصادي والاجتماعي، بهدف النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4.4 دراسة أحمد هني بعنوان الشيخ ورب العمل:

تعد دراسة " احمد هني"هي الأخرى من بين أهم الدراسات التي تطرقت الى الممارسة المقاولاتية في الجزائر، حيث اهتم فيها الباحث بدراسة سير الإنتاج والعلاقات الناتجة عنه في المقاولات والمؤسسات الجزائرية، والتي ابرز فيها الصورة العامة لعقد الإنتاج والعلاقات الإنتاجية بين قوى العمل (أرباب العمل والعمال) ، والتي أشار الى أنها تقوم على بعدين هامين الأول منهما يتعلق بالإنتاج المادي في حين يرتبط الثاني بإنتاج مراكز اجتماعية، حيث بين الباحث في هذه الدراسة أن كل من المقاول والعامل لديهما مركز اجتماعي وتقوم عملية الإنتاج بإعادة إنتاج هذا المركز، حيث توصل في دراسته أن المقاول داخل مؤسسته هو بمثابة الشيخ في مقامه ومهامه يعمل وفق تقاليد المجتمع في رعاية عماله على شكل رعاية الأسرة أو القبيلة، يجب على باقي العمال أن يحترموه ويطيعوا أوامره وتعليماته حيث يقول في هذا الشأن ": عليهم أن يظهروا إخلاصهم لكي لا يوقفهم عن العمل...لا يسربون سر الإنتاج...لا يكسرون الآلات...لا يبذرون المواد، لا يكبحون ولا يسرقون" ويتجه المقاول من اجل ضمان إخلاصهم وولائهم الى التوظيف من العشيرة أو القبيلة التي ينتمي إليها، كما يهتم بعماله داخل وخارج المؤسسة من خلال توفير تحفيزات والعمل على خلق جو اسري يسوده التضامن العضوي أكثر من التضامن الآلي، كأن يساهم في تزويج احدهم أو إرسال آخر الى الحج أو العمرة أو أن يتدخل في حل مشاكلهم الخاصة، وبالتالي

تزداد قيمة واحترام هذا المقاول ويكتسي صفة الأب داخل الأسرة أو الشيخ الجليل في العشيرة الواجب احترامه وتقديره.[1]

خلاصة الفصل:

يعد النشاط المقاولاتي منبع للتنمية الإقتصادية والإجتماعية الأمر الذي جعله من أفضل وسائل الإنعاش الإقتصادي التي تتبعه الدول المتقدمة نظرا لقدرته على الجمع بين التنمية الإقتصادية وتوفير مناصب الشغل فضلا عن إمكانية قدرته على الإبتكار والإبداع والتجديد، حيث بذلت الجزائر ولازالت تبذل العديد من الجهود من أجل تشجيع القطاع الخاص وترقية النشاط المقاولاتي لكونه خيار تنموي إستراتيجي، حيث إهتمت في هذا الشأن بتبني سياسة تدعيمية بهدف تذليل الصعوبات والتحديات التي يواجهها المقاول الجزائري، وذلك من خلال إقامة هيئات مرافقة ودعم وكذا سن مجموعة من التشريعات القانونية المدعمة لنشاطه بالإضافة الى منح قروض وتسهيلات بنكية، حيث تهدف هذه السياسات والتسهيلات الى تشجيع أفراد المجتمع على ممارسة النشاط المقاولاتي وإنشاء المؤسسات صغيرة والمتوسطة وخلق الثروة التي تساهم بدورها في إثراء الناتج القومي للبلاد، ورغم هذه الجهود الحكومية والسياسات إلا أن الجزائر لم ترقى الى مستوى عالي في مجال المقاولة ولازالت متأخرا ولم يستطيع قطاع المقاولة بعد فرض نفسه كقطاع تنموي أساسي، وهذا راجع الى أن السياسة الحكومية المنتهجة ركزت على الجوانب المادية وأهملت الجوانب السوسيوثقافية التي يقوم عليها البناء المجتمعي الجزائري.

[1] بوعزة عبد الرؤوف،**مرجع سابق**،ص210

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

- تمهيد
  1. الدراسة الاستطلاعية.
  2. مجالات الدراسة.
  3. المنهج المستخدم.
  4. مجتمع الدراسة.
  5. أدوات جمع البيانات.
  6. عملية التحكيم.
  7. أساليب التحليل المستخدمة.
  8. خصائص مجتمع الدراسة.
- خلاصة الفصل.

تمهيد:

لاستكمال أي دراسة يجب تدعيم الجانب النظري منها، والذي يشمل التراث النظري والمعلومات المرتبطة بموضوع الدراسة، بالجانب الميداني الذي هو في مجمله محاولة للتحقق من صحة فرضيات الدراسة.

لهذا وبعد الإنتهاء من التطرق للجوانب النظرية التي تخص موضوع دراستنا والتي حاولنا فيها تسليط الضوء على أهم العناصر الأساسية التي تخدم هدف الدراسة، سأتطرق في هذا الفصل والذي يعد نقطة البداية في الدراسة الميدانية، حيث اشتمل كل من الدراسة الإستطلاعية ومجالات الدراسة والمنهج المستخدم، مجتمع الدراسة والأدوات التي وظفت لجمع البيانات والمعلومات، ثم تطرق الى أهم الأساليب الإحصائية التي أستخدمت في تفريغ وتحليل البيانات، الى جانب تقدير مستوى صدق الإستبيان حسب خبرة المحكمين للأخذ باقتراحاتهم في تعديل بنوده، وكذا خصائص مجتمع الدراسة، وهذا بهدف الوصول الى نتائج أكثر دقة ومصداقية.

1. الدراسة الإستطلاعية:

تعد الدراسة الإستطلاعية المرحلة التي تسبق إجراءات البحث وخاصة في البحوث الميدانية إذ تعد إحدى أهم الخطوات في عملية البحث العلمي بحيث تساعد الباحث على تحقيق البداية الصحيحة للبحث في الموضوع وهذا من خلال التعرف على الظروف التي سيتم فيها إجراء البحث، والتعرف على مختلف الصعوبات التي قد تواجه الباحث في إجراء دراسته وتطبيق أدوات بحثه كإجراء المقابلة الشخصية للتعرف على ظروف الأفراد الذين ستطبق عليهم هذه الأدوات، ومعرفة مدى استعدادهم ورضاهم عن الإجراءات التي ستتبع معهم، أي التعرف على خصوصيات مجتمع البحث وميدان الدراسة ومدى ملائمته للموضوع[1].

تعتبر الدراسة الإستطلاعية اللبنة الأولى التي ترتكز عليها الدراسات الميدانية، وتمهد الدراسات الاستطلاعية للبحث العلمي، كما أنها تعرف بالظروف التي سيجرى فيها البحث العلمي وتساعد على زيادة معرفة حول موضوع البحث، مما يتسنى للباحث الدراسة بشكل أعمق.[2]

إذ تعد الدراسة الإستطلاعية في ميدان العلوم الإجتماعية من أهم الخطوات التي على الباحث المرور بها من أجل بناء تصور عام حول موضوع الدراسة وكما تتيح له الفرصة لفك اللبس عن ميدان دراسة والتعرف عليه أكثر، فخلال الفترة الممتدة من 2024/04/09 الى 2024/04/21 قمت بإجراء دراسة الإستطلاعية حول ميدان الدراسة، فبعد إختيار موضوع دراسة تحت عنوان "دور الرأسمال الإجتماعي لطالب الجامعي في التوجه لممارسة المقاولاتية" مع الأستاذ المشرف وتعديله والموافقة عليه ومن ثم عرض الموضوع على اللجنة العلمية لمناقشة المواضيع وتعديلها، وبعد موافقة اللجنة عليه، قمت بالتوجه لجمع المادة العلمية حول الموضوع إضافة الى الدراسات السابقة التي ساهمت بشكل كبير في تشكيل التصور المبدئي ورسم مخطط أولي لدراسة، الى جانب الزيارات الإستطلاعية من أجل جمع البيانات المتعلقة بمركز تطوير المقاولاتية بجامعة

[1] عبد الرحمن سيد سليمان، **مناهج البحث**، عالم الكتب، القاهرة، 2014 ،ص96

[2] عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص32-33

تبسة والتعرف عليه وعلى مختلف أدواره وخدماته بالإضافة الى التعرف على الطلبة المنتسبين إليه الذين يشكلون مجتمع الدراسة، وقد مكنتني الزيارات الإستطلاعية وحضور الأيام الدراسية التي تجمع بين الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمدير مركز المقاولاتية بالإضافة الى الملتقيات و المؤتمرات على التعرف أكثر على مجال المقاولة وأهم صعوبات التي يواجهونها، كما مكنتني تقنية المقابلة من الإطلاع أكثر على الموضوع وفهم أكثر لدور الأوساط الإجتماعية في توجه الطلبة لممارسة الفعل المقاولاتي.

ويعد إجراء الدراسة الإستطلاعية أمر ضروري، حيث ساعدني في إعداد إستبيان أولي وتعديل بنوده حسب ما يخدم موضوعي قبل إجراء الدراسة الميدانية الفعالة.

2. مجالات الدراسة:

كل بحث سوسيولوجي لديه مجالات يتسم بها عن غيره من البحوث، إذ تتضمن دراستنا ثلاثة مجالات هي: المجال الجغرافي، المجال الزمني، المجال البشري.

❖ **المجال الجغرافي:** أجريت الدراسة الميدانية بمركز تطوير المقاولاتية CDE بجامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة–تأسست سنة 2015 كباقي جامعات الوطن، يتبع مركز تطوير المقاولاتية في الجامعة للعلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والإتصال والتظاهرات العلمية وهي رسميا تدار من طرف مدير مركز تطوير المقاولاتية هذا من جانب الجامعة، حيث يعد مركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة همزة الوصل بين جامعة تبسة والجهات الداعمة وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ومن مهام الأساسية لمركز تطوير المقاولاتية:

– المرافقة القبلية ويقصد بها تحسيس وتشجيع الطالبة الجامعيين من أجل الخروج تدريجيا من فكرة الوظيفة العمومية نحو الأعمال وخلف مؤسساتهم الخاصة بهم.

– تنظيم دورات تكوينية وتدريبية وذلك من أجل إيجاد فكرة ذات طابع إبداعي، وإنشاء المؤسسة وتبيان مراحل إنشائها وإعداد مخطط عمل، وتكوين الطلبة في التقنيات الحديثة ومجال تسيير المؤسسة.

– متابعة ومرافقة حيث يقوم فريق مركز تطوير المقاولاتية بمتابعة الطلبة حاملي الأفكار الإبداعية من أجل مساعدتهم على تجسيدها على أرض الواقع في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومشاريع إقتصادية.

❖ **المجال الزمني:** امتدت المدة التي تم إستغراقها في إجراء الدراسة الحالية بشقيها النظري والميداني من نوفمبر 2023 الى ماي 2024 وفق المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تم فيها اختيار موضوع الدراسة مع الأستاذ المشرف حيث قام بتعديله والموافقة عليه، ثم عرضه على اللجنة العلمية والبيداغوجية لإبداء رأيها حول موضوع الدراسة وتعديله والموافقة عليه في2023/11/21، بعد ذلك قمت بمجموعة من القراءات لجمع المادة العلمية والإطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، بهدف تكوين خلفية نظرية حول موضوع الدراسة، ووفق ما توفر لدي من معلومات حول الموضوع قمت بوضع خطة أولية للدراسة للإلمام بكل العناصر النظرية التي تخدم دراستي بشقيها النظري وتطبيقي.

المرحلة الثانية: الممتدة بين 2024/04/9 الى 2024/04/21 والتي تم فيها العديد من الزيارات الاستطلاعية من أجل الحصول على جمع المعلومات حول مركز تطوير المقاولاتية بجامعة تبسة والتعرف أكثر على خدماته التي يقدمها ودوره اتجاه الطلبة الراغبين في إنشاء مشاريعهم الناشئة وتعرف أكثر على الطلبة المنتسبين إليه ومعرفة تخصصاتهم، وبتاريخ 2024/04/23 قمت بإجراء مقابلات مع المدير من أجل التعرف أكثر على ميدان الدراسة والجوانب التي تخدم موضوعي مما سهل لي عملية بناء إستبيان يشمل محاور دراستي.

المرحلة الثالثة: وبعد المراحل السابقة وإجراء دراسات إستطلاعية ومقابلات، قمت ببناء الإستمارة الأولية وعرضها على الأستاذ المشرف وتعديلها ومن ثم عرضها على التحكيم حيث تم تصحيح بعض الأخطاء وتعديلها وتوزيع استمارات الكترونية على عينة تجريبية تبلغ 10 من الطلبة لتدارك الأخطاء وتعديلها، ومن ثم بناء الإستمارة النهائية وإرسالها لطلبة عبر بريد الإلكتروني من 2024/04/30 الى 2024/05/02 وتلقي الردود في الفترة الممتدة بين 2024/05/07 و2024/05/09، من ثم القيام بعملية التفريغ والتحليل الكمي والسوسيوتنظيمي وإستخلاص النتائج وقد دامت هذه المرحلة الى2024/05/24.

❖ **المجال البشري:** يعرف على أنه جميع مفردات الدراسة التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات التي تشترك في صفة معينة أو أكثر والتي تتطلب البحث والتقصي حولها بهدف جمع البيانات، ولا يقتصر المجال البشري فقط على أفراد العينة التي يعتمد عليها الباحث بل يتضمن كل من المبحوثين والخبراء والمتخصصين الذين يتم الرجوع إليهم لاستكمال البيانات.[1]

وعليه أجريت الدراسة الراهنة بمركز تطوير المقاولاتية بجامعة تبسة CDE والذي يضم 94 طالب الراغبين في إنشاء مؤسسات ناشئة.

3. منهج الدراسة:

إن البحث العلمي يستلزم مجموعة من القواعد والخطوات التي يجب أن يتبعها الباحث للوصول الى النتائج المستهدفة، ويعتبر المنهج العنصر الأساسي في تصميم البحوث فهو يعد وسيلة الباحث في ضبط البحث بصيغة عامة وضبط إجراءاته طبقا للقواعد المعيارية التي المميزة لكل منهج[2]، إذ أن عملية إختيار المنهج لا تتم بالصدفة وإنما تعتمد على طبيعة الظاهرة المدروسة والموضوع المراد بحثه.

[1] سماح سالم، **البحث الإجتماعي الأساليب-المنهج-الإحصاء**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص257
[2] سعد سليمان المشهدني، **منهجية البحث العلمي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2019، ص 23

وإنطلاقا من طبيعة الموضوع المدروس والذي نقوم من خلاله بوصف الظواهر التي تتمحور حول "دور الرأسمال الإجتماعي في توجه الطالب الجامعي نحو ممارسة المقاولاتية" رأينا أن أنسب منهج لدراسته هو **المنهج الوصفي** بحيث ساعدنا على وصف وتحليل الأوساط الإجتماعية التي ينشأ فيها الطالب الجامعي ودورها في توجيهه لممارسة الفعل المقاولاتي، بحيث يهدف هذا المنهج أساسا الى تحديد الوضع الحالي للظاهرة ويعمل على وصفها ويحتاج في تكميمه للبيانات الى مساعدة الطريقة الإحصائية التي تمكنني من ضبط النتائج وما يرفع من مصداقية البحث.

فالمنهج الوصفي هو طريقة لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول الى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج البحث.[1]

4. مجتمع الدراسة:

أجريت الدراسة الميدانية على مجتمع بحث مكون من الطلاب الراغبين في إنشاء مشاريع الناشئة والمنتمين لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة تبسة CDE، البالغ عددهم 94 مفردة موزعين على النحو الآتي: 64 طالبة و30 طالب، وبما أن هدف الدراسة هو التعرف على "دور الرأسمال الإجتماعي في توجه الطلبة الجامعين نحو ممارسة النشاط المقاولاتية"، وبما أن مجتمع الدراسة محدود جغرافيا ومفرداته قليلة ومع إمكانية إجراء الدراسة، فقد إنتهجنا أسلوب الحصر الشامل من أجل الحصول على نتائج أدق وأشمل، حيث تم توزيع الإستبيان على عينة تجريبية بلغت 10 مفردات تم إسترجاعهم في اليوم نفسه من أجل معرفة مكامن الغموض وتوضيحها ومن ثم تم إرسال باقي الاستبيانات عبر البريد الالكتروني الخاص بالطلبة وبعد تلقي الرد تم إستبعاد **13** أستبانة لم يتم الرد عليها من قبل الطلبة، ولهذا فالعدد الإجمالي للدراسة هو 81 مفردة.

[1] محي الدين مختار، **تقنيات البحث وكتابة التقرير في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص80

الجدول رقم(03): يبين عدد الاستبيانات الموزعة على الطلبة

	مجموع الاستبيانات	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات المفقودة
العدد	94	81	13
النسبة	%100	%86.2	%13.8

المصدر: الطالبة

5. أدوات جمع البيانات:

في البحوث الإجتماعية تتعدد وسائل وأدوات جمع البيانات، حيث أن إستعمال أي منهج في الدراسة يتطلب الإستعانة بأدوات ووسائل تمكنه من جمع المعلومات حول ميدان الدراسة، وذلك لكون النتائج التي تتوصل لها البحوث العلمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات، وهذا تماشيا مع طبيعة الموضوع المدروس وطبيعة البيانات المراد جمعها وفي الدراسة الراهنة اعتمدت على الأدوات المنهجية التالية:

- **إستمارة إستبيان:**

تعتبر إستمارة الإستبيان أحد الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها، حيث يعتمد الإستبيان على استنطاق الناس المستهدفين بالبحث من أجل الحصول على إجابتهم عن الموضوع والإستبيان نوعان الأول مباشر وهو الذي يوزع باليد مباشرة وميزاته أن نسبة مردوديته عالية والمفقود منه قليل، كما يجعل الباحث متأكد من أن

المبحوث هو الذي يجيب، أما الإستبيان الغير مباشر هو الذي يتم توزيعه عن طريق وسائل الإتصال كالبريد الإلكتروني حيث ترسل الى عناوين محددة للإجابة.[1]

ويعد الإستبيان من أدوات جمع البيانات شائعة الإستخدام في ميدان البحوث الإجتماعية كما أنه وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات قوامها الإعتماد على مجموعة من الأسئلة التي توجه لمفردات الدراسة لغية الحصول على بيانات معينة.[2]

وبناءا على طبيعة المنهج المتبع في الدراسة وطبيعة البيانات المراد جمعها، تم الإعتماد على الإستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وإختيار الإستبيان غير المباشر (الإستبيان الإلكتروني) نظرا لصعوبة التواصل مع المبحوثين وجها لوجه كون مجتمع الدراسة يشمل حتى الخريجين، ولقد إعتمدنا في الإستبيان على مقياس ليكرت الخماسي {ضعيف جدا، ضعيف، متوسط، قوي، قوي جدا}، والذي يعتبر أحد المقاييس الأكثر شيوعا إذ يتطلب من المبحوثين الإجابة على عبارات الإستبيان بالدرجة التي يروها مناسبة، وكون هذه العبارات يعبر عنها بمقياس ترتيبي قامت الطالبة بوضع الأوزان التي ترمز لها كالأتي: {ضعيف جدا 1، ضعيف 2، متوسط 3، قوي 4، قوي جدا 5}، وذلك بحساب الوسط المرجح من خلال حساب طول خلايا المقياس وذلك بحساب المدى وهو الفرق بين أعلى قيمة و اقل قيمة في المقياس ثم حساب حاصل القسمة 4 على 5 الذي ينتج عنه طول الفترة يساوي 0.8، حيث 4 تمثل عدد المسافات و5 تمثل عدد الإختيارات.

جدول رقم(04): يبين توزيع مجال متوسط إجابات الأفراد

الدرجات	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
القيم	1	2	3	4	5
المجالات	]1.8-1]	]2.6-1.8]	]3.4-2.6]	]4.2-3.4]	]5-4.2]

[1] لطفي بن لعوج، **مناهج وطرائق البحث في علم الإجتماع**، ألفا للتوثيق، الجزائر، 2020، ص194

[2] سماح سالم، **مرجع سابق**، ص144

وتمت صياغة إستمارة الإستبيان في شكلها النهائي والتي شملت 38 عبارة موزعة على أربعة محاور رئيسية حيث شمل مايلي:

المحور الأول: يتضمن البيانات العامة لأفراد مجتمع الدراسة ويضم هذا المحور 7 أسئلة تتمثل في {الجنس، السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي الجامعي، التخصص الجامعي، الأصل الجغرافي، مجال النشاط المقاولاتي}.

المحور الثاني: خصص لإختبار الفرضية الأولى حيث يتكون هذا المحور الموسوم ب للوسط العائلي دورا قويا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية من 11 عبارة.

المحور الثالث: خصص لإختبار الفرضية الثانية حيث يتكون هذا المحور الموسوم ب للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية من 10 عبارات.

المحور الرابع: خصص لإختبار الفرضية الثالثة حيث يتكون هذا المحور الموسوم ب للوسط الإعلامي دورا قويا في الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول من 10 عبارات.

- **المقابلة:**

تعتبر المقابلة إحدى أدوات البحث العلمي اللازمة لجمع المعلومات والبيانات عن الظاهرة المدروسة ويستعين العديد من الباحثين بالمقابلة كأداة بحثية لما تحققه من أهداف قد لا تمكن أدوات البحث العلمي الأخرى الباحثين من الحصول عليها[1]، وتعرف المقابلة بأنها "حوار لفظي أو مناقشة أو محادثة وجها لوجه بين الباحث القائم بالمقابلة وبين المبحوث أو مجموعة من المبحوثين، وذلك بغرض التوصل الى المعلومات[2]، وقد تم الإعتماد على المقابلة الحرة كأداة ثانوية مساعدة لجمع البيانات والمعلومات من ميدان الدراسة الى جانب إستمارة الإستبيان، حيث ساعدتني هذه التقنية في دراستي وخاصة في الدراسة الإستطلاعية، حيث قمت بطرح مجموعة

[1] سماح سالم، **مرجع سابق**، ص ص171-172

[2] [2] عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009،ص301

من الأسئلة بغرض الوصول الى معلومات أكثر كعدد الطلبة وتخصصاتهم ونوع نشاطهم المقاولاتي والتعرف أكثر على مركز تطوير المقاولاتية وعلى مختلف مهامه وخدماته التي يقدمها الى للطلبة.

6. عملية التحكيم:

من أجل السير المنهجي للبحث يتطلب من الباحث القيام بمجموعة من الخطوات المنهجية للتحقق من أن هذه الأداة التي سيعتمد عليها في جمع البيانات وضعت لتقيس ما وضعت لقياسه ويقوم الباحث بالتحقق من صدق الإستبيان بعدة أساليب من بينها عملية التحكيم أو ما تطلق عليها بالصدق الظاهري وهي خطوة لا يخلوا منها أي بحث علمي ويتم ذلك من خلال عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في ميدان دراسة الظاهرة، حيث يستفيد الباحث من ملاحظات المحكمين من خلال إضافة بعض الأسئلة، إعادة صياغة أسئلة، أو حذف أسئلة، وينبغي أن يشمل تحكيم الإستبيان نواحي الشكل والمضمون.[1]

وبعد بناء الإستبيان تم عرضه على الأستاذ المشرف من أجل تصحيحه وتعديل فيه، ليتم بعد ذلك عرضه على 08 أساتذة محكمين متخصصين في كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية بالقطب الجامعي الشهيد دريد عبد المجيد–تبسة–من أجل تقديم ملاحظاتهم وإقتراحاتهم من حيث تلاؤم عبارات الإستبيان مع موضوع الدراسة وأبعاده وفرضياته، كذلك من ناحية وضوح العبارات وخلوها من اللبس ومن المفاهيم التي تحمل العديد من الدلالات، من أجل بناء إستبيان نهائي يمكن توزيعه على جميع مفردات الدراسة.

[1] سماح سالم، **مرجع سابق**، ص147

الجدول رقم(05): يبين قائمة الأساتذة المحكمين

المحكم	الاختصاص	تاريخ التحكيم
مكلاتي فاطمة الزهراء	**علم اجتماع تنظيم وعمل**	2024/04/17
توايحية رابح	**تنمية موارد بشرية**	2024/04/18
صيد حسان	**علم اجتماع انحراف وجريمة**	2024/04/17
ميهوب نور الدين	**علم النفس العمل**	2024/04/18
منصر عز الدين	**علم اجتماع تنظيم وعمل**	2024/04/17
جفالي نور الدين	الأنثروبولوجيا	2024/04/17
لعموري أسماء	**علم اجتماع تنظيم وعمل**	2024/04/21
بن زاوي إبراهيم	**علم اجتماع تنظيم وعمل**	2024/04/21

المصدر: الطالبة

- **حساب الصدق:**

بعد عرض الإستبيان على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص وهذا بهدف تحديد مدى وضوح البنود وانتمائها للمحور وتقدير أن المقياس يقيس فعلا ما أعد لقياسه، حيث قام هؤلاء المحكمين بوضع ملاحظاتهم وتقديراتهم وطلبوا التعديل والتبديل في محتوى بعض البنود لتصبح أكثر ملائمة، وبناءا على ذلك تم إجراء التعديلات المطلوبة ليخرج الاستبيان بصورته النهائية، وقد تم حساب صدق الاستمارة بالاعتماد على صدق المحتوى "CVR" إحصائيا من خلال معادلة لاوشي "Laushi" كالتالي:

CVR= (ne-N/2)/ N/2

ne: عدد المحكمين الذين قالوا أن البند يقيس / **N**: العدد الإجمالي لعدد المحكمين

الجدول رقم(06): يبين حساب الصدق حسب المحكمين خاص بالبنود

رقم البند	Ne	N	CVR
08	8	8	1
09	8	8	1
10	8	8	1
11	8	8	1
12	8	8	1
13	8	8	1
14	7	8	0.75
15	8	8	1
16	8	8	1
17	8	8	1
18	8	8	1
19	8	8	1
20	8	8	1

1	8	8	21
1	8	8	22
1	8	8	23
1	8	8	24
1	8	8	25
1	8	8	26
1	8	8	27
1	8	8	28
0.75	8	7	29
0.75	8	7	30
0.75	8	7	31
0.75	8	7	32
0.75	8	7	33
0.75	8	7	34
0.75	8	7	35
0.75	8	7	36

37س	7	8	0.75
38	7	8	0.75

المصدر: الطالبة

صدق الأداة= (مجموع CVR/عدد العبارات).100= 91.13%

وحسب نسبة صدق الإستمارة التي كانت 91.13% وهي نسبة عالية، يمكن القول بأن الأداة صادقة وتقيس ما أعدت لقياسه من فرضيات حسب تقدير الأساتذة المحكمين وقابلة للتطبيق الميداني وذلك بعد التعديلات والإقتراحات القيمة التي قام بها المحكمين

أقروا أغلبية المحكمين على ملائمة بنود الإستبيان، وأبدوا بدورهم جملة من التعديلات والملاحظات.

الجدول رقم(07): يبين تعديل عبارات الإستبيان من قبل المحكمين

رقم البند	قبل التعديل	بعد التعديل
12	تقدم لي العائلة الدعم في حالة الخطر والفشل أو وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجهني في تجسيد مشروعي	تقدم لي العائلة الدعم في حالة وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجهني في تجسيد مشروع
20	تساعدني البرامج التعليمية على إكتساب مهارات تنظيمية وقيادية وتسييرية في مجال المقاولة	تساعدني البرامج التعليمية على إكتساب مهارات التخطيط، التنظيم، إتخاذ القرارات وإدارة المخاطر وحل المشكلات التي قد تواجهني

حيث قام الأستاذ "صيد حسان" بتعديل البند التالي: تقدم لي العائلة الدعم في حالة وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجهني في تجسيد مشروع بدلا عن تقدم لي العائلة الدعم في حالة الخطر والفشل أو وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجهني في تجسيد مشروعي، وطلب مني

أستاذ "جفالي نور الدين" تفصيل البند التالي: تساعدني البرامج التعليمية على إكتساب مهارات تنظيمية وقيادية وتسييرية في مجال المقاولة الى تساعدني البرامج التعليمية على إكتساب مهارات التخطيط، التنظيم، إتخاذ القرارات وإدارة المخاطر وحل المشكلات التي قد تواجهني، كما أفادنا الأستاذ "إبراهيم بن زاوي" في إعادة ترتيب بنود الإستمارة من خلال إقتراح نقل البند 11 أثرت علي العائلة في إختياري لنوع النشاط المقاولاتي في مكان البند 08 تساعدني العائلة على رفع الروح المعنوية وتشجعني على بذل جهود أكبر لتحقيق أهدافي وطموحاتي.

- **حساب الثبات:**

يقصد بثبات المقياس بأن يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه مرة ثانية على نفس أفراد مجتمع الدراسة وفي نفس الظروف، وبإعتبار أن الصدق يستلزم الثبات قمنا بحساب معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية، وبعد توزيع استمارات التجريبية على عينة من مفردات مجتمع الدراسة المكونة من 10 مفردات، لمعرفة إذا كانت أسئلة الإستبيان مترابطة، حيث تم تجزئة بنود الإستبيان الى جزأين البنود التي تحمل أرقام فردية والبنود التي تحمل الأرقام الزوجية من خلال حساب معامل سبيرمان براون بالإستعانة ببرنامج SPSS، وحساب معامل الإرتباط بيرسون الذي يساوي 0.858 باستخدام برنامج SPSS، ومن ثم حساب يدويا معامل التصحيح سبيرمان براون من خلال القانون التالي:

$$R=2r/(1+r)$$

$$R=1.716/1.858$$

$$R=0.923$$

ومن خلال حساب نسبة معامل تصحيح سبيرمان براون التي قدرت بنسبة 92%، وهذا ما يدل على أن الإستبيان قابل للتطبيق ميدانيا لأن درجة الإتساق الداخلي بين البنود قوية جدا مما يعني أن إستمارة الإستبيان جاهزة للتطبيق النهائي.

7. أساليب التحليل المستخدمة:

بعد جمع البيانات اللازمة من ميدان الدراسة، من خلال الأدوات المذكورة مسبقا " إستمارة الإستبيان ومقابلة "، وبغرض تحويلها الى معلومات لها دلالات علمية ومعرفية، حيث اعتمدت في الدراسة الراهنة في عملية تحليل وعرض النتائج المتحصل عليها على أسلوبين هما أسلوب التحليل الكمي وأسلوب التحليل الكيفي.

- **الأسلوب الكمي:** الإعتماد على برنامج SPSS في عرض خصائص مجتمع الدراسة من خلال حساب التوزيع التكراري والنسب المئوية بالإضافة الى إستخدام الأشكال الهندسية والتمثيلات البيانية، ومعادلة لاوشي لحساب صدق الإستبيان، وحساب معامل الإرتباط بيرسون ومعامل التصحيح سبيرمان لقياس ثبات المقياس وحساب مقياس المتوسط الحسابي لتحديد درجة الدور في كل عبارة وفي كل محور وحساب الإنحراف المعياري لتحديد درجة إستجابات المبحوثين ، والمقياس الإستدلالي كاي تربيع لجودة المطابقة.
- **الأسلوب الكيفي:** تجلى استخدامه من خلال تحويل وعرض وتفسير وتحليل ومناقشة الأرقام والنسب والمعطيات الإحصائية المتحصل عليها من ميدان الدراسة إلى دلالات علمية ذات صبغة سوسيوتنظيمية لاستخلاص النتائج.

8. خصائص مجتمع الدراسة:

1.8. عرض وتحليل بيانات المحور الأول:

❖ حسب متغير الجنس:

الجدول رقم (08): يبين توزيع أفراد مجتمع حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	30	%37
أنثى	51	%63
المجموع	81	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

الشكل رقم (06): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد الدراسة مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس

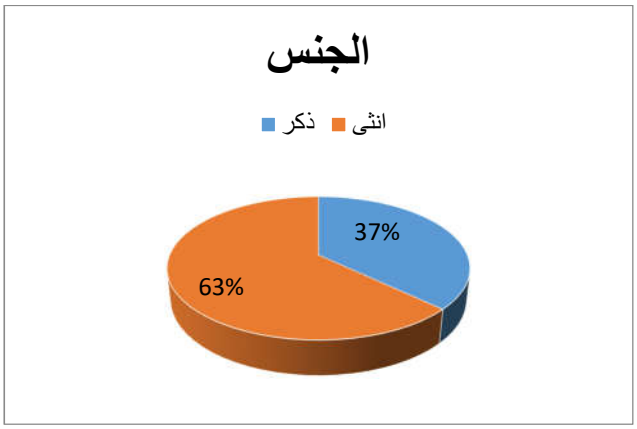

من خلال الجدول أعلاه وبالنظر الى تكرارات أفراد مجتمع الدراسة والبالغ حجمهم 81 مفردة، نلاحظ أن نسبة الإناث بلغت 63%، وقدرت نسبة الذكور ب37% وهي نسبة أقل مقارنة مع الإناث، وعليه يمكن القول أن النشاط المقاولاتي يستهوي فئة الإناث أكثر من فئة الذكور، وهذا قد يعود الى الخصائص التي يتميز بها كل جنس من جهة ويمكن أن نفسر من جهة أخرى هذا التباين في نسبة ممارسة النشاط المقاولاتي الى طبيعة البيئة السوسيوثقافية التي ينشط فيها هؤلاء الطلبة والتي برزت فيها تغيرات ثقافية تشجع على المساواة بين الجنسين وتطور النظرة الى أدوار الجنسين وتزايد مشاركة الإناث في مختلف مجالات الحياة مما تجعلها قادرة على ممارسة المقاولة، حيث ما توصلت إليه الإناث من مؤهلات علمية ومهنية أثبتت جدارتهن في الكثير

من المجالات بما في ذلك مجال الشغل والاستثمار، وذلك راجع لعدة عوامل منها رغبة جنس الإناث في تحقيق المكانة الشخصية والإجتماعية من خلال الإستقلالية وتعظيم الربح المادي بالإضافة الى إزدياد فرص حصول الإناث على التعليم والتدريب في مجال المقاولة وكذا حصولهم على الموارد المالية والشبكات الداعمة لممارسة المقاولاتية مثل برامج القروض والمنح، ومع التطور التكنولوجي أصبح من السهل على الإناث الحصول على المعلومات التي تخدم نشاطهن المقاولاتي مما يتيح لهن بدء مشاريعهم الخاصة والترويج لمنتجاتهن وخدماتهن وبناء علاقات وهذا ما يفسر تمكين جنس الإناث وتعزيز دورهن في المجتمع، في حين يمكن تفسير تراجع نسبة جنس الذكور في التوجه للممارسة النشاط المقاولاتي الى أنهم يميلون الى الحذر والاستقرار وذلك راجع لكثرة المسؤوليات الملقاة على عاتقهم مما لا تسمح لهم بالمخاطرة والمغامرة، ضف إلى ذلك أن النسبة الكبيرة من الذكور حاملي الشهادات يهتمون أكثر بالعمل في الهيئات النظامية كالشرطة، والجيش الوطني الشعبي، والحماية المدنية، والقطاع العمومي وغيرها.

❖ حسب متغير السن:

الجدول رقم(09): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	50	%61.7
من 25 سنة الى 35 سنة	31	%38.3
أكثر من 35 سنة	0	%0
المجموع	81	%100

الشكل رقم(07): منحنى بياني يمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير السن

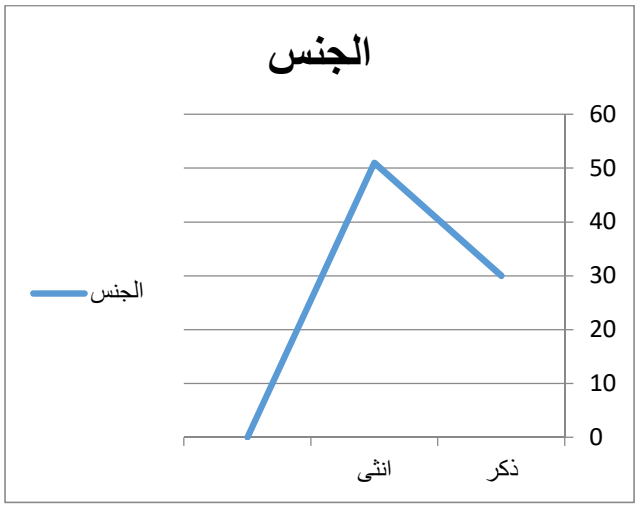

من خلال الجدول رقم(09) أعلاه يتبين أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة هم من الفئة العمرية أقل من 25 سنة بنسبة بلغت 61.7%، تليها الفئة العمرية التي يتراوح سنها بين 25 سنة و35 سنة بنسبة 38.3% ثم في الأخير الفئة العمرية التي تتجاوز سنها 35 سنة والتي لم نسجل فيها أي نسبة وذلك لعدة أسباب يمكن إرجاعها الى أن هذه الفئة العمرية من الطلبة تميل الى الإستقرار الوظيفي والابتعاد عن المخاطرة والحفاظ على مهنهم التي يشغلوها لما لهم من مسؤوليات، و تشكل الفئة العمرية اقل من 25 سنة غالبية الطلاب المستهدفين، وهذا قد يعكس ميلهم الى المخاطرة والمغامرة في سن مبكر بشكل أكبر وتعد الفئة الأكثر طموحا لتحقيق الإستقلال المادي وتحسين مستوى معيشتها، كونها تتمتع بالدعم وتوجيه من قبل الأوساط الإجتماعية المشكلة للبناء الإجتماعي الذي ينشطون فيه لبدء مشاريعهم الخاصة، حيث تتأثر هذه الفئة بتجارب المقاولين الناجحين مما يحفزهم على إتباع نفس المسار واعتبارهم مجال المقاولة خيار فعال في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة، وفي الأخير الفئة العمرية من 25 سنة الى 35 سنة التي بلغت نسبتها 38.3% وتعد نسبة معتبرة من الطلبة المتجهين لممارسة النشاط المقاولاتي، مما يدل ذلك على رغبتهم في البحث عن فرص جديدة لتحقيق النمو والتطور المهني وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق طموحاتهم الشخصية، إذ تمتلك هذه الفئة الخبرة العملية والتجارب المهنية التي قد تساعدهم على إنجاح نشاطهم المقاولاتي، ويظهر لنا جليا من الإحصائيات السابقة أنه كلما إرتفع السن كلما قلت الرغبة في المخاطرة واتجه أصحابها الى الإستقرار.

❖حسب متغير الحالة العائلية

الجدول رقم(10): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة العائلية

الحالة العائلية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	75	%92.6
متزوج	6	%7.4
مطلق	0	%0
أرمل	0	%0
المجموع	81	%100

الشكل رقم(08): أعمدة بيانية تمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة العائلية

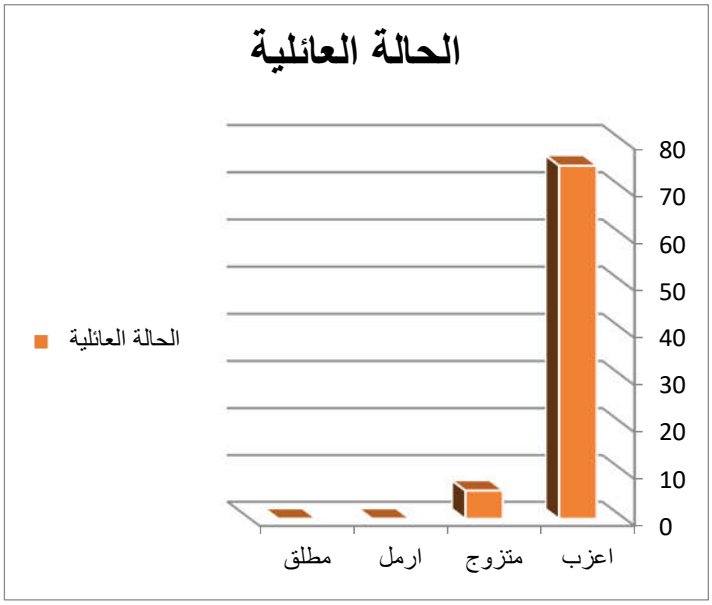

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

سجلنا في الجدول أعلاه أن أعلى النسب كانت لدى حالة " أعزب " وذلك بنسبة قدرت بـ :92.8% ويمكن تفسير ذلك بأن غلبا ما يكون لهذه الفئة قدر كبير من الحرية المالية والمهنية حيث لا تكون لديهم مسؤوليات عائلية التي قد تقيد قراراتهم مقارنة بالفئات الأخرى، ثم تليها حالة " متزوج " بنسبة ضعيفة قدرت ب 7.4%، في حين لم نسجل أي نسبة في حالتي " مطلق " و" أرمل " أي 0% لكل منهما، وهذا نتيجة لأن مجتمع بحثنا متعلق بفئة الشباب، فحسب الجدول رقم (09) حيث يبين أن الفئتين العمرية " اقل من 25 سنة " و" من 25 سنة الى 35 سنة " هي الفئتين التي تمثل غالبية الطلاب المستهدفين في دراسة، حيث يعيشون في هذه المرحلة

العمرية بشكل اكبر حالة عائلية تتجه الى العزوبة أو الزواج أكثر منها الى الطلاق أو الترميل و التي نجدها بكثرة عند ذوي سن المرتفع.

❖حسب متغير المستوى التعليمي الجامعي

الجدول رقم (11): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	6	%7.4
ماستر	75	%92.6
المجموع	81	%100

الشكل رقم (09): أعمدة بيانية تمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

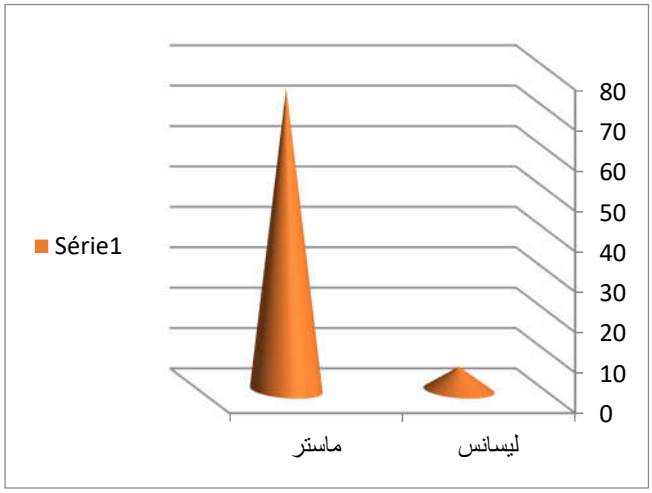

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

من خلال الجدول رقم () أعلاه فيما يخص المستوى التعليمي الجامعي باعتباره من أهم متطلبات لتوجه الطلبة لممارسة النشاط المقاولاتي في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة تبسة، بحيث يتضح أن أغلبية الطلبة هم من المستوى " ماستر " و ذلك بنسبة 92.6%، يليها المستوى التعليمي الجامعي " ليسانس" الذي بلغت نسبته 7.4%، ويمكن إرجاع ذلك الى أن الطلبة ذو المستوى العالي هم الأقرب لتوجه الى سوق العمل ومع نقص مناصب التشغيل وزيادة نسبة طالبي العمل أصبح التوجه المقاولاتي يعد الحل الأمثل والأنجع من أجل تحقيق أهدافهم وتعزيز مكانتهم داخل المجتمع من خلال الإستثمار في مشاريعهم الخاصة، وقد ترتبط نسبة الطلاب ذوي

المستوى الجامعي " ليسانس " برغبتهم في مواصلة مشوارهم الدراسي وإكتساب مهارات مختلفة وتطلع الى فرص وظيفية أفضل من أجل تحقيق طموحاتهم إذ يميلون الى الإستقرار، وعدم الإستعداد للمجازفة.

❖ حسب متغير التخصص الجامعي:

الجدول رقم(12): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الجامعي

التخصص الجامعي	التكرار	النسبة المئوية
علوم بيولوجية	34	%42
علوم تسير	16	%19.8
هندسة مدنية	7	%8.6
هندسة ميكانيكية	13	%16
هندسة منجمية	11	%13.6
المجموع	81	%100

الشكل رقم(10): دائرة نسبية تمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص الجامعي

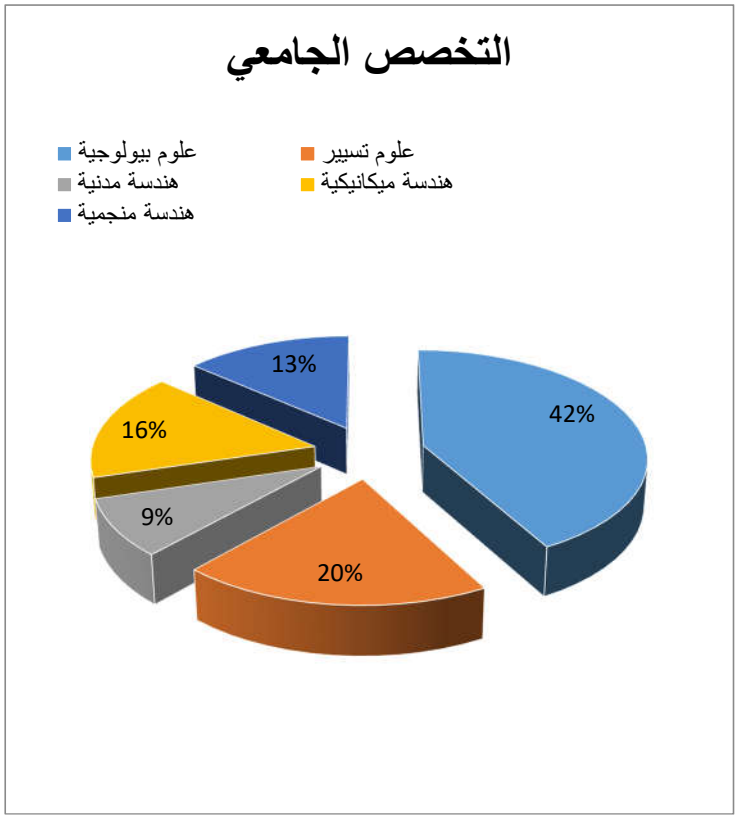

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتبين من الجدول رقم(12) أعلاه والشكل الموضح فيما يخص توزيع متغير التخصصات الجامعية بين طلاب جامعة تبسة أصحاب المشاريع الناشئة، حيث يمثل تخصص العلوم البيولوجية نسبة 42% وهي النسبة الأعلى في مجتمع الدراسة، يليها تخصص علوم التسيير بنسبة 20% ثم تخصص هندسة ميكانيكية بنسبة 16% وفي الأخير تخصص هندسة منجمية وهندسة مدنية بنسبة 13.6% و8.6%على التوالي، مما يدل ذلك على إرتباط التخصصات العلمية بتوجه الطلبة نحو ممارسة الفعل المقاولاتي إذ لكل تخصص خصائصه ومجموعة من المهارات التي ينشأ الطالب عليها وتفتح له المجال أمام استثمار في مشاريعهم الخاصة، فتخصص العلوم البيولوجية يوفر لطلبة مهارات واسعة في مجال البحث والتطوير مما يجعلهم أكثر ميلا لبدء مشاريعهم الخاصة في مجالات متعددة مثل التكنولوجية الحيوية، الزراعة، وغيرها، كما تقدم تخصصات الهندسة الميكانيكية مهارات تصميمية وتقنية قوية مما قد يجعلهم أكثر قدرة على تطوير منتجات جديدة وابتكار حلول تقنية لمشكلات واقعية، وتزود تخصصات هندسة المناجم بمعرفة شاملة في مجال استخراج المعادن والموارد الطبيعية، مما قد تفتح فرص لبدء مشاريع مقاولاتية في مجال التعدين والطاقة، كما يقدم تخصص الهندسة المدنية لطلبة مهارات تصميم وبناء البنى التحتية والقيام بمشاريع في مجال العقارات والإنشاءات، وفي الأخير تخصص علوم التسيير الذي يعمل على تعزيز المهارات الإدارية والمالية التي تجعله أكثر قدرة على إدارة نشاطه المقاولاتي بفعالية.

❖ **حسب متغير المنطقة الجغرافية**

جدول رقم(13): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المنطقة الجغرافية

المنطقة الجغرافية	التكرار	النسبة المئوية
حضرية	53	%65.4
شبه حضرية	28	%34.6
ريفية	0	%0
المجموع	81	%100

شكل رقم(09): أعمدة بيانية تمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير المنطقة الجغرافية

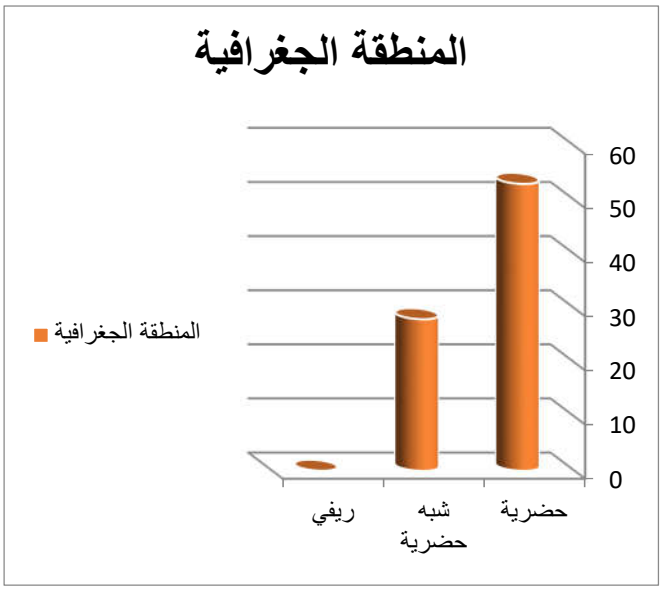

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

تشير نتائج الجدول أعلاه والشكل الموضح الى أن 65.4% من أفراد مجتمع الدراسة يقيمون بالمناطق الحضرية، في حين سجلنا نسبة مقبولة تقدر ب38.6% من أفراد مجتمع الدراسة المقيمون بالمناطق الشبه حضرية، أما المناطق الريفية لم نسجل فيها أي نسبة 0%، ويمكن تفسير هذا التوزيع بأنه في المناطق الحضرية والمناطق الشبه حضرية هناك إنتشار واسع للجامعات والمعاهد التي تعد بيئة داعمة للطلبة لبدء نشاطهم المقاولاتي كونها تساهم بشكل كبير في فتح المجال للطلبة لدخول مجال المقاولة بالإضافة الى توفر وتنوع فرص العمل حيث في هذه المناطق تتركز المؤسسات الخاصة بشكل كبير مما تساهم في إنتشار الثقافة المقاولاتية على عكس المناطق الريفية، كما يتمتع الطلاب المقيمون في كل من المناطق الحضرية والشبه حضرية

بشبكة علاقات أوسع وفرص أكبر للتواصل مع الأفراد الناجحين في مجال المقاولة وتوفر الموارد اللازمة لبدء مشاريعهم مثل التمويل والدعم.

❖ **حسب متغير النشاط المقاولاتي**

جدول رقم(14): يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير نوع النشاط المقاولاتي

نوع النشاط المقاولاتي	التكرارات	النسبة المئوية
الصناعة	39	%48.1
البناء والأشغال العمومية	06	%7.4
الخدمات	18	%22.3
الطاقة	12	%14.8
الزراعة والصيد البحري	06	%7.4
المجموع	81	%100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

شكل رقم(10): أعمدة بيانية تمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير النشاط المقاولاتي

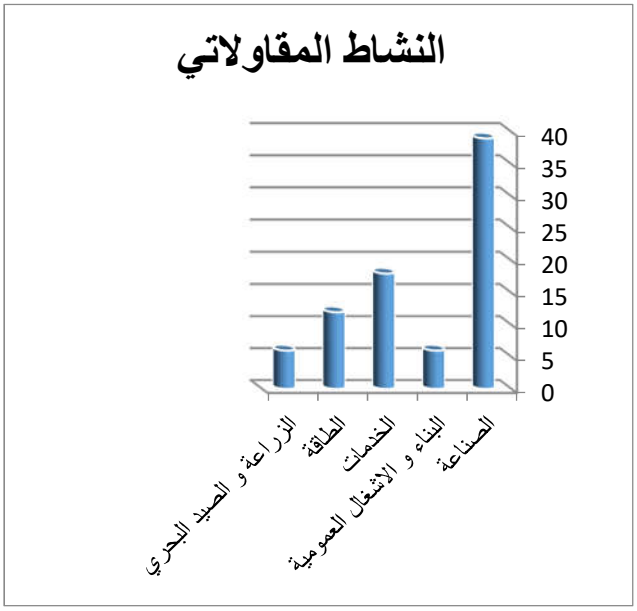

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة قد سجلت في نوع النشاط المقاولاتي كانت في المجال الصناعي وذلك بنسبة قدرت بـ48.1% مما يدل على أن أغلبية الطلبة يفضلون هذا المجال كونه يعد من أهم القطاعات الإقتصادية وهناك طلب كبير على منتجات الصناعية في

الأسواق المحلية والعالمية وحسب معطيات الجدول رقم(12) الذي يبين أن أغلبية الطلبة تخصصهم الجامعي هو العلوم البيولوجية هذا ما يفسر ميول نشاطاتهم لقطاع الصناعة، تليها نسبة 22.3% من الطلبة الذين صنف نوع نشاطهم المقاولاتي في مجال الخدمات كونه يعد من القطاعات التي تتطلب رأسمال مادي أقل مقارنة بباقي القطاعات مما يسهل على الطلبة بدء مشاريعهم الخاصة، ثم سجلنا نسبة 14.8% من الطلبة الذين صنف نوع نشاطهم المقاولاتي في قطاع الطاقة، ثم سجلنا نسب متساوية في كل من القطاعات التالية: قطاع البناء والأشغال العمومية بـ7.4% وقطاع الزراعة والصيد البحري بـ7.4%، بالإضافة الى أنه يمكن تفسير هذه النسب المسجلة انطلاقا من الجدول رقم (13) الذي يبين أن أغلبية أفراد مجتمع الدراسة يقيمون في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية مما يقلل من إهتمامات الطلبة بمجال الزراعة التي ترتبط أكثر بالمناطق الريفية، وهذا ما يفسر أيضا توجههم الى ممارسة الأنشطة في مجال الصناعة وقطاع الخدمات وقطاع الطاقة لأنها تتناسب مع البيئة التي يتمركزون فيها، ضف الى ذلك أن تراجع نسبة الطلبة في قطاع البناء والأشغال العمومية الى أن هذا القطاع يتطلب استثمارات وتجهيزات تقنية وبنية تحتية مما قد يكون عائقا أمام الطلبة الذين لا يمتلكون الموارد الكافية إضافة الى التعقيدات التنظيمية والإدارية.

خلاصة الفصل:

يعتبر تحديد الإجراءات المنهجية المتبعة في الدراسة بدقة وتحليلها وتوضيحها، من الخطوات المهمة لرسم حدود الدراسة من خلال مجالاتها الثلاث "المجال المكاني، المجال الزماني، المجال البشري"، والمنهج المتبع، إضافة إلى مجتمع الدراسة والأدوات المتبعة، ثم التطرق إلى عملية التحكيم وذلك بحساب صدق وثبات المقياس، وأخيرا التطرق إلى أسلوبي التحليل الكمي والكيفي المستخدم في معالجة البيانات، وكل هذا يأتي كمدخل للانتقال إلى المراحل المتعلقة بجهد الباحث في عرض وتحليل ومناقشة النتائج المتوصل إليها والتحقق من صحة الفروض الموضوعة.

الفصل السادس

عرض و تحليل ومناقشة نتائج

الدراسة

1. عرض وتحليل نتائج المحور الثاني:

الجدول رقم(15): يبين التحليل الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة حول دور الوسط العائلي في دعم الطالب المقاول لتوجه للممارسة المقاولاتية

الرقم	التكرار والنسب المئوية	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع م	الدرجة
		ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا				
08	ت	17	12	15	25	12	3.04	1.382	7.086	قوي
	ن	%21	14.8 %	18.5 %	30.9 %	%14.8				
09	ت	0	3	3	52	23	4.17	0.667	79.543	قوي
	ن	%0	%3.7	%3.7	64.2 %	%28.4				
10	ت	1	4	9	35	32	4.15	0.896	63.877	قوي
	ن	%1.2	%4.9	11.1 %	43.2 %	%39.6				
11	ت	3	4	21	40	13	3.96	0.931	56.963	قوي

				% 16	49.5 %	25.9 %	%4.9	%3.7	ن	
قوي	53.765	0.711	4.28	33	40	6	2	0	ت	**12**
				%40.7	49.4 %	%7.4	%2.5	%0	ن	
قوي	85.852	0.757	4.05	21	46	12	1	1	ت	**13**
				%25.9	56.9 %	14.8 %	%1.2	%1.2	ن	
قوي	24.123	1.121	3.23	9	28	26	10	8	ت	**14**
				%11.2	34.5 %	32.1 %	12.3 %	%9.9	ن	
قوي	10.790	1.425	2.72	11	24	22	15	9	ت	**15**
				%13.6	29.6 %	27.2 %	18.5 %	11.1 %	ن	
قوي	95.111	0.827	3.88	14	50	12	3	2	ت	**16**
				%17.3	61.7 %	14.8 %	%3.7	%2.5	ن	
قوي	70.259	0.636	4.09	19	51	10	1	0	ت	**17**

	ن	%0	%1.2	12.3	%63	%23.5				
18	ت	1	1	8	48	23	4.12	0.731	97.951	قوي
	ن	%1.2	%1.2	%9.9	59.3 %	%28.4				
إجمالي المحور							3.76	0.646	69.926	قوي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضمن الجدول أعلاه عددا من العبارات تتعلق بإختبار صحة الفرضية للوسط العائلي دورا قويا في دعم الطالب المقاول في التوجه للممارسة المقاولاتية، ويمكن تحليل هذه الفرضية وفقا لنتائج هذا الجدول كما يلي:

البند رقم 08: سجلت عبارة " **أثرت علي العائلة في إختياري لنوع النشاط المقاولاتي**" متوسط حسابي متوسط قدر ب3.04، في حين بلغ الإنحراف المعياري 1.382 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب7.086 أقل من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى عدم وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 30.9% و14.8% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الذين يرون أن العائلة أثرت عليهم في إختيار لنوع النشاط المقاولاتي، وهذا يشير الى أن العائلة تلعب دورا مهما في دفع الطالب نحو إنشاء مقاولة ويكون ذلك من خلال عملية التنشئة الإجتماعية التي ترسخ القيم وسمات المقاولاتية مما تجعل الطالب يفكر في إنشاء مقاولته الخاصة التي تتناسب مع ميوله وطموحاته ويرون فيه فرصا كبيرة للنجاح، وينقلون هذه الخبرة والمعرفة الى

أبنائهم مما يجعلهم أكثر إستعداد لاختيار هذا المجال وهناك من يستمر ويحافظ على المشروع العائلي كموروث إقتصادي يستمر أبا عن جد، وكرأسمال رمزي، بينما ترجع كل من نسبة21% و14.8% من الطلبة الذين أجابوا بأن العائلة لا تؤثر في إختيارهم لنشاطهم مما يدل على أن إختيارهم عبارة عن مبادرة فردية، والى إمتلاكهم للحس المقاولاتي التي عززتها سياسة الدعم المنتهجة من طرف الدولة لخلق مؤسسات خاصة وهذا ما توصلت إليه دراسات ميدانية لكل **جيلالي اليابس وأحمد يعقوب** الذين أشاروا في تحليلاتهم أن الدولة صنعت مقاولين جدد إنطلاقا من إصلاحات الثمانينات، بالإضافة الى رغبتهم الشخصية في أيجاد عمل وتحقيق ذاتهم ومكانتهم الإجتماعية.

البند رقم 09: سجلت عبارة " **تساعدني العائلة على رفع الروح المعنوية وتشجعني على بذل جهود أكبر لتحقيق أهدافي وطموحاتي**" متوسط حسابي قوي قدر ب4.17، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.667 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب79.543 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب7.815الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 64.2% و28.4% من إستجابات الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع مؤسسات الناشئة يرون أن العائلة تساعدهم في رفع الروح المعنوية وتشجعهم على بذل جهود أكبر لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم بدرجة قوية وقوية جدا على التوالي باعتبار أن العائلة أصبحت مقوم لنشر الثقافة المقاولاتية الذي يؤمن بقدراتهم ويوفر لهم شعورا بالإنتماء والدعم مما يعزز هذا الإيمان والدعم ثقة الطلاب بأنفسهم ويكسبهم جملة من القيم الشخصية ويحفزهم على بذل المزيد من الجهد لتحقيق أهدافهم وتجسيد نشاطهم المقاولاتي، وفي المقابل نسبة 3.7% من الطلبة يرون أن العائلة لا تساعدهم في رفع الروح المعنوية ولا تشجعهم على تحقيق أهدافهم وطموحاتهم ويفسر ذلك الى وجود فجوة بين أفراد هذه

العائلات وغياب التضامن الآلي حسب **دوركايم** فيما بينهما بحيث يكون كل فرد حرا في قراراته ويفعل ما يشاء ويتحمل مسؤولية قراراته.

البند رقم 10: سجلت عبارة " **تساعدني العائلة على إقتناء مختلف متطلبات مشروعي المقاولاتي كالوسائل والمعدات وغيرها**" متوسط حسابي قوي قدر ب4.15، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.896 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب63.877 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 43.2% و39.5% من إجابات الطلبة أصحاب مشاريع مؤسسات الناشئة المنتسبين لمركز تطوير المقاولاتية يرون أن العائلة توفر لهم مختلف متطلبات مشروعهم المقاولاتي كالوسائل والمعدات وغيرها بدرجة قوية وقوية جدا على التوالي، وهذا راجع الى أن الطلبة في بداية مشاريعهم يواجهون صعوبات من ناحية المادية وإقتناء متطلبات مشروعهم ويتعذر عليهم تأمين التمويل اللازم من المصادر الخارجية كالبنوك والوكالات وإيجاد مستثمرين، هذا ما يجعلهم يعتمدون على الدعم العائلي لتوفير الموارد المالية اللازمة كبداية تسهل مسارهم نحو تجسيد نشاطهم المقاولاتي من أجل تجاوز مختلف الصعاب وتحقيق الاستمرارية، في حين أفادت نسبة 4.9% و1.2% من إجابات الطلبة في كونهم لا يتلقون دعم مادي من قبل عائلتهم بدرجة ضعيف وضعيف جدا على التوالي ويرجع ذلك الى عدم قدرتهم على تغطية متطلبات أبنائهم المادية، وهذا ما صرح به مدير مركز تطوير المقاولاتية في " أن من بين الصعوبات التي تواجه الطالب المقاول هي عدم توفر الدعم المادي الذي يغطي احتياجاتهم ومتطلباتهم".

البند رقم 11: سجلت عبارة " **تقدم لي العائلة نصائح وأفكار مبتكرة وإقتراحات تجديدية حول نشاطي المقاولاتي**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.69، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.931 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل

هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب56.963 أكبر من قيمة كاي الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 49.5% و25.9% من إستجابات الطلبة بدرجة قوي ومتوسط على التوالي، مما يدل على أن تقديم النصائح والأفكار القيمة والمبتكرة من أفراد العائلة على حسب خبرتهم في مجال المقاولة أو مجالات أخرى ذات صلة والمشورة يمكن أن يعزز التفكير الإبداعي للطلبة المقاولين ويساعدهم على إتخاذ قرارات أفضل لمشاريعهم وتوسيع أفاقهم وتحسين إستراتيجياتهم التجارية والإستثمارية، وتساهم كذلك في تطوير أنشطتهم ومشاريعهم وجعلها أكثر تميزا وتنافسية في السوق ويكسبهم خبرة يتفادوا بها العراقيل التي قد تواجههم، في حين تشير كل من نسبتين 4.9% و3.7% من إستجابات الطلبة بدرجة ضعيف و ضعيف جدا على التوالي بحيث أفادوا أن عائلاتهم لا تقدم لهم نصائح والإقتراحات حول نشاطهم المقاولاتي، مما يشير هذا الى أن عائلاتهم لا تمتلك ثقافة مقاولاتية مما لا تستطيع تقديم نصائح وإقتراحات لأبنائهم في مجال المقاولة، إذ يعتمدون على أنفسهم في طرح الأفكار الإبداعية والسعي الى تجسيدها وهي خاصية ضرورية لتحقيق التطور بالنسبة للمقاول والمقاولة معا، إذ يعتبر **شومبيتر** " بأن الإبداع هو أساس نجاح المقاولات".

البند رقم 12: سجلت عبارة "**تقدم لي العائلة الدعم في حالة وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجهني في تجسيد مشروعي**" متوسط حسابي قوي جدا قدر ب4.28، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.711 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب53.765 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث سجلنا في الجدول نسب كتالي 49.4% و40.7 %من إجابات الطلبة بدرجة قوي وقوي جدا على التوالي بأن العائلة تقدم لهم الدعم في حالة وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجههم في مسارهم ، ويمكن تفسير ذلك بأن العائلة تعد

بمثابة شريك مهم ومساند للطلبة المقاولين خلال بدء مشاريعهم، حيث تشكل في الكثير من الأحيان مصدر الثقة والسند الأول الذي يلجأ إليه الطالب في حالة الحاجة الى مساعدتهم للتغلب على مختلف الصعوبات سواء كانت مالية أو مرتبطة بمختلف الإجراءات التنظيمية والإدارية حيث يمكن أن تساهم خبرة وتجربة وشبكة العلاقات الاجتماعية والمهنية التي تحوزها العائلة في تذليل هذه الصعوبات، إذ تعد البيئة المقاولاتية في الجزائر عموما، وفي مكان الدراسة الراهنة خصوصا صعبة ومحاطة بالعراقيل مما يتطلب تكاثف الجهود من أجل تخطيها والاستمرار، وسجلنا نسبة 2.5% من الطلبة أجابوا بدرجة ضعيف أي لا تقدم لهم عائلتهم الدعم لمواجهة هذه التحديات مما يشير الى غياب شبكة العلاقات الإجتماعية للعائلة التي تعد أساسية في تجاوز مختلف الصعوبات التي يواجهونها في تجسيد مشاريعهم، وهذا أكدت عليه **لونيسي ريم** في دراستها بأن المقاول الجزائري يواجه العديد من الصعوبات كصعوبات في التمويل والتسويق بالإضافة الى الصعوبات الإدارية والتشريعية...وغيرها التي رغم الجهود التي تبذلها الجزائر إلا أنها لم تستطع أن تحقق نتائج في مجال المقاولة مقارنة مع باقي الدول.

البند رقم 13: سجلت عبارة " **يسهل لي موقف عائلتي الإيجابي ومدى قبولهم لنشاطي المقاولاتي في تهيئة الظروف والمناخ المناسب للممارسة المقاولاتية**" متوسط حسابي قوي قدر ب4.05، في حين بلغ الانحراف المعياري0.757 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب85.852 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويشير الجدول الى أن نسبة 56.9% من الطلبة يقرون بأن موقف عائلاتهم الإيجابي وقبولهم لنشاطهم المقاولاتي يهيئ لهم الظروف المناسبة لممارسة المقاولاتية، مما يدل على أن أفراد العائلة وما يحملونه من علاقات وقدرات وإمكانيات يوجهونه لخدمة بعضهم البعض، وعليه فإن الطالب المقاول الذي يلقى نشاطه المقاولاتي موقف إيجابي وقبول من قبل أفراد عائلته سيحظى بدعمهم وتشجيعهم معنويا وماديا

وفكريا، الأمر الذي قد يهيئ للطالب المقاول الظروف والمناخ المناسب للنجاح في ممارسة المقاولاتية بكفاءة، في حين سجل نسبة 1.2% من إجابات الطلبة الذين يعد موقف عائلتهم من نشاطهم سلبي ويقابله الرفض من قبلهم مما يجعله غبر قادر على تحديد وجهته ويكون غير واثق في قدراته وطاقته مما يجعله غير قادر على تجاوز الصعوبات مما يولد بيئة غير مناسبة لممارسة المقاولة كونها تتطلب الثقة العالية بالنفس والشجاعة والمخاطرة، إذ تتسبب التنشئة السيئة والرفض الذي يتلقاه الطالب من محيطه العائلي في فشله.

البند رقم 14: سجلت عبارة "**أعتمد على شبكة علاقاتي العائلية وأقاربي في سيرورة مشروعي المقاولاتي وإستمراره**" متوسط حسابي متوسط قدر ب3.23، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.121 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب24.123 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث يبن الجدول أن نسبة 34.5% من إجابات الطلبة بدرجة قوي، في كونهم يعتمدون على شبكة علاقاتهم العائلية في سيرورة مشروعهم مما يدل على أن الدعم الإجتماعي من العائلة والأقارب يمكن أن يكون عاملا مهما في نجاح نشاطهم المقاولاتي، حيث ما تملكه العائلة والأقارب من رأسمال إجتماعي يتجسد في شبكة العلاقات الإجتماعية والمهنية التي يعتمد عليها الطالب المقاول في الحصول على الفرص الإستثمارية الجديدة وضمان الاستمرار لمشاريعهم، مما تسمح لهم بتوسيع وخلق شبكة علاقات جديدة التي تساهم بدورها في تعزيز فرص نجاح مشروعهم المقاولاتي وهذا ما أكده **بيار بورديو** في نظرية **الرأسمال الإجتماعي** "يرى أن الأسرة هي التي تنظم رأس المال البشري، وتنقله عبر الأجيال. كما أكد على أن رأس المال الاجتماعي هو الذي يحافظ على التفاعل الاجتماعي، بين القوى الفردية والجماعية داخل المجتمع الطبقي الذي تسود فيه التباينات الاقتصادية والاجتماعية"، في حين أفادت نسبة قليلة من الطلبة تقدر ب9.9% من مجتمع الدراسة أنهم لا يعتمدون على شبكة العلاقات التي توفرها

العائلة في سيرورة مشروعهم مما يدل على أنها تكتفي بأفكارها وعلاقاتها وأسلوبها في التعامل وإمكانياتها في سيرورة مشروعها المقاولاتي.

البند رقم 15: سجلت عبارة "**ساعدني إمتلاك أحد أفراد أسرتي لمشروع مقاولاتي على تجسيد مشروعي**" متوسط حسابي متوسط قدر ب2.72، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.425 وهو ما يدل على أن هناك تشتت متوسط في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب10.790 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث يبين الجدول أن هناك 29.6% من الطلبة ساعدهم إمتلاك أحد أفراد أسرتهم على تجسيد نشاطهم المقاولاتي، ويوحي هذا الى أن أغلبهم يستلهم الأفكار من وسطه العائلي، مما يفسر توجه العائلي نحو مجال المقاولاتية له تأثيرا قويا على قرارات الطلاب، حيث يعزز ثقة الطالب بقدراته على بدء مشروعه الخاص وإكتساب المهارات الشخصية والعملية، كما تمكن ممارسة أحد أفراد الأسرة للنشاط المقاولاتي ونجاحه في هذا المجال على الحصول على المعلومات حول إدارة المشاريع وإستكشاف مجال المقاولة وتعرف على متطلبات الأسواق والعمليات الإستثمارية والتجارية مما يقلل من مخاوف الفشل ويساعد على الحصول على الموارد وإستغلال الفرص المتاحة، وسجلنا نسبة 11.1% من الطلبة الذين لا يمتلكون أفراد أسرتهم مشروع مقاولاتي مما يدل أن ممارستهم للمقاولة نابع عن رغباتهم النفسية من أجل تحقيق ذاتهم الإجتماعية، وتلبية حاجياتهم المادية.

البند رقم 16: سجلت عبارة " **تمكنني ثقافة المحيط العائلي على تعزيز روح المبادرة والمخاطرة**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.88، في حين بلغ الانحراف المعياري 0.827 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة وفي المقابل هناك تمركز قوي على درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب95.111 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية المقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05،

مما يبين الجدول أن هناك نسبة من الطلبة تقدر ب61.7% صرحوا بأن ثقافة المحيط العائلي تعزز روح المبادرة والمخاطرة ، مما نستنتج أن المحيط العائلي الذي ينتمي إليه المقاول لديه ثقافة العمل الحر، مما ساهم في تأثره بطريقة آلية وأكسبه بعض السمات الشخصية المقاولاتية، كون هذا الطالب خاضع لعملية تفاعل مع الآخرين حسب نظرية **تفاعلية الرمزية** التي ترى أن " الفرد هو مزيج من التفاعلات التي تشكل شخصيته، فهو يأخذ من غيره أكثر من نفسه، وعليه فسلوك الطالب وقيمه وأفعاله واتجاهاته نحو المقاولة ناتجة عن هذا الإنتماء الذي يمارس فيه أغلب المحيطين به، ويصح قول **ابن خلدون** "بأن الفرد ابن بيئته أي أن المقاول الشاب ابن المحيط الذي أنتهجه. فيما تؤكد فئة قليلة من الطلبة تقدر ب2.5% من إجابات بدرجة قوي على أنهم تمكنهم ثقافتهم الخاصة بمجال المقاولة على إكتساب قيمهم كالإبداع، الإبتكار، المخاطرة، المبادرة، التواصل...وغيره..

البند رقم 17: سجلت عبارة " **تقدم لي أفراد عائلتي بيئة داعمة للإبداع والمثابرة لتحقيق طموحاتي وأهدافي**" متوسط حسابي قوي قدر ب4.09، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.636 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة وفي المقابل هناك تمركز قوي على درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب70.259 أكبر من قيمة كاي الجدولية المقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث يبين الجدول أعلاه أن 63% من الطلبة يرون أن العائلة تقدم لهم بيئة داعمة للإبداع والمثابرة من أجل تحقيق طموحاتهم وأهدافهم، مما يدل الى أن العائلة تسعى لغرس روح الإبداع والثقة في أبنائها من خلال حثهم على المبادرة والمثابرة وتجربة أفكارهم والبحث عن أفكار وطرق جديدة للتميز من أجل إقتناص الفرص، إذ تعد هذه السمات من أهم سمات المقاولاتية حسب ما جاء في **نظرية السمات**، كون إمتلاك الطالب لهذه السمات يشير الى القدرة على مواجهة الخطر، إذ يتصف مناخ العمل المقاولاتي باللاثبات سواء في الأسعار أو القوانين المتجددة والتكنولوجيا متسارعة التطور...الخ، وهي كلها تحديات ومخاطر بيئة تفرض نفسها على المقاولين، والمقاول

الجيد الذي يحمل مختلف السمات سابقة الذكر الى تكيف مع هذه التغيرات ومواجهتها، كما سجلنا نسبة ضئيلة جدا قدرت ب1.2% من الطلبة المنتمين لمركز تطوير المقاولاتية الذين لا تقدم لهم العائلة بيئة داعمة للإبداع وذلك راجع لكون أن مجال المقاولة يعد من أكثر المجالات التي تتطلب المخاطرة و تتسم باللاثبات وهذا ما يجعلهم لا يعدون بيئة داعمة للممارسة المقاولاتية والتحلي بسماتها.

البند رقم 18: سجلت عبارة "**يمكنني دعم أفراد عائلتي الى التطلع على مستقبل مشروعي المقاولاتي بنظرة تفاؤلية**" متوسط حسابي قوي قدر ب4.12، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.731 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة وفي المقابل تمركز قوي على درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب97.951 أكبر من قيمة كاي الجدولية المقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، إذ تشير النسب المتحصل عليها في الجدول الى أن 59.3% من الطلبة أي الأغلبية الذين يرون أن دعم أفراد الأسرة مكنهم من التطلع على مستقبل مشروعهم المقاولاتي بنظرة تفاؤلية مما يدل على أن العائلة تعد الوسط الداعم والمشجع للطالب الجامعي، إذ أن دعم العائلة سواء كان مادي أو معنوي يعمل على تعزيز من ثقة الطالب بنفسه وقدراته على تحقيق النجاح وتوفير شبكة من العلاقات الداعمة، مما يعزز من شعورهم بالإنتماء والفخر من أجل الإستمرار وتحقيق الأهداف، وهذا ما أكده **كريم شويمات** في دراسته الى أن للعائلة دور بارز في بلورة فكرة المشروع وكذا مرافقته الى أخر مرحلة مما يولد للطالب الجامعي نظرة مستقبلية وتفاؤلية من أجل الأداء بفاعلية وتحقيق الإستمرارية.

❖ **إستخلاص نتائج الفرضية الأولى: للوسط العائلي دورا قوبا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية**

سجلت الفرضية الأولى " للوسط العائلي دورا قوبا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية" متوسط حسابي قوي قدر ب3.76 حيث أن مجال درجة الدور الذي وقع فيه قوي، وتوضح قيمة الإنحراف المعياري والتي قدرت ب0.64 أي وجود تشتت ضعيف في إستجابات أفراد مجتمع الدراسة.

بناء على ما سبق ذكره يمكن القول أن الفرضية الأولى **صادقة** أي أن الوسط العائلي له دور قوي في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية، وهو ما أكده مجمل إجابات الطلبة على عبارات هذا المحور مما يدل على أن الطالب الجامعي يعتمد على وسطه العائلي وشبكة علاقاته العائلية في ممارسة التوجه المقاولاتي، وبهذا يمكن اعتبار الوسط العائلي مصدر دعم للطالب الجامعي من الناحية المعنوية من خلال تشجيعه على بذل جهود أكبر لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم ومن الناحية المادية من خلال إقتناء مختلف متطلبات مشروعه المقاولاتي من وسائل ومعدات، حيث أن قبول العائلة لنشاط المقاولاتي وموقفهم الإيجابي يعمل على تهيئة الظروف والمناخ المناسب للممارسة المقاولاتية

2. عرض وتحليل نتائج المحور الثالث:

الجدول رقم(16): يبين التحليل الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة حول دور الوسط الجامعي في تنشئة الطالب المقاول على المهارات المقاولاتية

الرقم	التكرار والنسب المئوية	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع م	الدرجة
		ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا				
19	ت	5	0	7	52	17	3.94	0.927	70.457	قوي
	ن	6.2%	%0	%8.6	64.2%	%21				
20	ت	5	6	24	35	11	3.51	1.026	41.407	قوي
	ن	%6.2	%7.4	29.6%	43.2%	%13.6				
21	ت	2	6	23	37	13	3.65	0.924	49.062	قوي
	ن	%2.5	%7.4	28.4%	45.7%	%16				
22	ت	5	23	13.6	39	3	2.80	0.886		قوي

	ن	%6.2	28.4 %	13.6 %	48.1 %	% 3.7			55.111	
23	ت	6	14	34	23	4	3.06	0.979	38.321	متوسط
	ن	%7.4	17.3 %	%42	28.4 %	%4.9				
24	ت	4	3	27	38	9	3.56	0.922	59.679	قوي
	ن	%4.9	%3.7	33.3 %	46.9 %	%11.1				
25	ت	3	4	15	48	11	3.74	0.891	84.123	قوي
	ن	%3.7	%4.9	18.5 %	59.3 %	%13.6				
26	ت	10	1	16	29	25	3.72	1.267	31.531	قوي
	ن	12.3 %	%1.2	19.8 %	35.8 %	%30.9				
27	ت	7	9	28	28	9	3.28	1.087	28.815	قوي
	ن	%8.6	11.1 %	34.6 %	34.6 %	%11.1				
28	ت	4	19	40	15	3	2.93	0.877		قوي

	55.481			%3.7	49.4%	18.5%	23.5%	%4.9	ن	
	33.074	0.700	3.41	**إجمالي المحور**						
قوي										

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضمن الجدول أعلاه عددا من العبارات تتعلق بإختبار صحة الفرضية للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية، ويمكن تحليل هذه الفرضية وفقا لنتائج هذا الجدول كما يلي:

البند رقم 19: سجلت عبارة " **تساعدني الجامعة على تلقي دروسا لها علاقة بالنشاط المقاولاتي**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.94، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.927 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب70.457 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 64.2% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الذين يرون أن الجامعة تساعدهم في تلقي دروس بها علاقة بالنشاط المقاولاتي، مما يدل على أن الجامعة لها دور كبير في تزويد الطالب بالمعارف التي لها علاقة بالنشاط المقاولاتي إذ تتيح لهم مناهج دراسية تتضمن أنشطة تشجع الطلاب على الإبتكار وتطوير أفكار جديدة، إذ تعد الجامعة الوسط الإجتماعي الأول الذي يتعرف فيه الطالب على مجال المقاولة، في المقابل سجلنا نسبة 6.2% من الطلبة الذين لا تساعدهم الجامعة على تلقي دروس لها علاقة بالمقاولة وهذا قد يرتبط بتخصصاتهم الجامعية التي لا تتضمن دروس حول المقاولة مما قد يساعدهم الوسط العائلي أو المهني من تلقي هذه المعارف.

البند رقم 20: سجلت عبارة " **تمكنني الجامعة من إكتساب جملة من القيم والمهارات والمعارف التي تشكل هويتي كمقاول**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.51، في حين بلغ الإنحراف المعياري 1.026 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب41.407 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 43.2% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الذين يرون أن الجامعة تمكنهم من إكتساب جملة من القيم والمهارات والمعارف التي تشكل هويتهم كمقاول، مما يدل على أن الجامعة تساعد على تشكيل هوية الطالب المقاول وذلك من خلال تنوع البرامج والمعارف التي تقدمها الجامعة، كما تساعده على بناء شبكة علاقات الإجتماعية داخل الوسط الجامعي التي تربط بين الطالب والمدرسين ومع زملائه مما تساعده على بناء قيم وإكتساب مهارات مختلفة التي تساهم بدورها في تشكيل هوية الطالب المقاول، في حين سجلنا كل من النسب 6.2% و7.4% من إجابات الطلبة بدرجة ضعيف وضعيف جدا على التوالي، قي كون الجامعة لا تمكنهم من إكتساب القيم والمهارات والمعارف التي تشكل هويتهم كمقاولين، وهذا راجع لنظام التعليم المتبع والبرامج الأكاديمية التي قد تفتقر الى المعارف في مجال المقاولة وخصائص البيئة الجامعية، بالإضافة غياب المرشدين أو أساتذة ذوي الخبرة عملية في هذا المجال هذا ما يؤثر على تشكل هوية الطالب المقاول

البند رقم 21: سجلت عبارة " **تساعدني المؤتمرات والملتقيات التي تبرمجها الجامعة على تفكير في إنشاء مشاريع جديدة**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.65، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.924 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب49.062 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 45.7% من إستجابات

المبحوثين من الطلبة الذين يرون أن المؤتمرات و الملتقيات التي تبرمجها الجامعة تساعدهم على التفكير في إنشاء مشاريع، مما يدل على أن مختلف هذه الفعاليات تلعب دورا كبيرا في تحفيز الطالب على التفكير في إنشاء مشروعه الخاص وذلك من خلال تعرف الطلاب أكثر على مجال المقاولة كما توفر فرصا للتعرف وبناء علاقات مع المقاولين السابقين من أجل تبادل الأفكار والنقاش حولها وتوفير فرص التواصل مع المستثمرين الناجحين والتعرف على تجاربهم مما يلهمهم لدخول مجال المقاولة وتطوير أفكارهم وتحويلها الى مشاريع حقيقية والعمل على تجسيدها، وفي المقابل سجلنا نسب ضئيلة تقدر ب2.5% و7.4% من إستجابات الطلبة التي يرون بأن المؤتمرات والملتقيات لا تساعدهم على التفكير في إنشاء مشاريعهم ويمكن تفسير ذلك بأن إهتمامات وتوقعات الطلبة مختلفة عما تقدمه الفعاليات التي تبرمجها الجامعة، كما أن عدم حضور هذه الفعاليات من قبل الطلبة يجعلهم لا يستفدون ولا يتلقون معارف وخبرات جديدة.

البند رقم 22: سجلت عبارة " **تساعدني البرامج التعليمية على إكتساب مهارات التخطيط، التنظيم، إتخاذ القرارات، إدارة المخاطر وحل المشكلات التي قد تواجهني**" متوسط حسابي متوسط قدر ب2.80، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.886 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب55.111 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 48.1% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الذين يرون أن البرامج التعليمة تساعد بدرجة متوسطة على إكتساب مهارات التخطيط، التنظيم، إتخاذ القرارات، إدارة المخاطر وحل المشكلات التي قد تواجههم، ويمكن تفسير ذلك الى أن هذه البرامج التعليمية تتضمن مناهج مصممة لتعليم الطلاب كيفية وضع خطط إستراتيجية وتنظيم الأعمال بشكل فعلي من خلال تحديد الأهداف، كما تساهم دراسة نظريات وأساليب إتخاذ القرار على فهم كيفية تقيم الخيارات المختلفة وإختيار الأنسب منها بناءا على مجموعة من المعايير والمعطيات، حيث تساهم كل هذه المهارات في

تحديد وتقييم المخاطر المحتملة التي قد تواجه الطالب المقاول، كما تسبه مختلف البرامج التعليمية التي يتلقاها على تعزيز التفكير النقدي والإبداعي مما تمكن الطالب من تحليل المشكلات من زوايا مختلفة وتطوير حلول مبتكرة، وفي مقابل سجلنا 6.2% من الطلبة الذين يرون أن البرامج التعليمية لا تساعدهم في إكتساب المهارات ويمكن إرجاع ذلك الى اختلاف خلفيات الطلاب الأكاديمية والمهنية التي قد تؤدي الى تفاوت في الإستفادة من البرامج التعليمية، كما قد لا تكون هذه البرامج مصممة بشكل يلبي إحتياجات جميع الطلبة مما يؤدي الى شعورهم بأنهم لا تساعدهم على إكتساب هذه المهارات.

البند رقم 23: سجلت عبارة " **أعتمد على الجامعة في طرح أفكار وإقتراحات إبداعية جديدة تعزز قدرتي على ممارسة المقاولة بكفاءة وفاعلية**" متوسط حسابي متوسط قدر ب3.06، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.979 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة متوسط، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب38.321 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أن نسبة 42% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الذين يرون بأنهم يعتمدون على الجامعة بدرجة متوسطة في طرح أفكار وإقتراحات إبداعية جديدة تعزز قدرتهم على ممارسة المقاولة ونسبة 4.9% من استجابات الطلبة الذين يرون بأنهم يعتمدون بدرجة قوية جدا على الجامعة في طرح الأفكار والإقتراحات الإبداعية، ونسبة 7.4% الذين يعتمدون على الجامعة في طرح أفكار وتعزيز قدراتهم ، مما يدل هذا على للوسط الجامعي دور فعال في تعزيز قدرة الطالب على ممارسة المقاولاتية وطرح أفكار وذلك من خلال البرامج التعليمية والمعارف التي يتلقاها الطالب الجامعي ضف الى ذلك المؤتمرات والملتقيات التي تبرمجها الجامعة التي تساهم في طرح أفكار وعرض تجارب طلبة سابقين، ويمكن تفسير النسب الأخرى في كون الطالب الجامعي يتأثر بعدة أوساط إجتماعية ومن بينها الوسط العائلي إذ يساهم في تعزيز قدرة الطالب علة ممارسة المقاولة وتقديم إقتراحات وأفكار

إبداعية، وهذا ما أكدته **عمور خيرة** في دراستها أن للعائلة دور كبير في غرس وتوريث التوجه لممارسة المقاولة ويتوافق معها الباحث **بوعزة عبد الرؤوف** في دراسته التي يرى فيها أن للوسط العائلي دور كبير في غرس روح المبادرة والإبداع وكذا دور النظام التعليمي في ترقية نماذج الممارسة المقاولاتية ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال .

البند رقم 24: سجلت عبارة " **تمكنني الجامعة من إدراك الفرص المتاحة وتحويلها الى مشاريع إبتكارية**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.56، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.922 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب59.679 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث سجلنا نسبة 46.9% من الطلبة الذي يرون أن الجامعة تمكنهم بدرجة كبيرة من إدراك الفرص المتاحة وتحويلها الى مشاريع إبتكارية، مما يدل على أن للجامعة دور بارز في توفير بيئة محفزة لإدراك الفرص في مجال المقاولة وتوفير الدعم المؤسسي من مراكز وبرامج الخاصة بالمقاولة التي يمكن أن توفر موارد للطلاب لاستكشاف وتطوير أفكارهم الإبداعية وتحويلها الى مشاريع واقعية بالإضافة الى البرامج التعليمية التي تركز على تطوير مهارات الإبتكار والإبداع مما تمكن الطلاب من تحويلها الى مشاريع عملية.

البند رقم 25: سجلت عبارة " **تمكنني الجامعة من إكتشاف مجال المقاولة لفهم الأساسيات التي تبنى عليها المشاريع الناجحة واللازمة لبدء مشروعي الخاص**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.74، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.891 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب 84.123 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث سجلنا نسبة من الطلبة الذين يرون بأن الجامعة تمكنهم بدرجة قوية من إكتشاف مجال المقاولة والأساسيات

التي يبنى عليها أي مشروع قدرت ب59.3% مما يدل على أن الجامعة توفر التدريب والتعليم حول الأساسيات التي تبنى عليها المشاريع الناجحة مثل التخطيط الإستراتيجي وتحليل السوق وإدارة المخاطر، مما تساعد هذه الأساسيات على فهم متطلبات إنشاء وتجسيد مشاريعهم الخاصة بنجاح، بالإضافة الى توفير الدعم الفني والمعرفي للطلاب لبدء مشاريعهم وتقديم التوجيه وتوفير الفرص للشبكات التواصل مع الخبراء والمختصين في هذا المجال.

البند رقم 26: سجلت عبارة " **تمكنني تجارب الطلاب السابقة في مجال المقاولة من إكتساب خبرات في مجال المقاولة**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.72، في حين بلغ الإنحراف المعياري 1.267 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة متوسط، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب31.531 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث تم تسجيل نسب 38.5% و30.9% من إجابات الطلبة بدرجة قوي و قوي جدا على التوالي، حيث يرون أن تجارب الطلاب السابقة في مجال المقاولة تمكنهم من إكتساب خبرات، ويمكن تفسير ذلك بأن هناك تأثير قوي للتفاعلات والعلاقات الإجتماعية في إكتساب الطلبة الجامعيين خبرات ومهارات في مجال المقاولة للاستفادة من تجاربهم السابقة وتطوير قدراتهم في مجال المقاولة وتبادل المعرفة والمهارات في مجال المقاولة بين الطلاب، وفي المقابل تم تسجيل نسبة 12.3% من إستجابات الطلبة بدرجة ضعيف جدا حيث يرون أن تجارب الطلاب السابقة في مجال المقاولة لا يمكنهم من إكتساب خبرات وهذا راجع لكون هذه الطلبة تفتقد لشبكة العلاقات الإجتماعية التي تلعب دورا بارزا في التوجه للممارسة المقاولاتية وتجسيد مشاريعهم فقد تساعدهم في تجاوز مختلف المخاطر والتحديات التي قد تواجههم وإكتساب خبرات ومعارف ومهارات التي تمكنهم من ممارسة المقاولة بفعالية وكفاءة.

البند رقم 27: سجلت عبارة " **تسهل لي هيئات الدعم والمرافقة داخل الجامعات إقامة علاقات ومعارف جديدة في مجال المقاولة** " متوسط حسابي متوسط قدر ب3.28، في حين بلغ

الإنحراف المعياري 1.087 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب28.815 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث تشير النسب المتحصل عليها في الجدول أن أغلبية الطلبة الذين تقدر نسبتهم ب34.6% يرون بأن هيئات الدعم والمرافقة داخل الجامعة تسهل على الطلبة إقامة علاقات، ويشير ذلك الى أن هيئات المرافقة والدعم داخل الجامعة تسهل عملية التواصل بين الطلاب والمدرسين والمهتمين بمجال المقاولة من خلال توفير البيئة المناسبة والفرص للتفاعل وتسمح لطلبة ببناء علاقات ومعارف في مجال المقاولة مع الأفراد الذين يشاركون نفس الاهتمامات والأهداف، كما تساعدهم هذه الهيئات من خلال تقديم النصائح والإرشادات حول كيفية البدء وكذلك الدعم في مجال التسويق والتمويل، وهذا ما صرح به مدير مركز تطوير المقاولاتي" بأن هذه الهيئات تعد الوسيط بين الطالب والمستثمر بين الطالب ووكالات الدعم والمرافقة التي توفرها الدولة ضف الى ذلك في كونها تساعد على توجيه الطلاب نحو الخطوات الصحيحة لتحقيق أهدافهم في مجال المقاولة.

البند رقم 28: سجلت عبارة " **تساعدني البرامج التكوينية التي تعتمدها الجامعة على تعزيز ثقافة الإبداع والمخاطرة وتجديد والمبادرة لدي**" متوسط حسابي متوسط قدر ب 2.93، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.877 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب55.481 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، يبين لنا الجدول أن 49.4% من مفردات مجتمع الدراسة يرون بأن البرامج التكوينية التي تعتمدها الجامعة تعزيز مجموعة من الثقافات مثل الإبداع والمخاطرة وتجديد والمبادرة لدى الطلبة وغيرها كما تمكنهم هذه البرامج التكوينية من استكشاف

الفرص الجديدة وتطوير مهاراتهم للابتكار والتجديد في مجالاتهم الدراسية والمهنية وتمكنهم من تطوير قدراتهم في تقدير المخاطر وإتخاذ القرارات بشكل مستقل ومدروس.

❖ **إستخلاص نتائج الفرضية الثانية: للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتي**

سجلت الفرضية الثانية للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتي متوسط حسابي قوي قدر ب3.41 حيث أن مجال درجة الدور الذي وقع فيه قوي، وتوضح قيمة الإنحراف المعياري والتي قدرت ب0.70 وجود تشتت ضعيف في إستجابات أفراد مجتمع الدراسة.

بناءا على ما سبق ذكره يمكن القول أن الفرضية الثانية **صادقة** أي أن الوسط الجامعي له دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية، وهذا ما أكدته مجمل إجابات الطلبة أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة على عبارات هذا المحور مما يدل على أن الجامعة تعتبر من أهم الأوساط الإجتماعية التي تغرس مهارات المقاولة في الطالب، من خلال البرامج التكوينية والتدريبية ومختلف الفعاليات التي تقوم بها الجامعة من مؤتمرات وملتقيات التي تعمل على إكساب الطالب جملة من القيم والمهارات التي تشكل هويته كمقاول وتعزز ثقافة الإبداع والتجديد والمبادرة لديه وإدراك الفرص المتاحة وتحويلها الى مشاريع إبتكارية.

3. عرض وتحليل نتائج المحور الرابع

الجدول رقم(17): يبين التحليل الإحصائي لإجابات أفراد مجتمع الدراسة حول دور الوسط الإعلامي في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول

الرقم	التكرار والنسب المئوية	المقياس					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	كاي مربع محسوبة	الدرجة
		ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا				
29	ت	2	2	13	43	21	3.98	0.866	71.284	قوي
	ن	%2.5	%2.5	%16	53.1 %	25.9 %				
30	ت	1	8	22	34	16	3.69	0.944	40.049	قوي
	ن	%1.2	%9.9	27.2 %	42%	19.8 5%				
31	ت	1	0	14	33	33	4.20	0.813	36.284	قوي
	ن	%1.2	%0	17.3 %	40.7 %	40.7 %				
32	ت	6	10	34	22	9	3.22	1.049	33.630	متوسط
	ن	%7.4	12.3 %	42%	27.2 %	11.1 %				

33	ت	0	1	12	37	31	4.21	0.737	41.222	قوي
	ن	%0	%1.2	14.8 %	45.7 %	38.3 %				
34	ت	1	6	35	31	8	3.48	0.823	60.173	متوسط
	ن	%1.2	%7.4	43.2	38.3	%9.9				
35	ت	0	2	13	50	16	3.99	0.680	63.642	قوي
	ن	%0	%2.5	%16	61.7 %	19.8 %				
36	ت	2	7	24	40	8	3.56	0.880	60.543	قوي
	ن	%2.5	%8.6	29.6 %	49.4 %	%9.9				
37	ت	1	1	9	45	25	4.14	0.754	87.704	قوي
	ن	%1.2	%1.2	11.1 %	55.6 %	30.9 %				
38	ت	0	6	18	42	15	3.81	0.823	35.000	قوي
	ن	%0	7.4 %	22.2 %	51.9 %	18.5 %				
	إجمالي المحور						3.82	0.591	49.074	قوي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss

يتضمن الجدول أعلاه عددا من العبارات تتعلق بإختبار صحة الفرضية للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية، ويمكن تحليل هذه الفرضية وفقا لنتائج هذا الجدول كما يلي:

البند رقم 29: سجلت عبارة " **تساعدني وسائل الإعلامي على تطوير ممارستي للمقاولة من خلال التعريف بنشاطي المقاولاتي** " متوسط حسابي قوي قدر ب3.98، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.866 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب71.284 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، حيث يبين الجدول أن 53.1% من مجتمع الدراسة يرون أن وسائل الإعلام تساعدهم على تطوير ممارساتهم للمقاولة وذلك من خلال التعريف بنشاطهم المقاولاتي ويمكن تفسير ذلك لكون أن وسائل الإعلام تعد أداة قوية في تشكيل الثقافة العامة في البناء الإجتماعي ونشر الأفكار الجديدة من خلال تعريف الأفراد بالمقاولات، كما تساهم في تثقيف الطلبة حول كيفية بدء وإدارة الأعمال التجارية والإستثمارية، إذ تساهم في بناء مجتمع أكثر وعيا بالمقاولة

البند رقم 30: سجلت عبارة " **تساعدني البرامج الإعلامية المختصة بمجال المقاولة على إكتساب ثقافة مقاولاتية** " متوسط حسابي قوي قدر ب3.69، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.944 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب40.049 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 42% و27.2% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة يرون أن البرامج الإعلامية المتخصصة بمجال المقاولاتية تساعدهم على

إكتساب ثقافة مقاولاتية بدرجة قوية ومتوسطة على التوالي، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، وهذا راجع لكون أن مع التطور التكنولوجي وتنوع البرامج الإعلامية المتخصصة بمجال المقاولة أصبحت هذه البرامج تعد وسيلة فعالة في نقل المعرفة وفي بناء ثقافة مقاولاتية قوية، إذ يمكن من خلالها التعرف أكثر على مختلف التجارب المقاولاتية وقصص نجاح وفشل المقاولين والتعرف كذلك على المهارات والمفاهيم المتعلقة بمجال المقاولة مما يولد لهم تصور مبدئي حول المقاولاتية، ويرى بنسبة 2.5% من الطلبة أن البرامج الإعلامية المتخصصة بمجال المقاولة لا يساعدهم في إكتساب ثقافة مقاولاتية ويرجع هذا الى قلة أو انعدام الوعي بمختلف هذه البرامج الإعلامية أو عدم الإهتمام بها كونها لا تتوافق مع توجهاتهم وإيديولوجياتهم.

البند رقم 31: سجلت عبارة " **أعتمد على وسائل الإعلام في الترويج للمنتوجات والخدمات التي أقدمها في مجال المقاولة** " متوسط حسابي قوي جدا قدر ب4.20، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.813 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب36.284 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 40.7% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة يعتمدون على وسائل الإعلام في الترويج للمنتوجات والخدمات التي يقدمونها بدرجة قوية وقوية جدا على التوالي، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، وهذا راجع الى أن مع تطور التكنولوجي أصبحت وسائل الإعلام قنوات ترويجية تساعد في الوصول الى جمهور إذ أصبحت تعمل كوسيط بين المقاولين والجمهور مما يسهم ذلك في تحقيق التفاعل والتواصل الفعال مما يولد شبكة من العلاقات، وزيادة الوعي بالمنتجات والخدمات المقدمة، حيث يعزز الترويج عبر وسائل الإعلام من التنافسية مما يساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية،

وبالمقابل تم تسجيل نسبة من الطلبة المقدرة ب2.5% الذين لا يحبذون الترويج عبر وسائل الإعلام إنما يعتمدون على الأساليب التقليدية في الترويج لمنتجاتهم وخدماتهم التي يقدمونها.

البند رقم 32: سجلت عبارة " **أعتمد على وسائل الإعلام في التعبير عن إحتياجاتي وتطلعاتي والصعوبات التي قد تواجهني** " متوسط حسابي متوسط قدر ب3.22، في حين بلغ الإنحراف المعياري 1.049 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة متوسط، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب33.630 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 42% و27.2% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة يعتمدون على وسائل الإعلام في التعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم والصعوبات التي قد تواجههم بدرجة متوسطة وقوية على التوالي، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، وهذا راجع الى أن على مستوى وسائل الإعلام تتوفر منصات خاصة بالمقاولين للتعبير عن تحدياتهم واحتياجاتهم مما يمكن أن يجذب الدعم والتعاون، حيث تعزز هذه العملية الشفافية وتفتح قنوات للتواصل بين المقاولين والمجتمع وهذا من أجل بناء مجتمع داعم يمكن أن يوفر حلولا ودعما للمشاكل التي يواجهها المقاولون، ونسبة 7.4%من الطلبة الذين لا يعتمدون على وسائل الإعلام في التعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم وصعوبات التي تواجههم إما لعدم معرفة هذه المنصات الخاصة بالمقاولين أو انعدام الثقة بهذه المنصات والمواقع.

البند رقم 33: سجلت عبارة " **تمكنني وسائل الإعلام من معرفة مختلف التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية كحركة الموارد، تغيرات التشريعية والقانونية، حركة السوق**" متوسط حسابي قوي جدا قدر ب4.21، في حين بلغ الإنحراف المعياري0.737 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب41.222 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية

والمقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 45.7% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة الذين تمكنهم وسائل الإعلام في التعرف على التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، ويرجع ذلك الى أن المعرفة بمختلف التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية تمكن الطالب المقاول من التكيف مع هذه التغيرات بشكل فعال مما يعزز من استدامة ومرونة أعمالهم وتقدير المخاطر والتخطيط، كما تلعب دورا بارزا في تزويد المقاولين بمعلومات حيوية حول البيئة الخارجية التي تؤثر عل أعمالهم ونقل المعلومات التي تساعد على إتخاذ القرارات.

البند رقم 34: سجلت عبارة " **أعتمد على وسائل الإعلام في توفير المعلومات الدقيقة التي أحتاجها في تسيير وتنظيم مشروعي المقاولاتي** " متوسط حسابي قوي قدر ب3.48، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.823 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة متوسط، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب60.173 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 43.2% و38.3% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة يعتمدون على وسائل الإعلام في توفير المعلومات الدقيقة التي أحتاجها في تسيير وتنظيم مشروعهم المقاولاتي بدرجة متوسطة وقوية على التوالي، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، مما يدل على أن أغلب الطلبة يعتمدون على وسائل الإعلام في توفير المعلومات التي يصعب التوصل لها في الواقع التي تساعدهم على إدارة وتسيير وتنظيم مشاريعهم بكفاءة وفعالية، في نجد أن هناك نسبة من الطلبة الجامعيين تقدر ب2.1% الذين لا يعتمدون على وسائل الإعلام في توفير المعلومات وهذا راجع الى أن أغلبية

المعلومات المتوفرة على وسائل الإعلام غير دقيقة ولا يمكن الإعتماد عليها في تسيير أنشطتهم المقاولاتية، إذ تعد مصادر غير موثوقة لتوفير المعلومات.

البند رقم 35: سجلت عبارة " **تساعدني مواقع التواصل الإجتماعي على معرفة القيم التي تحكم مجال المقاولة والإستعدادات الواجب توفرها في الفرد المقاول**" متوسط حسابي قوي قدر ب3.99، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.680 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب63.642 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 61.7% من إستجابات المبحوثين والتي تمثل الأغلبية من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة الذين يرون أن مواقع التواصل الإجتماعي تساعدهم على معرفة القيم التي تحكم مجال المقاولة والإستعدادات الواجب توفرها في الطالب، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة كل حسب توجهات مفردات مجتمع الدراسة، ويرجع ذلك لكون مواقع التواصل الإجتماعي تقدم العديد من المنصات لتبادل الأفكار والقيم، إذ أصبحت هذه المواقع تشكل بيئة تعليمية تشمل العديد من المجالات وتتوفر فيها مختلف المعارف التي يحتاج إليها الطالب المقاول، وتعد كذلك مصدر من مصادر تكوين الرأسمال الإجتماعي لطالب وبناء شبكة من العلاقات الافتراضية التي تساعده على تجسيد نشاطه المقاولاتي وتحديد القيم التي تحكمه.

البند رقم 36: سجلت عبارة " **أعتمد على وسائل الإعلام في تذليل الصعوبات التي أواجهها في نشاطي المقاولاتي** " متوسط حسابي قوي جدا قدر ب3.56، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0. 880 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب60.543 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين

الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 49.4% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة، الذين يعتمدون على وسائل الإعلام في تذليل الصعوبات التي يواجهونها في نشاطهم المقاولاتي فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، ونفسر ذلك من خلال أن مجال المقاولة يعد من أكثر المجالات التي يواجه فيها الطالب الجامعي العديد من الصعوبات سواء في الجانب القانوني والتشريعي أو الجانب التسييري والإداري أو في الجانب التسويقي والتمويلي، إذ تساهم وسائل الإعلام في تذليل بعض الصعوبات من خلال توفير المعلومات التي يحتاجها المقاول في تسيير وتنظيم نشاطه، بالإضافة الى عرض مختلف التغيرات التي تحدث في البيئة الإجتماعية التي تتميز بالديناميكية، كما تساهم في تقديم منصات لتبادل الخبرات والمعلومات وتعبير عن مختلف الاحتياجات والتطلعات والصعوبات التي يواجهها كل مقاول.

البند رقم 37: سجلت عبارة " **تمكنني وسائل الإعلام من التعرف على المعوقات التي تحملها البيئة الإستثمارية** " متوسط حسابي قوي قدر ب4.14، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.754 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب87.704 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب9.488 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 55.6% و30.9% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة الذين يرون أن وسائل الإعلام تمكنهم من التعرف على المعوقات التي تحملها البيئة الإستثمارية بدرجة قوية وقوية جدا على التوالي، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، ويمكن تفسير ذلك الى أن وسائل الإعلام تعد عنصر أساسي في توفير المعلومات عن البيئة الإستثمارية وتحليلات وتقارير حول التحديات والمعوقات التي تواجه المقاولين في البيئة

الإستثمارية، هذا ما يساعدهم على التخطيط والتكيف مع هذه التحديات وتقييم مخاطر الإستثمار وإتخاذ القرارات الإستثمارية الصحيحة التي تساهم في تقليل منها.

البند رقم 38: سجلت عبارة " **تساعدني وسائل الإعلام في الإطلاع على مختلف أجهزة الدعم والمرافقة التي توافرها الدولة** " متوسط حسابي قوي قدر ب3.81، في حين بلغ الإنحراف المعياري 0.813 وهو ما يدل على أن هناك تشتت ضعيف في إستجابات مجتمع الدراسة، في المقابل هناك تمركز قوي في درجة قوي، وتشير حسابات كاي تربيع المحسوبة والتي قدرت ب35أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولية والمقدرة ب7.815 الى وجود فروق بين الإستجابات عند مستوى دلالة 0.05، ويتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 51.9% و22.2% من إستجابات المبحوثين من الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة يرون بأن وسائل الإعلام تساعدهم في التطلع على مختلف أجهزة الدعم التي تقدمها الدولة بدرجة قوية ومتوسط على التوالي، فيما تتوزع باقي نسب المبحوثين بنسب متفاوتة، ويمكن تفسير ذلك في كون وسائل الإعلام تساهم في رفع وعي المقاولين بحقوقهم مما تشجع على تعرف عليها والاستفادة منها وهذا من خلال نشر معلومات حول هذه البرامج والخدمات التي تقدمها، وترى نسبة 7.4% من طلبة أن وسائل الإعلام لم تساعدهم في الإطلاع على هذه أجهزة الدعم والمرافقة مما يدل على أنهم تعرفوا عليها وعلة خدمتها من خلال مصادر أخرى.

- **نتائج الفرضية الثالثة: للوسط الإعلامي دورا قويا في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول**

سجلت الفرضية الثالثة للوسط الإعلامي دورا قويا في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول، متوسط حسابي قوي قدر ب3.82 حيث أن مجال درجة الدور الذي وقع فيه قوي، وتوضح قيمة الإنحراف المعياري والتي قدرت ب0.59 أي وجود تشتت ضعيف في إستجابات أفراد مجتمع الدراسة.

وبناءا على ماسبق ذكره يمكن القول أن الفرضية الثالثة **صادقة** أي أن الوسط الإعلامي له دور قوي في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب الجامعي وهو ما أكدته مجمل إجابات الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة على عبارات هذا المحور مما يدل على أن للوسط الإعلامي دور فعال في مسار الطالب المقاول حيث يمكنه من توفير المعلومات الدقيقة حول نشاطه المقاولاتي والتعريف بنشاطه المقاولاتي والترويج للمنتوجات والخدمات التي يقدمها في مجال المقاولة، حيث العديد من المقاولين يعتمدون عليه في معرفة مختلف التغيرات والمعوقات التي تحدث في البيئة الإستثمارية كحركة الموارد والتغيرات التشريعية والقانونية وحركة السوق وغيرها.

4 . مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

يعد إستخلاص النتائج السوسيوتنظيمية للدراسة الراهنة والتي أجابت على بدورها على جملة من التساؤلات التي تم طرحها في بداية الدراسة الحالية ومن ثم محاولة البرهنة على صحة وثبات فرضياتها، والتي جاءت كالآتي:

- **للوسط العائلي دورا قويا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية.**
- **للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية.**
- **للوسط الإعلامي دورا قويا في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول.**

جاءت نتائج دراستنا الراهنة متشابهة في بعض النقاط مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة المعتمدة خلال مسارنا البحثي حيث نجد:

إتفقت نتائج دراستنا الحالية مع دراسة عمور خبزة بعنوان: **الثقافة المقاولاتية لدى الشباب في الجزائر** بحيث بينت نتائج دراستها الى أن الموروث الثقافي والإجتماعي محفز على بروز الثقافة المقاولاتية عند الشباب المقاول نظرا لقوة دور العائلة في غرس وتوريث سمات المقاولاتية لدى أبنائها إضافة لوجود تأثير إيجابي للمحيط الإجتماعي على المقاول الشاب الذي من خلاله

تتحدد نية السلوك نحو المقاولة وهذا ما يتوافق مع نتائج دراستنا حيث يلعب الوسط العائلي والجامعي دورا قويا في دعم وتنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية للممارسة نشاطه المقاولاتي، أم الفروق والاختلافات تكمن في أن دراستنا تطرقت كذلك للوسط الإعلامي الذي يعد كذلك من الأوساط التي تلعب دورا بارزا في توجه الطالب الجامعي لممارسة المقاولاتية.

تشابهت نتائج دراستنا أيضا مع دراسة بوعزة عبد الرؤوف بعنوان: **المقاولة عند الشباب الجزائري بين متطلبات إكتساب الهوية المهنية وثقافة المجتمع** بحيث بينت نتائجه بأنه للوسط العائلي دور كبير في غرس روح المبادرة والإبداع التي تعد من أهم السمات والأسس الأساسية التي يقوم عليها النشاط المقاولاتي وإقتناص الفرص وخلق الثروة، إضافة الى دور النظام التعليمي في ترقية نماذج الممارسة المقاولاتية ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال وتنشئته على المهارات ومتطلبات النشاط المقاولاتي، في حين تعارضت في كون توصلت دراسته للوسط الإعلامي له دور ضعيف ويبقى غير كافي لتجاوز الصعوبات و المعوقات التي يطرحها البناء المجتمعي.

كذلك تشابهت دراستنا مع دراسة بدراوي سفيان الموسومة بعنوان: **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول** من خلال أن نتائجه أفادت بأن أن شبكات الإجتماعية تلعب دورا مهما وداعما للمقاول سواء في المجال المادي أو المعنوي وكذلك الحصول على المعلومات والتقليل من الغموض، ويؤكد الباحث أنه رغم أن الشبكات الإجتماعية العائلية تلعب دورا وظيفيا هاما من خلال توفير الموارد المادية والبشرية للمقاول إلا أنها تشكل معوقا في الوقت ذاته حيث لا تساهم في تقليص المخاطر وكذلك هيمنتها على مجالات التسيير أين تنعدم قيم الإستقلالية والإبداع والمخاطرة وبالتالي غياب روح المقاولاتية ويصبح المقاول يعتمد على شبكة العلاقات الشخصية.

إتفقت نتائج دراستنا مع نتائج دراسة كريم شويمات بعنوان: **دوافع إنشاء مؤسسات مصغرة لدى الشباب البطال** وذلك من خلال أنه يرى بأن الشباب المقاول يعتمد في تسيير مؤسسته على رأسماله الاجتماعي، بحيث تعمل الشبكات العلائقية للأوساط الاجتماعية التي ينتمي إليها، كعوامل إنتاجية لموارد تسمح بتخطي وتجاوز الصعوبات التي تواجه تجسيد واستمرارية المشروع.

واتفقت دراستنا مع ما توصل إليه الدراسة الأجنبية للباحث **Francis Chigunta** الموسومة بعنوان: **l'entrepreneuriat chez les jeunes**، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الرأسمال الإجتماعي لشاب المقاول بمختلف مصادره يمكنه ويشجعه على الاستثمار وممارسة النشاط المقاولاتي كما يتيح رأس المال الاجتماعي لشاب المقاول الوصول الى مختلف الموارد من خلال التواصل المجتمعي الفعال وشبكة العلاقات، التي تعد من أهم الأساسيات التي يقوم عليها النشاط المقاولاتي.

5. النتائج العامة للدراسة:

توصلت دراستنا الراهتة الى جملة من النتائج نذكرها على النحو التالي:

- أغلبية الطلبة الجامعيين أثرت عليهم عائلتهم في إختيارهم لنوع النشاط المقاولاتي.
- أغلبية الطلبة الجامعيين ساعدتهم عائلاتهم على رفع الروح المعنوية وشجعتهم على بذل جهود أكبر لتحقيق أهدافهم وطموحاتهم.
- أغلبية الطلبة الجامعيين ساعدتهم عائلاتهم على إقتناء مختلف متطلبات مشروعهم المقاولاتي كالوسائل والمعدات وغيرها.
- أغلبية الطلبة الجامعيين قدمت لهم عائلاتهم نصائح وأفكار وإقتراحات تجديدية حول نشاطهم المقاولاتي.
- أكثرية الطلبة الجامعيين يعتمدون على عائلاتهم في حالة الخطر أو وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجههم في تجسيد مشروعهم.

- أغلبية الطلبة الجامعيين يسهل لهم موقف عائلتهم الإيجابي ومدى قبولهم لنشاطهم المقاولاتي في تهيئة الظروف والمناخ المناسب للممارسة المقاولاتية.
- يعتمد أغلبية الطلبة على شبكة علاقاتهم ومعارفهم في سيرورة مشاريعهم المقاولاتية واستمرارها.
- أغلبية الطلبة الجامعيين ساعدهم إمتلاك أجد أفراد أسرتهم لمشروع مقاولاتي على تجسيد مشروعهم.
- تمكن ثقافة المحيط العائلي لأغلب الطلبة الجامعيين على تعزيز روح المبادرة والمخاطرة.
- تقدم أفراد عائلة أغلبية الطلبة الجامعيين بيئة داعمة للإبداع والمثابرة من أجل تحقيق طموحاتهم وأهدافهم.
- يمكن الدعم الذي تقدمه أفراد عائلة أكثرية الطلبة الجامعيين على تطلعهم لمستقبل مشروعهم المقاولاتي بنظرة تفاؤلية.
- ساعدت الجامعة أكثرية الطلبة الجامعيين على تلقي دروس لها علاقة بالنشاط المقاولاتي.
- مكنت الجامعة أغلبية الطلبة الجامعيين من إكتساب جملة من القيم والمهارات والمعارف التي تشكل هويتهم كمقاولين.
- تساعد المؤتمرات والملتقيات التي تبرمجها الجامعة لأغلبية الطلبة الجامعين على التفكير في إنشاء مشاريعهم الجديدة.
- تساعد البرامج التعليمية أغلب الطلبة الجامعيين على إكتساب مهارات التخطيط، تنظيم، إتخاذ القرارات وإدارة المخاطر وحل المشكلات التي قد تواجههم.
- يعتمد أغلب الطلبة الجامعيين على الجامعة في طرح أفكار وإقتراحات إبداعية جديدة تعزز قدرتهم على ممارسة المقاولة بكفاءة وفاعلية.
- تمكن الجامعة أغلبية الطلبة من إدراك الفرص المتاحة وتحويلها الى مشاريع ناجحة إبتكارية.

- تساعد الجامعة أغلبية الطلبة على إكتشاف مجال المقاولة لفهم الأساسيات التي تبنى عليها المشاريع الناجحة واللازمة لبدء مشاريعهم الخاصة.
- تمكن تجارب الطلاب السابقة في مجال المقاولة أغلبية الطلبة من إكتساب خبرات في مجال المقاولة.
- تسهل هيئات الدعم والمرافقة داخل الجامعة أغلبية الطلبة على إقامة علاقات ومعارف جديدة في مجال المقاولة.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يتجلى بوضوح دور الحيوي للرأسمال الاجتماعي في توجيه الطلاب الجامعيين نحو ممارسة المقاولاتية من تحليل ميداني لطلاب جامعة تبسة الذين يديرون مشاريع ناشئة تأكدنا من انا الرأسمال الاجتماعي ليس مجرد مورد إضافي ،بل هو عنصر أساسي في تشكيل المهارات المقاولاتية لطلاب الذي يتجسد في العلاقات ودعم المجتمع حيث يلعب دورا محوريا في تزويد الطلاب بالموارد المعرفية والمادية والتوجيه اللازمين للانطلاق في مجال المقاولة وقد تبين ان الطلاب الذين يمتلكون روابط قوية مع وسطهم العائلي والجامعي والإعلامي الداعمة يكنون اكثر قدرة على تجاوز التحديات والمخاطر بإنشاء وإدارة مشاريع المقاولاتية علاوة على ذلك اشارت نتائج الدراسة الى ان مراكز تطوير المقاولاتية تعد من العوامل المؤثرة بفعالية في تعزيز وتفعيل الرأسمال الاجتماعي للطلاب مما يعزز من فرصهم في تحقيق النجاح في مجال المقاولة

ومن بين أبرز التوصيات التي تريدها باحثة للدارسين اللاحقين وللجهات المعنية والمسؤولة على:

- العمل على خلق الوعي المقاولاتي داخل المجتمع
- تكثيف الجهود لتعزيز الرأسمال الاجتماعي لدى الطلاب الجامعيين من خلال توفير منصات التواصل، تنظيم فعاليات تعززه، تقديم برامج تدربية متخصصة في المقاولاتية
- كما يجب ان تعمل الجامعات على خلق بيئة داعمة تشجع على التعاون والمبادرة بين الطلاب وافراد المجتمع.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- المعاجم

1-إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2003.

2- الكتب:

1. بوزار صفية، **محاضرات في المقاولاتية**، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2021.
2. حسن السعاتي، **تصميم البحوث الإجتماعية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1982.
3. سعد سليمان المشهدني، **منهجية البحث العلمي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.
4. سماح سالم، **البحث الإجتماعي الأساليب- المنهج- الإحصاء**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
5. عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي الكمي والنوعي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
6. عبد الرحمن سيد سليمان، **مناهج البحث**، عالم الكتب، القاهرة، 2014.
7. عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، بن عكنون، الجزائر، 2007.
8. لطفي بن لعوج، **مناهج وطرائق البحث في علم الإجتماع**، ألفا للتوثيق، الجزائر، 2020.
9. محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي، **مختار الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت، 1995.
10. محي الدين مختار، **تقنيات البحث وكتابة التقرير في المنهجية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
11. يوسف عواد، **دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات**، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2010.

3- المقالات العلمية:

1. [1] حجازي إسماعيل، زكري أسماء، عبداوي نوال، **السمات الشخصية للمقاول كأهم العوامل المؤثرة على اكتشاف الفرصة المقاولاتية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 04، العدد01، 2020، ص ص54-55
2. أحمد أبو ملحم، **أزمة التعليم العالي: وجهة نظر تتجاوز الأقطار**، الفكر العربي، معهد الإنتماء العربي، العدد 98، بيروت، 1999.
3. أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **المقاول الجزائري بين الصعوبات والتحديات-دراسة حالة ولاية برج بوعريريج**، مقدمة في فعاليات ملتقى المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية، جامعة محمد بوضياف – مسيلة –، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 14 جوان 2020.
4. إنجي محمد، عبد الحميد، **دور منظمات المجتمع المدني في تكوين الرأسمال الاجتماعي** : دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، المركز المصري للحقوق الإقتصادية والاجتماعية، العدد 1، مصر، 2010.
5. بن الشيخ عبد الناصر، بن علية لخضر، **منظومة المقاولاتية**، مجلة الميدان لدراسات الرياضية والإجتماعية والإنسانية، جامعة الجلفة، المجلد الثاني، العدد السابع، جوان 2019.
6. بن ختو يوسف، صوار يوسف، **رأسمال الاجتماعي والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية باستخدام طريقة بيانات البانل الديناميكية على مجموعة من الدول العربية**، مجلة دفاتر إقتصادية، مجلد 13، العدد 01، 2022 .

7. بوعزة عبد الرؤوف، بوعزة صالح، **الرأسمال الإجتماعي ومسألة تجاوز صعوبات ممارسة المقاولة عند الشباب الجزائري**، برج بوعريريج، مخبر الدراسات الإجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، 2019.

8. حصة عبد الرحمن السند، **تصور تخطيطي لاستثمار رأس المال الإجتماعي كمتغير في تطوير الأنشطة الطلابية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمان**، مركز بحوث كلية الخدمة الإجتماعية – عمادة البحث العلمي، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، 2016.

9. سامية بن رمضان، **دور الجامعة في تشجيع روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي (الرأسمال البشري)**، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد26، الجزائر، مارس2018.

10. سهير محمد حواله، هند سيد أحمد الشوربجي، **رأسمال الاجتماعي بالتعليم: مقوماته ومعوقاته**، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، العدد الثالث، 2014.

11. عبد الرحمان علي، عبد الرحمان الجيلاني، **دور رأس المال الإجتماعي في التنمية المستدامة – مقاربة سوسيوإقتصادية**، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية، مجلد 13، عدد 01، جوان 2022.

12. فاطمة الزهرة بن قايد، **تعزيز قدرة الطالب الجامعي على تحقيق أبعاد التنمية المستدامة للإقتصاد الوطني**، مخبر بحث دراسات الإقتصادية للمناطق الصناعية في ظل الدور الجديد للجامعة، برج بوعريريج، د– سنة.

13. فضيل دليو وآخرون، **المشاركة الديمقراطية في تسيير الجامعة**، مخبر علم الاجتماع والاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

14. فوكوياما فرانسيس، **رأسمال الإجتماعي والإقتصادي**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، د س.

15. محمد قوجيل، يوسف قريشي، **سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر**، مخبر تأهيل الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الإقتصادي العالمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دس.

16. مغاري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، **دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، دس.

17. نادية أبو زاهر، **محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي**، مجلة علوم إنسانية، العدد 46، فلسطين، 2010.

4- الأطروحات والرسائل الجامعية:

أ. الأطروحات الجامعية:

مصطفى مزيش، **مصادر المعلومات ودورها في تكوين الطالب الجامعي وتنمية ميوله القرائية**، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

خيرة عمور، **الثقافة المقاولاتية لدى الشباب في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علم اجتماع المؤسسة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2023/2022.

عبد الرؤوف بوعزة، **المقاولة عند الشباب الجزائري بين متطلبات إكتساب الهوية المهنية وثقافة المجتمع**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع المنظمات والمناجمنت، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2019/2018

بدراوي سفيان، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول**، أطروحة دكتوراه في علم إجتماع التنمية البشرية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة أبي بكر، تلمسان، 2015/2014

كريم شويمات، **دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة الصغيرة لدى الشباب البطال**، أطروحة الدكتوراه في علم إجتماع تنظيم والعمل، جامعة الجزائر2، 2011/2010

بن عثمان أم الخير، **دور رأس المال الاجتماعي في التشغيل وإدارة المسار الوظيفي – دراسة ميدانية بمديرية الخدمات الجامعية لولاية أدرار**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص

المنظمات والموارد البشـرية والاتصـال، كلية العلوم الإنسـانية والاجتماعية، جامعة احمد دراية أدرار، 2022/2021.

الجودي محمد علي، **نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسـيير، كلية العلوم الاقتصـادية والعلوم التجارية، جامعة محمد خيضـرة، بسـكرة، 2015/2014.

إسـحاق رحماني، **المقاولة في القطاع الخاص وعلاقتها بتنمية مجتمع العمل دراسـة ميدانية للمقاولات الخاصـة ولاية البويرة**، أطروحة دكتوراه في علم الإجتماع تخصـص تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة باتنة، 2017/2016.

ب. الرسائل الجامعية:

1. حسـين بن طاهر، خذري توفيق، **المقاولة كخيار فعال للنجاح المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر**، الملتقى الوطني الأول: واقع وأفاق النظام المحاسـبي المالي في المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة في الجزائر، 2013/05/06، كلية العلوم الاقتصـادية، جامعة الوادي، الجزائر.
2. حمزة لفقير، **تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة**، رسـالة ماجسـتير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009/2008.
3. حياة مراح، **المقاول الجزائري الجديد بين المعاناة والإبداع**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2004/2003.
4. خديجة بن حرز الله، **الرأسمال الإجتماعي وأثره في توجبه المسار المهني**، رسالة ماجستير في علم الإجتماع تخصـص التنظيمات والمناجمنت، كلية العلوم الإنسـانية والإجتماعية، جامعة الجزائر 02، 2014/2013.
5. ريم لونيسـي، **المعوقات الإجتماعية في ممارسـة المقاولة في الجزائر**، ماجسـتير في علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة سطيف الجزائر، 2015/2014

6. عدمان رقية، **المرأة المقاولة وتحديات النسق الاجتماعي**، رسالة ماجستير، تخصص علم إجتماع تنظيم وعمل، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر2، 2008/2007.
7. محبوب رزيقة، **دور الرأســـمال الإجتماعي في الإندماج المهني لخريجي التعليم العالي**، رسالة ماجستير، قسم علم إجتماع، جامعة الجزائر، 2011/2010.
8. منيرة سـلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، رسـالة ماجسـتير، تخصـص تسـيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
9. ميار نعيمة، **الخلفية المهنية والإجتماعية للشباب المنشئ للمؤسسات المصغرة**، رسالة ماجسـتير تخصـص علم إجتماع تنظيم وعمل، قسـم علم الإجتماع، كلية العلوم الإنسـانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2008/2007.
10. ميسـرة محمود الكفارنة، **دور الجمعيات الأهلية في بناء الرأسـمال الإجتماعي في دولة فلسطين**، رسالة ماجستير في إقتصاديات التنمية، كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة، غير منشورة، فلسطين، 2015.
11. نادية دباح، **واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2000-2009)**، شهادة ماجستير في علوم التسـيير، تخصـص إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصـادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011

5- المواقع الإلكترونية:

1. معجم المعاني الجامع، www.almaany.com
2. نادية أبو زاهر، **العائلة والدين وعلاقتهما برأسمال الإجتماعي**، مجلة عود الند، متوفرة على الموقع الإلكتروني : http://www.oudnad.net/

6- الجرائد و المواثيق الرسمية

-المرســـوم التنفيذي رقم 03-296 المؤرخ في 6 ســـبتمبر 2003 المعدل والمتمم لمرســـوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 ســبتمبر 1996 المتضــمن إنشــاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، 2003.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. [1] Bourdieu Pierre , **The forms of capital in JG Richardson Hand book of theory and research for the sociology of education** , New York , Green wood press ,1986.
2. Abderrahmane Adou, Jamel boucher, **apportes algero-françaises,** édition l'harmattan, France,2004.
3. Bourdieu Pierre, **Le capital social-notes provisoires /Le capital social,** Edition la découverte, Paris, 2006.
4. Chiguntq (F) : « l'entrepreneuriat chez les jeunes : relever les grands défis stratégiques »,**l'Actualité des services aux entrepreneures**, n°07, décembre 2003
5. Coleman James, **Social Capital in the Creation of Human Capital,** American Journal official Sociology, vol94, Supplement.
6. Djilali Liabes, Capital Privé Et Patrons D'industrie En Algérie 1962-1982 (Alger, C R E A, 1984.
7. Djilali Liabes, Entreprise Entrepreneurs Et Bourgeoisie Industrie "Sociologie de l'entreprendre" Tome1,1988.
8. E.M .Laviolette et C.loue**, Les compétences entrepreneuriales définition et construction d'un référentiel**, Le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME , **l'internalisation des PME et ses conséquences sur Les stratégies entrepreneuriales**, Haute école de gestion Fribourg , Suisse,25-27 October , 2006.
9. Jean Penef , **Les chefs d'entreprise en Algérie** , In Acte du colleque : Entreprise et entrepreneurs en Afrique , Harmattan , Paris , 1983.
10. K.Messeghem , **L'entrepreneuriat en qu'et de paradigme –apport de l'école autrichienne-** , Le congrès internationale francophone en entrepreneuriat et PME , **l'internalisation des PME et ses conséquences sur Les stratégies entrepreneuriales**, Haute école de gestion Fribourg , Suisse,25-27 October , 2006.
11. Naima Cherchem, Alian Fayolle, **Culture d'entreprise profil du dirigeant et orientation entrepreneuriale des PME: un model théorique,** université Montesquieu Bordeaux, iv10, 2010.

12. Norman R.Smith , John B. Miner, **Type of Entrepreneur and Managerial Motivation**, Srategic Management Journal, Vol. 4 , No .4 (Oct..-Dec..1983).
13. Putnam Robert , **Bowling Alone : America's Declining Social Capital ,** Journal of Democracy , 1995.
14. Robert Papin , **Stratégie pour la création de l'entreprise** , 09 éme édition , Dunod , Paris , 200
15. Small and medium Manufacturing Entreprise Trarde Participation in Developing Economies, MSME Research note#2, World Trade Organisation,2022.

.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
القطب الجامعي الشهيد دريد عبد المجيد
كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
قسم علم إجتماع

إستمارة إستبيان

دور الرأسمال الإجتماعي للطالب الجامعي في التوجه للممارسة المقاولاتية

دراسة ميدانية للطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة

من إعداد الطالبة : سعيدي نهاد **إشراف الدكتور : بوعزة عبد الرؤوف**

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر على مستوى كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية – تخصص تنظيم و عمل بجامعة العربي التبسي – تبسة – و الذي يهدف الى معرفة دور الرأسمال الاجتماعي للطالب الجامعي في توجهه للممارسة النشاط المقاولاتي .

لذا نرجوا من سيادتكم التعاون و التكرم بالإجابة على فقرات الاستبيان، بكل صدق و موضوعية كما نعلم سيادتكم أن هذه الإجابة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي ، و ستحظى بالسرية التامة ، و شكرا على حسن تعاونكم .

السنة الجامعية : 2024/2023

المحور الأول : البيانات العامة

1. الجنس :

ذكر ☐ انثى ☐

2. السن : .....

3. الحالة العائلية :

أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ ارمل ☐

4. المستوى التعليمي الجامعي :

ليسانس ☐ ماستر ☐

5. التخصص الجامعي : .....

6. ما هو الأصل الجغرافي الذي تقيم فيه ؟ :

حضري ☐ شبه حضري ☐ ريفي ☐

7. في أي مجال يصنف نشاطك المقاولاتي ؟ :

- الصناعة ☐
- البناء والأشغال العمومية ☐
- الزراعة و الصيد البحري ☐
- الطاقة ☐
- الخدمات ☐
- النقل ☐
- حالة أخرى اذكرها : .....

المحور الثاني : للوسط العائلي دورا قويا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية.

الرقم	العبارة	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
08	أثرت علي العائلة في إختياري لنوع النشاط المقاولاتي					
09	**تساعدني العائلة على رفع الروح المعنوية و تشجعني على بذل جهود اكبر لتحقيق أهدافي و طموحاتي**					
10	**تساعدني العائلة على اقتناء مخلف متطلبات مشروعي المقاولاتي كوسائل و معدات و غيرها**					
11	**تقدم لي العائلة نصائح و أفكار مبكرة و اقتراحات تجديدية حول نشاطي المقاولاتي**					
12	**تقدم لي العائلة الدعم في حالة وجود صعوبات أو مشاكل التي قد تواجهني في تجسيد مشروعي**					
13	**يسهل لي موقف عائلتي الإيجابي و مدى قبولهم لنشاطي المقاولاتي في تهيئة الظروف و المناخ المناسب للممارسة المقاولاتية**					
14	**اعتمد على شبكة علاقاتي العائلية و معارفي في سيرورة مشروعي المقاولاتي و استمراره**					
15	**ساعدني إمتلاك أحد أفراد أسرتي لمشروعي مقاولاتي على تجسيد مشروعي**					
16	**تمكنني ثقافة المحيط العائلي على تعزيز روح المبادرة و المخاطرة**					
17	**تقدم لي أفراد عائلتي بيئة داعمة للإبداع و المثابرة لتحقيق طموحاتي و أهدافي**					
18	**يمكنني دعم أفراد عائلتي الى التطلع على مستقبل مشروعي المقاولاتي بنظرة تفاؤلية**					

المحور الثالث : للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية .

الرقم	العبارة	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
19	تساعدني الجامعة على تلقي دروسا لها علاقة بالنشاط المقاولاتي					
20	تمكنني الجامعة من إكتساب جملة من القيم و المهارات و المعارف التي تشكل هويتي كمقاول					
21	تساعدني المؤتمرات و الملتقيات التي تبرمجها الجامعة على تفكير في إنشاء مشاريع جديدة					
22	تساعدني البرامج التعليمية على إكتساب مهارات التخطيط ، التنظيم ، إتخاذ القرارات و إدارة المخاطر و حل المشكلات التي قد تواجهني					
23	أعتمد على الجامعة في طرح أفكار و إقتراحات إبداعية جديدة تعزز قدرتي على ممارسة المقاولة بكفاءة و فاعلية					
24	تمكنني الجامعة من إدراك الفرص المتاحة و تحويلها الى مشاريع إبتكارية					
25	تمكنني الجامعة من إكتشاف مجال المقاولة لفهم الأساسيات التي تبنى عليها المشاريع الناجحة و اللازمة لبدء مشروعي الخاص					
26	تمكنني تجارب الطلاب السابقة في مجال المقاولة من إكتساب خبرات في مجال المقاولة					
27	تسهل لي هيئات الدعم و المرافقة داخل الجامعات إقامة علاقات و معارف جديدة في مجال المقاولة					
28	تساعدني البرامج التكوينية التي تعتمدها الجامعة على تعزيز ثقافة الإبداع و المخاطرة و تجديد و المبادرة لدي					

المحور الرابع : للوسط الإعلامي دورا قويا في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول .

الرقم	العبارة	ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	قوي	قوي جدا
29	تساعدني وسائل الإعلام على تطوير ممارستي للمقاولة من خلال التعريف بنشاطي المقاولاتي					
30	تساعدني البرامج الإعلامية المختصة بمجال المقاولة على إكتساب ثقافة مقاولاتية					
31	أعتمد على وسائل الإعلام في الترويج للمنتوجات و الخدمات التي أقدمها في مجال المقاولة					
32	أعتمد على وسائل الإعلام في التعبير عن إحتياجاتي و تطلعاتي و الصعوبات التي قد تواجهني					
33	تمكنني وسائل الإعلام من معرفة مختلف التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية كحركة الموارد ، تغيرات التشريعية و القانونية ، حركة السوق					
34	أعتمد على وسائل الإعلام في توفير المعلومات الدقيقة التي أحتاجها في تسيير و تنظيم مشروعي المقاولاتي					
35	تساعدني مواقع التواصل الاجتماعي على معرفة القيم التي تحكم مجال المقاولة و الإستعدادات الواجب توفرها في الفرد المقاول					
36	أعتمد على وسائل الإعلام في تذليل الصعوبات التي أوجهها في نشاطي المقاولاتي					
37	تمكنني وسائل الإعلام من التعرف على المعوقات التي تحملها البيئة الإستثمارية					
38	تساعدني وسائل الإعلام في الإطلاع على مختلف أجهزة الدعم و المرافقة التي توفرها الدولة					

القطـــب الجامعـــي الشهيــد دريــد المجيـــد

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

دليل المقابلة

اعداد الطالبة

سعيدي نهاد

اشراف الدكتور

بوعزة عبد الرؤوف

السنة الجامعية

2024/2023

❖ البيانات المتعلقة بالمبحوث

- السن :.....
- المؤهل العلمي:.....
- الخبرة الميدانية:.....

1. ما هو الدور الذي يقدمه مركز تطوير المقاولاتية للطلبة الجامعيين؟
2. هل ترتبط الخدمات التي يقدمها مركز تطوير المقاولاتية بالجوانب التجريدية او تطبيقية او كلاهما؟
3. هل تواجهون صعوبات في أداء مهامكم تجاه الطالب الراغب في إنشاء مشروعه الخاص ؟

و في ما تتمثل هذه الصعوبات؟

4. ماهي فوائد وجود شبكة علاقات قوية للطلاب الجامعيين الراغبيين في إنشاء نشاطهم المقاولاتي؟
5. هل تعتقد أن الأوساط الاجتماعية التي ينشأ فيها الطالب المقاول لها دور في توجهه لممارسة المقاولاتية؟
6. ماهي أهم الصعوبات التي قد تواجه الطالب الجامعي أثناء أداءه لنشاطه المقاولاتي؟

و في ما تتمثل الجهود التي تبذلونها لتذليل هذه الصعوبات؟

7. ماهي نصائحك للطلاب الجامعيين الذين يرغبون في تأسيس مشاريعهم الخاصة؟
8. حسب تجربتك وخبرتك ماهي توقعاتك لمستقبل المقاولاتية في الجزائر؟
9. كيف تقيم مستوى التكوين الأكاديمي الذي تلقاه الطالب المقاول؟
10. هل تعتقد أن هناك حاجة الى تخصيص المزيد من الموارد لدعم الطالب المقاول؟
11. كيف تقيمون اقبال الطلبة الجامعيين على انشاء مشاريع خاصة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République algérienne démocratique et populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة
L'Université Larbi Tébessi - Tébessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculté des sciences humaines et sociales

دفتر التربص

CARNET DE STAGE

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

NOM ET PRENOM DE L'ETUDIANT(e)..... اسم ولقب الطالب (ة): سعيدي تهاد

NOM ET PRENOM DE L'ETUDIANT(e)..... اسم ولقب الطالب (ة): /

Année Universitaire..... السنة الدراسية : 2024/2023

هوية الطالب

Identité de l'étudiant(e)

NOM..... اللقب: سعيدي

Prénom..... الاسم: تهاد

Date et lieu de naissance..... تاريخ ومكان الميلاد: 2001/10/28 بئر العاتر

Promotion ..... الدفعة: 2019

Filière..... الفرع: علوم اجتماعية - علم اجتماع

groupe..... الفوج: 02

n° d'inscription..... رقم التسجيل: 34018107

التأطير

SUIVI DE STAGE

Enseignant Chargé du Suivi ..... الاستاذ المشرف على التربص: د. عزة عبد الرؤوف

Correspondant ..... المكلف بالتربص من طرف مؤسسة الاستقبال: رابح

مؤسسة التربص

Etablissement d'Accueil

Dénominateur: اسم المؤسسة: مركز تطوير المتاولاتية - جامعة تبسة

Adresse..... العنوان: جامعة تبسة

Téléphone..... الهاتف:

E-Mail ..... البريد الالكتروني: cde@Univ-Tebessa.dz

Fax:..... الفاكس

التربص

STAGE

du من: 2024/4/05 AU :إلى 2024/5/09

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

استمارة الحضور اليومي

التاريخ	التوقيت	امضاء المتربص	ختم المؤسسة
2024/04/09	صباحًا 10:00		
2024/4/11	صباحًا 11:00		
2024/4/14	صباحًا 10:30		
2024/4/23	صباحًا 9:00		
2024/4/25	صباحًا 9:30		
2024/4/30	صباحًا 9:00		
2024/5/02	صباحًا 11:30		
2024/5/7	صباحًا 12:00		
2024/5/9	مساءً 14:00		

امضاء الاستاذ المؤطر
SIGNATURE DE L'ENSEIGNANT ENCADREUR

إمضاء المكلف بالتربص من مؤسسة الاستقبال
SIGNATURE DU CORRESPONDANT

الدكتور: رابح بالنور
مدير مركز تطوير المقاولاتية
جامعة تبسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الانتاج في الوسط المهني
PRODUCTION EN MILIEU PROFESSIONNEL

طبيعة الاعمال	تاريخ انجازها	تقييم المؤسسة	ملاحظات
دراسة استطلاعية	2024/4/9	ممتازة	
الحصول على موافقة التربص الميداني	2024/4/11	ممتازة	
جمع المعلومات حول موضوع الدراسة	2024/4/14	ممتازة	
إجراء مقابلة مع المدير	2024/4/23	ممتازة وملتزمة بالوقت	
جمع معلومات مركز تطوير المقاولاتية	2024/4/25	ممتازة	
توزيع الاستمارات على الطلبة	2024/4/30 2024/5/02	ممتازة	
جمع الاستمارات الموزعة	2024/5/07 2024/5/09	ممتازة	

امضاء الاستاذ المؤطر

إمضاء المكلف بالتربص من مؤسسة الاستقبال

الدكتور: رابح بالنور
مدير مركز تطوير المقاولاتية
جامعة تبسة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

التقييم الشخصي لمؤسسة الاستقبال للمتربص

طبيعة الأعمال	تقييم المؤسسة	ملاحظات
الأداء بشكل عام	جيد ✓ مقبول سيء	طالبة طموحة الحضور والسعي على كل جديد
الالتزام بالمواعيد	جيد ✓ مقبول سيء	ملتزمة
العمل الجماعي	جيد ✓ مقبول سيء	لديها القدرة على التعامل مع الجميع
العمل الإداري	جيد ✓ مقبول سيء	صحيحة ومرتبة
العمل الفني	جيد ✓ مقبول سيء	جيدة
مهارات الاتصال	جيد ✓ مقبول سيء	جيدة
القدرة على التأقلم	جيد ✓ مقبول سيء	جيدة

امضاء الاستاذ المؤطر

إمضاء المكلف بالتربص من مؤسسة الاستقبال

مركز تطوير المقاولاتية
جامعة تبسة

الدكتور: رابح بالنور
مدير مركز تطوير المقاولاتية
جامعة تبسة

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الراهنة الى الكشف عن دور الرأسمال الإجتماعي في توجه الطلبة الجامعيين أصحاب مشاريع المؤسسات الناشئة بمركز تطوير المقاولاتية لجامعة تبسة للممارسة المقاولاتية، حيث تجلى سؤالها الرئيسي في: ما دور الرأسمال الإجتماعي للطالب الجامعي في التوجه للممارسة المقاولاتية؟ وتفرعت منه ثلاث تساؤلات وللإجابة عنها تم صياغة مجموعة من الفرضيات كالآتي:

- ❖ للوسط العائلي دورا قويا في دعم الطالب الجامعي للممارسة المقاولاتية.
- ❖ للوسط الجامعي دورا قويا في تنشئة الطالب الجامعي على المهارات المقاولاتية.
- ❖ للوسط الإعلامي دورا قويا في تذليل الصعوبات التي قد تواجه الطالب المقاول.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي كونه المناسب لدراسة الدور، أما في ما يخص أدوات جمع البيانات فقد إعتمدت على أداة الإستبيان كأداة رئيسية حيث أرسلت لكافة أفراد مجتمع البحث البالغ عددهم 81 طالب أيضا تم الإستعانة بأداة المقابلة، واعتمدت على مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل المعلومات بالإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية، وتوصلت في الأخير لمجموعة من النتائج تتوافق مع ما تم ذكره في فرضيات الدراسة كونها حققت، وبالتالي نستنتج أن للرأسمال الإجتماعي دورا بالغ الأهمية في توجه الطالب الجامعي للممارسة النشاط المقاولاتي.

الكلمات المفتاحية: الرأسمال الإجتماعي، ممارسة المقاولاتية، الطالب الجامعي، مركز المقاولاتية.

Résume De L'étude:

La présente étude visait a révéler le rôle du capital social dans l'orientation des étudiants universitaires porteurs de projets d'entreprise émergents au Centre de Développement de L'entreprenariat de L'université de Tébessa vers la pratique entrepreneuriale, Sa question principale était: Quel est le rôle du capital social pour l'université. Des étudiants en orientation vers la pratique entrepreneuriale? Trois questions en sont ressorties, et pour y répondre, elles ont été formulées un ensemble d'hypothèses est le suivant:

- ❖ L'environnement familial joue un rôle important dans le soutien de l'étudiant universitaire pour la pratique entrepreneuriale.
- ❖ La communauté universitaire à un rôle important a jouer dans l'éducation des étudiants universitaires compétences entrepreneuriales.
- ❖ Les médias ont un rôle important à jouer pour surmonter les difficultés qui peuvent survenir l'étudiant fait face à l'entrepreneur.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, l'approche descriptive à été privilégiée car elle est appropriée pour étudier le rôle. Quant aux outils de collecte de données, l'outil principal à été l'outil questionnaire, car il à été envoyé à tous les membres de la recherche communauté, comptant 81 étudiants. L'outil d'entretien a également été utilisé, et il s'est appuyé sur un ensemble de méthodes statistiques. Pour analyser les informations à l'aide du progiciel statistique pour le programme de sciences sociales, nous arriverons finalement à un ensemble de résultats cohérents, avec ce qui a été mentionné dans les hypothèses de l'étude parce qu'elles ont été réalisées, et nous concluons ainsi le capital social joue un rôle très important dans l'orientation de l'étudiant université pour pratiquer l'activité entrepreneuriale.

Mots-clés: capital social, pratique entrepreneuriale, étudiant universitaire, centre d'entreprenariat.

Study Summary:

The current study aimed to reveal the role of social capital in the orientation of university students who own emerging enterprise projects at the entrepreneurship development centre of the university of Tebessa to entrepreneurial practice, its main question was: what is the role of social capital for university students in orientation to entrepreneurial practice? Three questions emerged from it, and to answer them, they were formulated a set of hypotheses are as follows:

❖The family environment has a strong role in supporting the university student for entrepreneurial practice.

❖The university community has a strong role in raising the university student entrepreneurial skills.

❖The media has a strong role in overcoming difficulties that may arise the student faces the contractor.

To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was relied upon as it is appropriate for studying the role. As for data collection tools, it was I relied on the questionnaire tool as the main tool, as it was sent to all members of the research community, which numbered 81 students. The interview tool was also used, and I relied on a set of statistical methods to analyze the information using the statistical package for the social sciences program, to finally arrive at set of result consistent with what was mentioned in the study hypotheses were achieved, and therefore we conclude social capital plays a very important role in the student's orientation university to practice entrepreneurial activity.

Keywords: social capital, entrepreneurship practice, university student, entrepreneurship center.